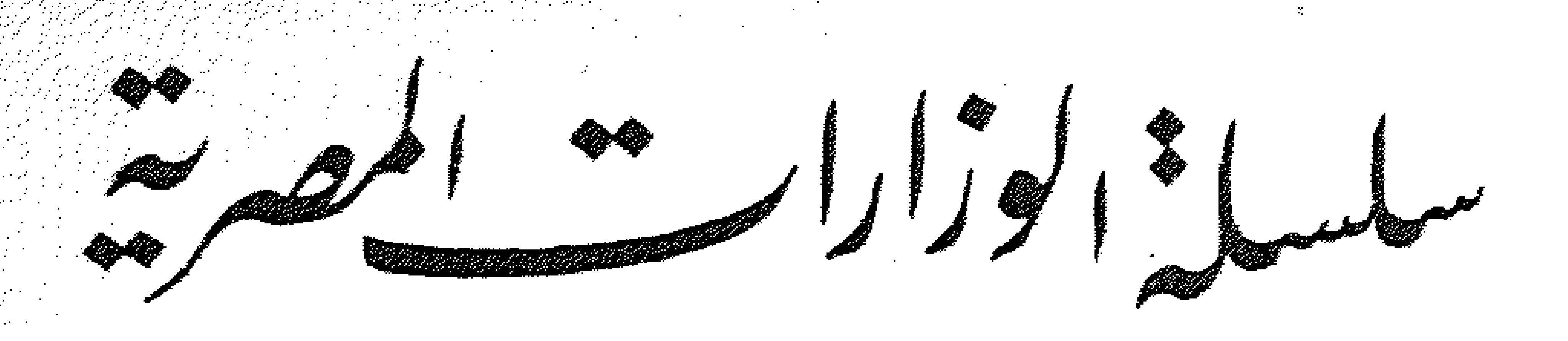
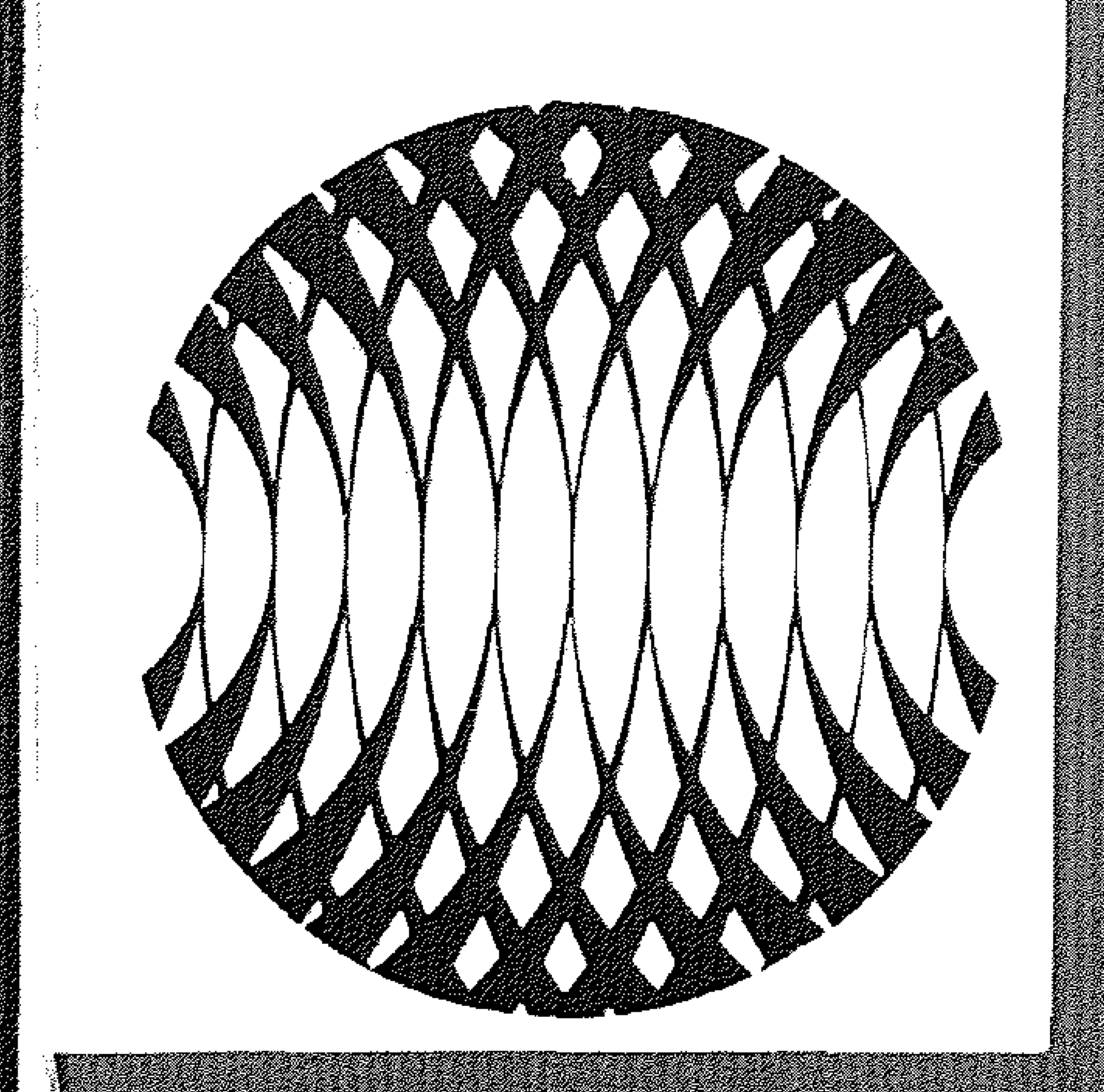




وزارة الثقافة



هانى نسيرة

وزارة
الثقافة

سلسلة الوزارات المصرية

سلسلة خاصة يصدرها
مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام

رئيس مجلس الإدارة
ورئيس التحرير :

إبراهيم نافع

مدير المركز :

د . عبد المنعم سعيد

المحرر :

د . جهاد عودة

المحرر المشارك :

هانئ رسلان

المدير الفنى :

السيد عزمى

خطوط :

حامد العويضى

سكرتير التحرير الفنى :
حسنى ابراهيم

٢٠٠٣



وزارة الثقافة



يتقدم المركز بالشكر لكل مـــن مؤســـسة الأهرام، وفريدريش ايبرت الألمانية للتعـــاون والدعم الذى قدماه لإصدار هذه السلسلة.

المحتويات

الفصل الأول : الهيكل التنظيمي والإداري للوزارة ٧

أولا : سمات النشأة ومسيرة التحديث ٩

١- الحركة الثقافية قبل الثورة ٩

٢- الثورة وإنشاء الوزارة ١٣

٣- أول وزارة مستقلة للثقافة ومراحل تطورها ١٦

ثانيا : الهيكل الإداري للوزارة ٢٢

١- مكتب الوزير والقطاعات التابعة له ٢٢

٢- الهيئات التابعة للوزارة ٢٤

الفصل الثانى : الهيكل التمويلي للوزارة ٣٩

أولا : الميزانية العامة للوزارة ٤٢

ثانيا : الصناديق الخاصة ٥٧

ثالثا: الاتفاقيات والبرامج ٦١

الفصل الثالث : الوزارة والنخبة السياسة العامة ٦٥

أولا : السياسة الثقافية وإفراز النخب ٦٧

ثانيا : المثقفون في أوساط النخبة العامة ٦٩

ثالثا: النخبة الثقافية والنخبة السياسة العامة ارتباط فاعل ٧٧

الفصل الرابع : الوزارة والتحول الاجتماعي والاقتصادي ٨١

أولا : السياسة الثقافية والتحول الاجتماعى ٨٤

ثانيا: السياسة الثقافية فى عصر مبارك ٨٨

ثالثا : السياسة الثقافية والتحول الاقتصادى منذ عام ١٩٨١ حتى ٩٤

الفصل الخامس : تكامل الوزارة فى إطار السياسة العامة ١٠١

أولا : فى مواجهة التطرف والإرهاب الفكرى ١٠٤

ثانيا : التنمية الإنسانية والثقافية ١٠٦

ثالثا : التواصل مع العالم ومتغيراته ١٠٨

رابعا : التعاون مع الوزارات والهيئات الأخرى ١١١

المصادر ١١٧

الفصل الأول :

الهيكل التنظيمى والإدارى للـوزارة

أولا : سمات النشأة ومسيرة التحديث

١ - الحركة الثقافية قبل الثورة:

لم تعرف مصر قبل ثورة يوليو وزارة للثقافة ، وإن كان البعض يعتبر عام الثورة ١٩٥٢ عاما فاصلا بين عهدين مختلفين كليـة ، فـإن هـذا لا يصح في الشأن الثقافي ، لان فكر النهضة المصرية قد واصل إنجـازه فيمـا يخص المسألة الثقافية في خط متصل ، لم يبدأ عند نقطـة الثـورة ، وإن كان قد تقوي كثيرا .

وقد ظهرت في مسيرة التحديث المصرية العديد من المؤسسات الثقافية المهمة قبل الثورة مثل:

١- إنشاء مصلحة الآثار المصرية سنة ١٨٢٥ .

٢- إنشاء دار الأوبرا سنة ١٨٦٩.

٣- إنشاء دار الكتب سنة ١٨٧٠ بالإضافة إلي إنشاء تياترو الأزبكية الذي هدم وبني بدلا منه المسرح القومي سنة ١٩٢٠.

كما كانت ثمة روافد ثقافية ثرية صنعت حركة ثقافية هائلة في مصـر منذ الربع الأخير مـن القرن التاسـع نذكـر منـها جمعيـة المعـارف عـام ١٨٧٥ ، والجمعية الجغرافية والجمعية الخيرية الإسـلامية وغيرهـا ، ثـم جهود طلبـة البعثـات العلميـة الـتي كـانت ثمرتـها كتـاب قاسـم أمـين "تحرير المرأة" سنة ١٨٩٩ وإنشاء المجمع اللغوي الأول سـنة ١٩١٧ ثـم الثاني " الحالي " سنة ١٩٣٢ ، كما ظهرت العديد من المجلات الثقافية

التي فجرت مسيرة التنوير المصري واستمرت ردحا من الزمن كمجلة "المؤيد" للرائد الشيخ علي يوسف و" اللواء " لمصطفي كامل و"الأستاذ" لعبد الله النديم "والأهرام" ومجلة " الموسوعات " لأحمد حافظ عوض سنة ١٨٩٨ وقد ظهرت بهذه المجلة المقالات الأولي لأحمد لطفي السيد ثم الجريدة والاستقلال فضلا عن جهود المثقفين الشوام وأدوارهم ونخص منهم بالذكر فرح أنطوان بمجلته" الجامعة " وأنطوان الجميل ويعقوب صروف وأديب إسحاق وشبلي شميل وقبلهم أسر كاليازجي وتقلا والشدياق وغيرهم.

كما ظهرت صناعة السينما في مصر منذ اللحظة الأولي لاختراعها في أوروبا سنة ١٨٩٥ برأسمال أجنبي، وقد وصلت دور العرض السينمائي في مصر سنة ١٩١٧ إلي ٨٠ دار عرض وقد سعي البعض إلي تمصير هذه الصناعة بمغامرات فردية لمحمد بيومي ومحمود راشد ، فتم إنتاج أكثر من ١٢ فيلما سينمائيا مصريا خلال السنوات الأولي من القرن العشرين حتى وصلت إلي نقطة البداية الحقيقية لتمصير صناعة السينما سنة ١٩٣٥ بإنشاء استوديو مصر سنة ١٩٣٥ من خلال شركة مصر للتمثيل والسينما التابعة لبنك مصر التي أسسها طلعت حرب سنة ١٩٢٥، كما ظهرت في عصر ما قبل الثورة إدارة للثقافة سنة ١٩٤٢ بوزارة المعارف ولجنة للفنون الجميلة.

كما بدأت البذور الأولي لعديد من الفنون المصرية فأنشئ متحف الفنون الجميلة بالإسكندرية سنة ١٩٠٤ وأنشئت مدرسة الفنون الجميلة علي يد الأمير يوسف كمال سنة ١٩١٨ كما ظهرت فنون الرواية والقصة القصيرة علي يد كل من محمد حسين هيكل بروايته زينب سنة ١٩١٢ وقصة " في القطار " لمحمد تيمور سنة ١٩١٧ والذي يعد رائد القصة القصيرة العربية ، كما ظهرت الاتحادات والجمعيات النسائية والمدافعة

عن حقوق المرأة وتحريرها خلفا لقاسم أمين ، بل ظهرت أحـزاب تدعـو لهذه الأفكار وأكثر منها فظهرت أحزاب اشتراكية سنة ١٩٢٦ والحـزب الديمقراطي سـنة ١٩٢٠ وقبلـها ظـهرت جمعيـات تعتنـق فكـرة التطـور الدارويني مثـل جمعيـة النهضـة الأدبيـة أو تحريـر المـرأة مثـل جماعـة السفور .... الخ .

فما أردنا التأكيد عليه هنا هو أنه لا يصح الخطـاب الإطلاقـي علـي فترة معينة من تاريخ مصر لأن الانقطاع عن لحظات التاريخ هـو انقطـاع في مسارات الوعي فضلا عن أنه إجحـاف بالتـاريخ والجـهود المسـتنيرة فيه ، فعصر ما قبل الثـورة كـان يملـك حركـة ثقافيـة ثريـة سـواء علـي مستوي الابداع أو إنشاء المؤسسات التحديثية ، ولكـن هـذا لا ينفـي أن ثورة يوليـو كمـا كـانت أكـبر عمليـة تحـول اجتمـاعي عرفتـها مصـر في العصور الحديثة ، كانت كذلـك نقطـة تحـول جوهريـة في بلـورة المسـألة الثقافية ورعايتها وتوجيهها.

فرغم هذه الجهود الباكرة والحافزة في عصـر مـا قبـل الثـورة لم تكـن علاقة الدولة الملكية بالثقافة في مصر الملكية علاقـة رعايـة دائمـة ووئـام نظرا للأسباب الآتية :

١- اختلاف الاهتمامات والميـول لدى حكام الأسرة العلوية قبـل الثورة : فالمسافة شاسعة بين محمد علـي ومـن تليـه أو بـين الخديـوي إسماعيل وحسين كامل ، بل قد تكون بين الحاكم الواحد وبعض فتراتـه التى قد تكون متراوحة بين التقدم والتقهقر.

٢- وجود خلافات جوهريـة بـين توجـهات الاسـتنارة الثقافيـة وبين توجهات السلطة خاصة حول العلاقة مع الاستعمار أو المؤسسـات التقليدية.

٣- تحول الجهود الليبرالية مع الوقت إلي جهود حزبية تنتمي إلي الأحزاب أكثر مما تنتمي إلي الوطن واستغلال السلطة لذلك، مما أضعف من تيار الحداثة والتحديث في آن واحد.

٤- عدم اكتساب بعض الفنون، بل بعض المهن بوجه عام، الشرعية الثقافية والاجتماعية الباكرة إذ كان ينظر للفنان والموسيقي والممثل بل والأفوكاتو في سنوات بداية القرن العشرين نظرة دونية تبدو في تعبيرات المزيكاتي - المشخصاتي - مما كان يحتاج لسنوات لكي تزال.

٥- رغم وجود عدد من المثقفين علي رأس عدد من الهيئات الثقافية قبل الثورة مثل:

أ. محمد توفيق رفعت وأحمد لطفي السيد في رئاسة مجمع اللغة العربية.

ب. طه حسين في إدارة الثقافة العامة بوزارة المعارف سنة ١٩٤٢ والتي استقدم لها من الأقاليم بعض المبدعين والنقاد ليعاونوه مثل المرحوم دريني خشبه - الناقد والمترجم المعروف - ثم توليه وزارة المعارف نفسها.

ج. د. محمود عزمي أحد أبز الليبراليين المصريين في سنة ١٩٣٩في إدارة الرقابة علي المطبوعات أثناء الحرب العالمية الثانية وإنشائه معهد الصحافة سنة ١٩٤٦.

إلا أن هؤلاء الرموز كما أسلفنا ظلوا أفرادا وانقطعت جهودهم نظرا لضعف التأسيس وسيطرة دوافع التحزب أو المصلحة علي الجو العام في العصر الملكي.

ولكن ساعدت بعض العوامل على تمهيد تنظيم ورعاية وإنشاء وزارة الثقافة في المجتمع المصري يبرز منها ما يلي:

١- حرص النخبة المصرية على نشر الثقافة كطريق لتحقيق الاستقلال وتحديث الوطن، فكانت جهود رفاعة الطهطاوى وعلي مبارك في ربط التعليم بالتثقيف ثم جهود محمد عبده وتلامذته فيما بعد.

٢- التثاقف والاحتكاك مع الثقافة الغربية، والذي كانت له آثاره في مختلف النواحي الفنية والابداعية بدءا من ظهور المسرحية والرواية عند شوقي ومحمد حسين هيكل إلي الاعتناء بالفنون والحركة الفنية عند محمود سعيد والموسيقي عند سيد درويش.

٣- كان لصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في ١٠سبتمبر ١٩٤٨ مؤكدا حق كل فرد من أفراد المجتمع فيٍ الاشتراك في حياة المجتمع الثقافية والاستمتاع بالفنون والآداب، فضلا عن إنشاء منظمة اليونسكو انعكاس كبير على التنظيم الأعلي للدولة في مصر، إذ لم يعد كافيا اضطلاع وزارة التعليم بمسئوليات ثقافية إلي جانب مسئولياتها عن التعليم.

٢ - الثورة وإنشاء الوزارة :

١- لا شك أن حاجة المثقفين للثورة لم تكن بأقل من حاجة الثورة للمثقفين، وقد كان للتلاقي المبكر بين عدد من المثقفين وبين أفراد تنظيم الضباط الأحرار - الذي ضم بين مؤسسيه عددا من المثقفين ذوي ميول مختلفة - كفيلا بإعطاء المسألة الثقافية أهميتها وقدرها، فأي ثورة أو حراك اجتماعي بحاجة إلي خطاب ثقافي وأيديولوجي مساند لها، كما أنه بحاجة إلي رؤى أشمل في مختلف ميادين الحياة الثقافية، ومن هنا

تم الخلط بين الإعلام الأيديولوجي أو ما أسمته الثورة الإرشاد القومي والثقافة بوجه عام فنشأت وزارة الإرشاد القومي سنة ١٩٥٢ بالقرار الجمهوري رقم ٢٧٠ وعين لها المرحوم فتحي رضوان وجعلت من بين مهامها المهام الثقافية، وإليها يعود الفضل في إنشاء مصلحة الفنون عام ١٩٥٦ لترعي فنون المسرح والسينما والفنون التشكيلية، وإدارة للثقافة والنشر التي صارت الهيئة العامة للكتاب فيما بعد، وأقامت مركزا للفنون الشعبية، وكذلك البرنامج الثاني في الإذاعة وكان وراء ذلك المرحوم الفنان حسين فوزي بجهد عظيم، كما تم إنشاء المجلس الأعلى للفنون والآداب في نفس العام بالقانون رقم ٤الصادر في ٢٥ يناير سنة ١٩٥٦ ليتبع رئاسة الجمهورية وكان يرأسه وزير التربية والتعليم – وكان أول من رأسه كمال الدين حسين – وضم في عضويته وزير الإرشاد القومي فتحي رضوان.

٢- ثم أنشأت الثورة لأول مرة وزارة للثقافة ولكنها لم تتخلص من ربطها بمفهوم الإرشاد القومي، فحين صدر القرار رقم ٦٢٩ سنة ١٩٥٨ بإنشاء وزارة الثقافة والإرشاد القومي، عين جمال عبد الناصر، ثروت عكاشة وزيرا لها لأول مرة في ٨ أكتوبر سنة ١٩٥٨ وأعطاه عبد الناصر - كما يذكر عكاشة في مذكراته - كل دعم ورعاية وقال له : "إني واثق أنك تشكل رباطا وثيقا بين حركة المثقفين وحركة الثورة لتخلق منها وحدة فعالة، فنحن في حاجة إلي تعاون كافة المفكرين المستنيرين في إحداث التنمية الاجتماعية المنشودة" ودعا ثروت عكاشة أكبر عدد من الفنانين والكتاب والمثقفين والعاملين في مجالات الثقافة إلي مؤتمر عام في مارس سنة ١٩٥٩ بدار الأوبرا القديمة وعلي مدي أسبوع تواصل النقاش في جلسات عامة ولجان متخصصة ، ثم توالت جهود عكاشة في تنمية

الثقافة بشتى مجالاتها الإبداعية والفنية والتاريخية حتى تركـه للوزارة في ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٦٢ .

وبالعودة إلي قانون إنشاء وزارة الثقافة والإرشاد القومي المذكور نلاحظ الوظيفة الإعلامية الأيديولوجية للوزارة وذلك كما يتضح في المادة الأولي بند ٤ من هذا القانون حيث نجد أن غاية الوزارة ووظائفها هي بسط وشرح قوانين ولوائح الحكومة الجديدة والدعوة إلى تنفيذها والتعاون مع الحكومة والموظفين في تحقيق الأغراض التي تهدف إليها كما يتضح كذلك في تحديد لجانها وأنشطتها، ولعل قراءة هذا القانون توضح إلي أي حد نجح مثقف مسئول كثروت عكاشة في توسيع المجالات والنشاط لخدمة الثقافة بمعناها العام فضلا عن دوره غير المعروف في حماية عدد من المثقفين من بطش الجهاز البيروقراطي للثورة الذي تنامي مع رسوخها، وقد استفاد ثروت عكاشة من تجربة عمله كملحق عسكري في السفارة المصرية في باريس وسعي إلي نقل ما شاهده إلي مصر، مثل إنشاء قصور وبيوت الثقافة في المحافظات بالإضافة إلي تجول قوافل ثقافية وفنية في الريف وتقديم عروض خاصة لمختلف الفئات.

ولكن وطأة الإعلام ظلت قوية فتوقفت تجربة عكاشة للمرة الأولي وتشكلت وزارة للثقافة والإرشاد القومي في ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٦٢ وخرج منها ثروت عكاشة. وفي سبتمبر ١٩٦٢ أدمجت وزارة الثقافة والإرشاد القومي في وزارة السياحة ، وفي هذه الفترة تم إنشاء صندوق تمويل إنقاذ آثار النوبة عام ١٩٦٤ .

وكان عام ١٩٦٥ هو عام الارتباك في تنظيم الثقافة في مصر فخلال هذا العام صدرت ثلاثة قرارات جمهورية: الأول رقم ٣٧١٨ بتنظيم قطاع الثقافة والإرشاد القومي والسياحة والآثار ويقضي هذا القرار بأن

يمارس هذا القطاع شئون الثقافة، ثم تلى ذلك صدور القرار الجمهوري رقم ٣٧٢٠ في نفس العام بنقل الاختصاصات المخولة للعلاقات الثقافية الخارجية إلي وزارة الثقافة والإرشاد، غير أن هذه التجربة لم تنجح فصدر القرار الجمهوري رقم ٣٨١٧ لسنة ١٩٦٥ بإنشاء ثلاث وزارات هي الثقافة والإرشاد والسياحة التي ضمت الآثار.

٣ - أول وزارة مستقلة للثقافة ومراحل تطورها :

كان عام ١٩٦٥هو عام استقلال وزارة الثقافة لأول مرة باسمها دون غولة الإعلام والإرشاد عليها، وفي عام ١٩٦٦ صدر القرار الجمهوري رقم ٤٤٩ بتنظيم وزارة الثقافة الذى أعاد إليها الإشراف علي الآثار ، كما عاد إليها ثروت عكاشة وزيرًا للثقافة للمرة الثانية (١٩٦٦-١٩٧٠) وعاد إلى عقد المؤتمرات العامة، فانعقد مؤتمر للسينمائيين في أكتوبر سنة ١٩٦٦ وآخر للمسرحيين في ديسمبر من نفس العام وثالث للكتاب في فبراير سنة ١٩٦٧ ورابع للفنانين التشكيليين في أبريل من نفس العام .

كما أخذ البناء التنظيمي في الاتساع فتحولت الإدارة العامة للثقافة الجماهيرية إلي وكالة وزارة الثقافة الجماهيرية ، كما تم إنشاء إدارة لثقافة الطفل، وفي عام ١٩٦٨ أنشئ الاتحاد العام للأدباء العرب ، كما أقيم العديد من المؤتمرات والندوات الهامة مثل ندوة "الدولة لتاريخ الظاهرة" في الفترة من ٢٧ مارس حتى ٥ أبريل سنة ١٩٦٩ ، كما قدم وزير الثقافة أول بيان عن السياسة الثقافية في ١٦ يونيو عام ١٩٦٩ وذلك أمام لجنة الخدمات بمجلس الأمة وصدر في كتاب في نفس العام ، كما عقدت مائدة مستديرة لعمارة القاهرة أشرف علي إعدادها المهندس

حسن فتحي وأخري عن الموسيقي العربية ، كما أصدرت وزارة الثقافة كتاب "القاهرة في ألف عام" بست لغات.

فإذا أردنا قراءة تطور مسار وزارة الثقافة في النصف الثاني من القرن العشرين وحتى ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٨١ يمكننا أن نلاحظ الملامح الآتية:

الفترة الأولى:

وهي تمتد منذ نشأة وزارة الإرشاد القومي التي تولاها فتحي رضوان سنة ١٩٥٢ وتنتهي بوزارة ثروت عكاشة الأولي في ٨ أكتوبر سنة ١٩٥٨ وهي وزارة الثقافة والإرشاد القومي وفي هذه الفترة لوحظ تأسيس بعض القنوات والروافد للعمل الثقافي الرسمي مثل إنشاء المجلس الأعلى للفنون والآداب سنة ١٩٥٦ ، ولكن أيضا لوحظ وأد العديد من منارات الحركة الثقافية قبل الثورة فأغلقت مجلتا الرسالة والثقافة، كما تم طرد ٤٥ أستاذا جامعيا وباحثا في سبتمبر سنة ١٩٥٤ من الجامعة كان منهم د. لويس عوض ود. عبد العظيم أنيس ومحمود أمين العالم وتم خنق حرية الرأي والتعبير فسجن إحسان عبد القدوس سنة ١٩٥٤، فرغم طفرة تأسيس بعض المؤسسات الثقافية الرسمية ظل هاجس المثقف وعلاقته بالسلطة يصيب علاقة الثورة بالثقافة والإبداع في مقاتل عدة ، ويذكر أنه لم تصدر في الخمسينيات مجلات ثقافية متخصصة - كالثقافة والرسالة - ولكن أصدرت الثورة صحفا عامة كالتحرير سنة ١٩٥٢ والجمهورية سنة ١٩٥٣ والشعب والمساء سنة ١٩٥٦ ولم تصدر إلا مجلة " المجلة " في يناير سنة ١٩٥٧ وتولي رئاسة تحريرها محمد عوض محمد ود. حسين فوزي. ورغم ما تذكره د. مارين ستاغ في كتابها (حدود حرية التعبير) " أن هناك ١٢ كاتبا سجنوا في عهد الثورة سجنوا قبلها " إلا أن ما سجن بعد الثورة كان أكثر، ودون أى سبب سياسي أو تأويلي فقد سجن عبد الرحمن الشرقاوي لمدة شهرين في

السجن الحربي بسبب تفسير رواية الأرض التي نشرت مسلسلة في جريدة المصري سنة ١٩٥٣ ، وقد أغلقت هذه الجريدة فيما بعد بسبب ميولها الليبرالية.

وحسب قول الأفغاني " الأزمة تولد الهمة " وهذه عادة نفسية وإبداعية في المجتمع المصري، فقد شهدت هذه الفترة نشر أهم الأعمال الأدبية لكتابنا تلك الأعمال التي كانت تمتلئ بروح العدل والتطور والحق ، فقد نشر توفيق الحكيم مسرحياته " الأيدي الناعمة " سنة ١٩٥٤ و" الصفقة " سنة ١٩٥٦ و" رحلة إلي الغد " سنة ١٩٥٨ وكتابه الفلسفي " التعادلية " سنة ١٩٥٥، ونشر نجيب محفوظ ثلاثيته عامي ١٩٥٦ ، ١٩٥٧، ونشر عبد الرحمن الشرقاوي روايته " الأرض "، ونشر يوسف إدريس " أرخص ليالي "، وظهر صلاح عبد الصبور رائدا للشعر الحر في مصر، وفؤاد حداد وصلاح جاهين امتدادا لبيرم التونسي ومواصلين لمسيرة شعر العامية المصري ، كما أصدر لطفي الخولي مجموعته القصصية "رجال وحديد".

الفترة الثانية:

وهي فترة الازدهار التي بدأت مع عصر د. ثروت عكاشة منذ توليه الوزارة في ٨ أكتوبر ١٩٥٨ وفي هذه الفترة بدأت إشكالية السلطة / الثقافة تتقارب نوعا ما ، خاصة بعد استقرار الحكم الناصري وتوجهه الاشتراكي والقومي العربي، فأعلن كتاب اليسار تأييدهم لحكم الثورة فظهرت مجلات الكتاب سنة ١٩٦١ والمسرح والشعر والقصة والكتاب العربي في يناير سنة ١٩٦٨، وقد سعي د. ثروت عكاشة طوال فترة وزارته الأولي والثانية لتمكين مقولة " السياسة الثقافية " عن طريق تقوية وإبداع وتوليد " المؤسسة الثقافية " فنمت علي يديه عديد من الإنجازات العملاقة التي كان يستحيل تحقيقها في ظروف مصر حينئذ،

وكانت رعايته الدائمة للرموز والمبدعين الجدد فبدأت سياسة ثقافية تقوم علي الحاضر الثقافي وتؤسس خطوات للمستقبل مراعية للإمكانيات التي سعت لتجاوزها عن طريق التواصل مع مختلف الهيئات والمؤسسات الدولية عن طريق المعونة المادية أو تبادل الأنشطة " إرسالا واستقبالا " والقوافل الثقافية والإبداعية في مختلف أنحاء مصر ، وفي مختلف قطاعات الثقافة " الفنون التشكيلية والمسرح والموسيقي والكتاب والسينما والعلاقات الثقافية الخارجية والثقافة الجماهيرية " فتمت في عهده نقلة نوعية في العمل الثقافي في مصر، لازالت راسخة في ذاكرة كل المشاركين فيها أو القائمين عليها .

ولكن رغم كل ذلك لا يصح ما يصفه البعض – علي الإطلاق – من أن علاقة الثورة بالمثقفين أضرت بالعقل والإبداع الفكري والثقافي ومازالت مضاعفاتها تلون حياتنا بالالتقائية والتبريرية لأن هذه العلاقة أعقد من ذلك بكثير وتحتاج – كما يذكر السيد يسين – إلي توثيق دقيق وتأمل عميق ومراجعة نقدية، فالثورة أعطت للمسألة الثقافية كثيرا من الأهمية والقيمة واهتمت بإنشاء العديد من المؤسسات الثقافية وتراوحت العلاقة بينها وبين المثقفين من مختلف اتجاهاتهم حسب العلاقة بسلطة الحكم ، ولكن لا يجوز دمج وإمحاء كل الإنجازات الثقافية في عهد الثورة – بما فيها وزارة الثقافة – في المقولة المهمة " حرية الرأي والتعبير " رغم عظم أهميتها إن أردنا التأريخ الموضوعي لمؤسسة كوزارة الثقافة أو " دراسة السياسة الثقافية وتطورها في مصر ".

الفترة الثالثة :

بدأت الحركة الثقافية في السبعينيات بداية درامية بسبب الصراع علي السلطة بين الناصريين أو مجموعة مراكز القوي في حركة سبتمبر سنة ١٩٧١ التي عرفت باسم " ثورة مايو التصحيحية " وقد دفع

العديد من المثقفين ثمن هذا الصراع، فهاجر العديد من المثقفين إلى خارج الوطن: أوروبا – الخليج، وانزوي البعض علي إبداعه يصدر في شكل كتب غير دورية ، ظهر من خلالها جيل السبعينيات.

وإذا كان هذا حال الحركة الثقافية فإن حال المؤسسة الثقافية " وزارة الثقافة " لم يكن أفضل كثيرًا، فقد بدأ الإهمال نتيجة ضعف الاعتمادات المالية ومحاولات الدمج في وزارات أخري أو الإلغاء.

ففي عام ١٩٧١ صدر القرار الجمهوري رقم ٢٤٢٠ بضم وزارة الثقافة والإعلام في وزارة واحدة، ثم أعلن في ٤ أكتوبر ١٩٧٨ ضم وزارة الثقافة الى وزارات التربية والتعليم العالي والبحث العلمي وتولاها الدكتور حسن غالي، وقد وجه هذا الضم بهجوم حاد من قبل المثقفين وكتاب كبار مثل توفيق الحكيم وأحمد بهاء الدين، وبعد أقل من عام فصلت هذه الوزارات وعادت وزارة الثقافة إلى وزارة الإعلام ، وأصبح الإثنان تحت إشراف وزير الدولة لشئون رئاسة الجمهورية وظل الوضع كذلك حتى ٢٣ سبتمبر ١٩٨١ إذ عادت الثقافة وزارة مستقلة.

الفترة الأخيرة منذ عام ١٩٨١:

جاء عصر الرئيس مبارك مختلفا في تعامله مع المسألة الثقافية فيما يخص رد الاعتبار لوزارة الثقافة وتأكيد استقلاليتها وزيادة إعانتها ورعاية المثقفين وتشجيعهم، فبدأت حركة طويلة من المأسسة الثقافية والنشاط الثقافي في مختلف الفنون والمجالات مستفيدة من الماضي والحاضر وتجارب الآخرين، ومؤسسة لسياسة ثقافية ترعي حق الإبداع والتجريب للمبدع والتعبير للمثقف والثقافة للمواطن، ومازال الطريق تنتظره محطات أخري .

وبدأت مرحلة جديدة في التطور التنظيمي والفعلي لعمل وزارة الثقافة، احتفظت فيه الثقافة باستقلالها وثبتت فيها ضرورة رعايتها من أجل صنع الإنسان المصري الحديث ، بتحدياته الخاصة وتحديات عصره ،معرفة ووعيا واستنارة ، فإن كانت سمة الإدماج هي السمة الغالبة علي مسار وزارة الثقافة قبل عام ١٩٨١ تنظيميا ووظيفيا بشكل كاد يفقد المسار طبيعته الإنسانية والمعرفية ويصبغه بطابع أيديولوجي ثوري في الخمسينيات والستينيات كاد يؤثر عليه لولا جهود فكرية وعملية عملاقة لاستمرار حياتها الفعلية وفعاليتها من داخل الوزارة – كثروت عكاشة – أو من خارجها في تفاعل المثقفين معها الذي استمر بعد ذلك بشكل أقوي ، إلا أن عام ١٩٨١ – مع عهد الرئيس مبارك – يمثل تأكيد النسب للثقافة ووزاراتها في الدولة والمجتمع المصري ، وأعادت ازدهار العلاقة بين المثقفين وأجهزة الثقافة من جانب، وبين المواطن العادي من جانب آخر في صيغة غير مؤدلجة أو صماء في الجانب الأعم ، ولكن في صيغة مفتوحة تحاول التجاوز نحو سيطرة المثقفين علي العمل الثقافي وعلي تجديد نوعيات الخدمة والتمويل في آن واحد وفق متطلبات العصر وتحدياته وهو ما سعي إلي طرحه السيد فاروق حسني وزير الثقافة قي بيانه عن السياسة الثقافية الجديدة في مارس ١٩٨٨.

وقد ناقش هذا البيان عدد كبير من المثقفين والرموز الثقافية، إذ طرحه الوزير للحوار، ورغم أنه قد تم تجاوزه بشكل كبير، إذ يشير الرصد الأولى إلي حدوث طفرة كبيرة في الفعالية والإنجاز الثقافي للوزارة خلال العقد الأخير على المستوى الكمي علـى الأقل، فتم اتساع كبير على مستوى النشاط والتنوع وعلى مستوى الهيكل التنظيمى الإدارى فتم إبداع هياكل ومؤسسات جديدة وتطوير أخرى قائمة.

ثانيا : الهيكل الإدارى للوزارة

١ - مكتب الوزير والقطاعات التابعة له :

أ - الوزيـــــر :

هـو المسـئول الأول في الـوزارة، وتتحـدد مهامـــه في معاونـــة رئيـــس الجمهورية في تنفيذ السياسة العامة للدولة في وزارته، وهو المسـئول عـن وزارته أمام رئيس الجمهورية مسئولية سياسية، وهو كغيره من الـوزراء يعين في منصبه أو يعفي منه بقرار من رئيس الجمهورية طبقا للدستور.

ومن سلطاته:

- اقتراح مشروعات القوانـين للعـرض علـى البرلـمان الـتي تخـص السياسة الثقافية.
- إصدار القرارات الخاصة بالسياسة الثقافية وتنفيذهـا مـن خـلال ديوان عام الوزارة أو الهيئات التابعة لها.
- الترشيح لرؤساء الهيئات العامــة بـالوزارة وغيرهـا مـن المنـاصب القيادية التي يصدر بها قرار من رئيس الجمهورية.
- التوجيه والإشراف في تنفيذ المشاريع الثقافية الكبرى للوزارة.

ب - يتبع الوزير القطاعات الآتية :

- **قطاع شئون مكتـب الوزيـر**: ويرأسـه وكيـل أول الـوزارة لشـئون مكتب الوزير ويتبعه عدد من الإدارات المساعدة هي:

• الإدارة العامة للتخطيط والمتابعة: وتـهدف إلي تحقيـق التخطيـط الثقـافي ومتابعتـه، ويصـدر عنـها "سـجل الثقافـة" كتـاب سـنوى يضـم

مختلف الأشكال الثقافية "والإحصاءات الثقافية" وهى تعتمد منهج الإحصاء في تتبع مختلف أنشطة هيئات الوزارة سنويا.

- الإدارة العامة للتنظيم والإدارة.
- إدارة التدريب والبرامج.
- مكتب إعلامي ويضم المستشار الإعلامي وعددا من المساعدين.
- إدارة جريدتي القاهرة والمحيط الثقافي.

– قطاع العلاقات الثقافية الخارجية:

وهو القطاع المسئول عن التعاون الثقافي مع الدول المختلفة وعقد الاتفاقيات والبرامج وتتبعه الإدارات الآتية:

- الإدارة العامة لشئون أكاديمية روما.
- الإدارة العامة لشئون الإعلام الخارجي.
- الإدارة العامة للاتفاقيات والبرامج.
- المركز المصرى للتعاون الدولي.

ويشرف القطاع على إقامة مهرجان القاهرة السينمائى الدولى ومهرجان الأفلام الروائية والسينما التسجيلية والتى يمولها صندوق التنمية الثقافية.

– قطاع الفنون التشكيلية:

ويرأسه وكيل أول الوزارة ويقوم برعاية الفنون التشكيلية ومبدعيها عن طريق إقامة المعارض الفنية في مصر وخارجها وعقد المسابقات والإشراف على المتاحف الفنية المختلفة في مصر والأقاليم بالتنسيق مع المركز القومي للفنون التشكيلية وإدارات المسابقات والمتاحف الفنية المختلفة.

- **قطاع الإنتاج الثقافي:**
ويرأسه وكيل أول وزارة ويتبعه عدد من البيوت والمراكز الفنية التابعة له مثل:

- البيت الفني للمسرح: ويتبعه المسرح القومي ومسرح العرائس والمسرح الحديث وغيرها.
- البيت الفني للفنون الشعبية والاستعراضية: وتتبعه الفرق المسرحية مثل (فرقة رضا- الفنون الشعبية- فرقة تحت ١٨ عاما للفنون الشعبية. فرقة أنغام الشباب- السيرك القومي بالعجوزة.
- المركز القومي للفنون التشكيلية يقوم بدعم الحركة الفنية والفنانين في مصر عن طريق المعارض والعروض المتحفية وذلك من خلال قطاعات المعارض والعروض المتخفية.
- المركز القومي للمسرح والموسيقي.
- المركز القومي للسينما.
- المركز القومي لثقافة الطفل.

- **قطاع المكتبات:** وتتبعه المكتبات العامة مثل مكتبة القاهرة ومكتبة مبارك بالجيزة وغيرها (تتبع مكتبة الإسكندرية رئاسة الجمهورية مباشرة).

٢ - الهيئات التابعة للوزارة:

أ - المجلس الأعلى للثقافة:

تم تشكيل المجلس الأعلى للثقافة بالقرار الجمهوري رقم ١٥٠ لسنة ١٩٨٠ كهيئة عامة تتبع الوزير المختص (وزير الثقافة) وتهدف حسب مادته الثقافية إلي تيسير سبل الثقافة للشعب وربطها بالقيم الروحية وذلك بتعميق الديمقراطية والوصول بها إلي أوسع قطاعات الجماهير مع

تنمية المواهب في شتي مجالات الثقافة والفنون والآداب وإحياء التراث القديم وإطلاع الجماهير علي ثمرات المعرفة الإنسانية وتأكيد قيم المجتمع الدينية والروحية والخلقية ، كما حدد هذا القانون سبيل القيام بهذه المهام بتخطيط السياسة العامة للثقافة في حدود السياسة العامة للدولة والتنسيق بين الأجهزة الثقافية في أوجه أنشطتها المختلفة ورعاية الإبداع الفكري والفني وحماية حقوق التأليف والأداء وتأمين المشتغلين بالثقافة والفنون والآداب وإصدار التوجيهات والتوصيات إلي الهيئات الأهلية العامة في ميادين الثقافة ومهام أخري نص عليها هذا القانون (١٣ مهمة)، وكان الهدف من إنشاء المجلس هو إلغاء السيطرة الحكومية علي المؤسسات الثقافية وتسليمها إلي المثقفين أنفسهم، وقد تضمن هذا القرار الجمهوري إنشاء مجلس محلي للثقافة (المادة ١٨ من الفصل الثاني من القانون) في كل محافظة بنصه علي أن "ينشأ مجلس محلي للثقافة في كل محافظة يشكل برئاسة المحافظ ويصدر تشكيل المجلس وتعيين خبرائه بقرار من المحافظ المختص"، وفي هذا تخطٍ للظروف الموضوعية، وهو أن ذلك يتم بتطوير متكامل في بناء المجتمع نفسه ، وقد صدرت لائحته الداخلية بالقرار رقم ٢١٦ لسنة ١٩٨٢، وقد تعرض قانون إنشاء المجلس الأعلى للثقافة لأكبر عدد من التعديلات فقد تم تعديله في نفس عام صدوره بالقرار الجمهوري رقم ٥٩٩ لسنة ١٩٨٠، ثم تم تعديله بالقرار الجمهوري رقم ٧٤ لسنة ١٩٨١، وبتعديل ثالث بالقرار الجمهوري رقم ٣٦٤ لسنة ١٩٨١ وتعديل رابع رقم ١٦٣ لسنة ١٩٨٣ وتعديل خامس بالقرار رقم ٣٣ لسنة ١٩٨٤ وتعديل سادس رقم ١٧٥ لسنة ١٩٨٦. ويتبع الأمين العام للمجلس لأمانته الفنية والتي ضمت في ذلك الوقت " وقت إنشائه " ٣٢ لجنة والشئون المالية والإدارية والعلاقات الثقافية الخارجية والخدمات

الثقافية الجماهيرية وكلها علي مستوي وكلاء وزارات وإدارات عامة للتخطيط والمتابعة والتدريب والتنظيم والشئون القانونية والرقابة علي المصنفات الفنية وثلاثة بيوت فنية للمسرح والأوبرا والفنون الشعبية والاستعراضية وأربعة مراكز قومية متخصصة للفنون التشكيلية وثقافة الطفل والمسرح والموسيقي والسينما تتبع السيد رئيس المجلس الأعلى للثقافة (وزير الثقافة) .كما أكدت جميع اختصاصات المجلس الأعلى للآداب والفنون والعلوم الاجتماعية للمجلس الأعلي للثقافة ولكن مع ملاحظة أمرين مهمين :

١-إطلاق يد المثقفين بشكل كبير في إدارة مؤسساته بعيدا عن أي شكل من أشكال الوصاية (الرعاية) التي تنتج مفاهيم الإلزام والأدلجة التي تساعد بشكل كبير علي قمع الإبداع والتجريب ،ونزع الشرعية عن كل جديد كما حدث سابقا (حالة ديوان الناس في بلادي" لرائد الشعر الحر صلاح عبد الصبور مع المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب برئاسة العقاد فيما سبق) فكان المجلس الجديد أكثر تنويراً وقبولا للاختلاف ورعاية الإبداع.

٢- اكتسب المجلس منذ قرار إنشائه ومع التعديلات المتتالية له بلورة موضوعية لمهام محددة ، ولكن بالشكل المفتوح وليس المغلق في إنتاج الأفكار وإقامة المؤتمرات مع الاحتفاظ للإدارات السابقة التي كان يضمها المجلس الأعلى للآداب والفنون بشخصياتها المستقلة دون تداخل في هذه المهام ، وقد صدرت اللائحة الداخلية للمجلس الأعلى للثقافة بالقرار رقم ٢١٦ لسنة ١٩٨٢ والذي نص الباب الثاني منه علي شعب المجلس ولجانه الدائمة وهي شعبة الفنون(شعبة الآداب) شعبة العلوم الاجتماعية ، وتضم كل شعبة من هذه الشعب لجانا دائمة، وللمجلس أن يعدل منها أو أن ينشئ لجانا جديدة ، ويجتمع المجلس

الأعلى للثقافة بدعوة من رئيسه (وزير الثقافة) مرة كل ثلاثة أشهر خلال دورة عمله السنوية التي تبدأ في أول أكتوبر وتنتهي في آخر يونيو من كل سنة، كما تجتمع اللجان مرة كل شهر، ومن ضمن اختصاصات المجلس (حسب المادة ١٥ من اللائحة) أن يؤلف المجلس سنويا لجانا لفحص المنصوص عليه بالمادة ١٠ في القرار رقم ١٥٠ لسنة ١٩٨٠ من المتخصصين لفحص الإنتاج المقدم لنيل جوائز الدولة التقديرية (المادة ١٣ من اللائحة) وعلي هذه اللجان أن تقدم تقريرا مفصلا بنتيجة الفحص في موعد غايته مارس من كل عام ، كما يحدد المجلس الهيئات العلمية التي يكون لها حق الترشيح.

ب - الهيئة العامة لقصور الثقافة:

بدأت فكرة إنشاء هيئة عامة لقصور الثقافة منذ أكتوبر ١٩٤٥ بصدور قرار وزير المعارف العمومية حينذاك الدكتور عبد الرزاق السنهوري بإنشاء جامعة شعبية في القاهرة بناء علي اقتراح من الدكتور أحمد أمين. ثم صدر في مايو ١٩٤٨ مرسوم ملكي عدل فيه اسم الجامعة الشعبية وقد ضمت هذه المؤسسة إلي وزارة الثقافة عام ١٩٥٨ وتم تعديل اسمها إلى جامعة الثقافة الحرة، ولكن كان للدكتور ثروت عكاشة فضل نقل تجربة قصور الثقافة التي شاهدها في فرنسا ، فأنشأ في ديسمبر عام١٩٦٠ قصوراً للثقافة في المدن لنشر الثقافة في الأقاليم ، بالإضافة إلي تنظيم القوافل الثقافية التي تجوب الأقاليم وعرض الأعمال الفنية الراقية علي العمال والفلاحين ورعاية الأعمال الإبداعية للمبدعين المصريين وتبنيها وعرضها علي مختلف الفئات، وفي ٥ فبراير عام ١٩٦٦ صدر قرار جمهوري بتنظيم وزارة الثقافة فعادت إليها جامعة الثقافة الحرة " بعد أن ضمت إلي مصلحة الاستعلامات سنة ١٩٦٣ وقد تغير اسمها إلي " الإدارة العامة للثقافة الجماهيرية " وفي يونيو عام ١٩٦٨ تحولت

الإدارة العامة إلي وكالة وزارة للثقافة الجماهيرية لتتحول مع القرار الجمهوري رقم ٦٣ لسنة ١٩٨٩ للهيئة العامة لقصور الثقافة التي تهدف إلي المشاركة في رفع المستوى الثقافي للجماهير في مجالات السينما والمسرح والموسيقي والفنون الشعبية والفنون التشكيلية وخدمات المكتبات في المحافظات (مادة ٢).

ويكون للهيئة مجلس إدارة يشكل من رئيس مجلس إدارة الهيئة (يصدر بتعيينه وتحديد مرتبه قرار من رئيس الجمهورية) ورئيس إدارة الفنون المختصة بمجلس الدولة أو من ينيبه ووكلاء وزارات التعليم والشئون الاجتماعية والأوقاف وممثل لوزارة الثقافة وممثلين لكل من المجلس الأعلى للشباب والرياضة والهيئة العامة للاستعلامات والإدارة المحلية بالإضافة إلي:

١- إثنين من شاغلي الوظائف العليا بالهيئة يصدر بتعيينهما قرار من وزير الثقافة بناء علي ترشيح مجلس إدارة الهيئة.

٢- عضوين من ذوي الخبرة في مجالات الثقافة الجماهيرية يصدر بتعيينهما قرار من وزير الثقافة بناء علي ترشيح رئيس مجلس إدارة الهيئة وذلك لمدة سنتين قابلة للتجديد.

٣- إثنين من رؤساء فروع الهيئة بالمحافظات يمثلان مختلف المناطق الجغرافية ويصدر بتعيينهما قرار من وزير الثقافة بناء علي ترشيح رئيس مجلس إدارة الهيئة.

ويقر مجلس الإدارة الهيكل التنظيمي للهيئة وبطاقات توصيف وظائفه ومقرراتها ولوائحها الداخلية والموازنة السنوية والحساب الختامي لها، ويجتمع مجلس إدارة الهيئة مرة علي الأقل كل شهر بدعوة من رئيسه، وللوزير المختص بشئون الثقافة أن يدعو المجلس

للانعقاد كلما رأي ضرورة لذلك (مـادة ٦) وتصدر القرارات كما نصت (المادة ١١) علي نقل العاملين بالإدارة المركزية للثقافة الجماهيرية ومقارها بالمحافظات من المجلس الأعلى للثقافة إلي الهيئة العامة لقصور الثقافة.

وتضم الهيئة إدارة عامة للنشر والتخطيط والمتابعة وإدارة الجمعيات الثقافية والخدمة الثقافية، والتنظيم والإدارة، وتقسم قصور الثقافة بالمحافظات الى أقاليم ويرأس كل إقليم وكيل وزارة يتبعه عدد من قصور الثقافة.

ج - الهيئة العامة للكتاب:

أنشئت الهيئة العامة للكتاب بقرار جمهوري رقم ٢٨٢٦ لسنة ١٩٧١، ففي يونيو من هذا العام تم إدماج الهيئة العامة للتأليف والنشر ودار الكتب القومية في هيئة جديدة بهذا الاسم، ولكن تناول الهيئة العامة للكتاب وتطورها التاريخي يجعلنا نرصد التطورات التالية حتى صدور القرار الجمهوري رقم ١٧٦ لسنة ١٩٩٣ الذي انفصلت بمقتضاه دار الكتب والوثائق القومية عن الهيئة المصرية العامة للكتاب، وأصبحت كلتاهما هيئة مستقلة منذ أول يوليو ١٩٩٤ وهذه المراحل هي:

١- **مرحلة الاندماج الرأسي**: ففي عام ١٩٦١ أنشأت وزارة الثقافة مؤسسة التأليف والنشر وضمت شركة للطباعة والنشر وأخري للتوزيع ثم تأسست سنة ١٩٦٣ وبعد دمج وزارة الثقافة والإعلام شركة الدار القومية للطباعة والنشر، ثم اشترت الوزارة دار القلم وضمتها إلي الشركتين السابقتين، وشكلت عام ١٩٦٤ مؤسسة التأليف والترجمة والنشر (وهي الصورة الأولي للهيئة كشكل مؤسسي) وقد أدمجت هذه المؤسسة مع وكالة أنباء الشرق الأوسط في مؤسسة واحدة باسم " دار

الأنباء والنشر " عهد إليها بإدارة ٦ مطابع تجارية مؤممة، وفي ديسمبر عام ١٩٦٥ فصلت عنها ثانية وكالة أنباء الشرق الأوسط، ثم اندمجت في نهاية عام ١٩٦٦ كافة شركات النشر بالوزارة في شركة واحدة هي (دار الكتاب العربي) رأسها الأستاذ محمود أمين العالم ومن بعده دكتور عبد العظيم أنيس ، وقد أبقت الوزارة علي شركة واحدة للتوزيع هي الشركة القومية للتوزيع رأسها الراحل سعد الدين وهبه.

٢- **مرحلة الاندماج الأفقي** : وفيه توحدت كل دور النشر الحكومية في هيئة واحدة هي الهيئة العامة للتأليف والنشر في يونيو ١٩٦٩ والتي انقسمت بدورها إلي شركتين أولاهما دار الكتاب العربي وقد أنيطت بها مسئولية الطباعة والنشر وثانيتهما الشركة القومية للتوزيع ، واستمر هذا الوضع حتى صدور القرار الجمهوري رقم ٢٨٢٦ لسنة ١٩٧١ الذي أدمج المؤسسة المصرية (الهيئة العامة للتأليف والنشر مع دار الكتب والوثائق القومية تحت مسمي الهيئة العامة للكتاب) ، وقد اتخذت تمثال الكاتب المصري القديم شعارا لها في جميع مطبوعاتها.

٣- **مرحلة التحول إلي هيئة مستقلة** : وكان ذلك بصدور القرار الجمهوري رقم ١٧٦ لسنة ١٩٩٣ والذي انفصلت بمقتضاه دار الكتب والوثائق القومية عن الهيئة العامة للكتاب وأصبحت كلتاهما هيئة مستقلة منذ أول يوليو ١٩٩٤ ، وإنصافا للتاريخ كان ثمة تطور دائم وفعال لمطبوعات الهيئة العامة للكتاب ، سواء في مراحل تبلورها الأولي والثانية أو في مرحلة استقلالها ، وكذلك في إصداراتها التي نذكر منها مجلة " فصول " التي صدرت في أكتوبر عام ١٩٨٠ ولازالت تصدر حتى الآن وكان لها دورها العظيم في تأسيس ومتابعة تيارات النقد الأدبي في العالم وإبراز عديد من رموز النقد الأدبي المصريين والعرب علي السواء ،

وكذلك مجلات القاهرة (توقفت) وإبداع وعالم الكتاب فضلا عن نشاط الهيئة في معرض الكتاب الدولي والذي بدأت أولي دوراته في يناير ١٩٦٩ ولازال حتى الآن، ويعد أكبر ثاني معرض للكتاب في العالم بعد معرض فرانكفورت . كما تشارك الهيئة في مختلف المعارض الدولية للكتاب وتمارس تطويرا حقيقيا لأجهزة الطباعة والنشر والتوزيع. ويعد مهرجان القراءة للجميع تأكيدا لهذا الدور القومي للهيئة والذي بدأ منذ عام ١٩٩٤ مع تكوين لجنته العليا ، وعلي مدي سبع سنوات استطاعت المطابع أن تقدم حوالي ٣٠ بليون نسخة كتاب تحت حوالي ١١٧٠عنوانا ، كما تقيم الهيئة المؤتمرات والندوات الأدبية والثقافية بالتعاون مع مختلف قطاعات وزارة الثقافة مثل مهرجان (شوقي وحافظ) في أكتوبر ١٩٨٢ ومهرجان القاهرة الأول للإبداع العربي (في مارس ١٩٨٤) والندوة الدولية لكتب الأطفال في نوفمبر ١٩٨٦ والمؤتمر العالمي للشعراء عام١٩٩٠ وقد استحدث بها مركز لتوثيق وأدب الأطفال بالتعاون مع جمعية الرعاية المتكاملة، ولازالت أنشطة الهيئة تتزايد كل يوم متجهة نحو أهدافها في نشر الثقافة والمعرفة والترجمة والتواصل الثقافي مع الآخرين عن طريق مختلف وسائله.

د - الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية:

تعتبر دار الكتب أول مكتبة وطنية في العالم العربي كما تعتبر إحدى أقدم المؤسسات الثقافية في مصر، فقد أنشاها علي مبارك عام ١٨٧٠ واتخذ لها الطابق السفلى من سراي مصطفي فاضل بشارع درب الجماميز (ومصطفى فاضل هو والد الأميرة نازلي فاضل إحدى رائدات تحرير المرأة والتنوير في مصر) وعندما ضاقت السراي بما جمعت لها من كتب ومخطوطات أقيم المبني الحالي لدار الكتب في باب الخلق عام ١٩٠٤ ليضم ٤٥ ألف مجلد انتقلت إليه من سراي مصطفي فاضل ،

وبعد ثورة يوليو ١٩٥٢ أخذت مقتنيات الدار تتزايد بنسبة ١٥ ألف مجلد سنويا من الكتب العربية والأجنبية حتى بلغت مقتنيات الدار عام ١٩٥٩ ما يقرب من نصف مليون مجلد وارتفاع عدد المترددين عليها إلي ربع مليون شخص في العام .فبدأ إنشاء فروعها في القاهرة ومكتبة متخصصة في الفنون واسطوانات الموسيقي في ميدان التحرير ، وفي ٢٣ يوليو عام ١٩٦١ تم وضع حجر أساس مبني جديد لدار الكتب علي كورنيش النيل في منطقة بولاق أبو العلا، وقد تم نقل الكتب إليها في عام ١٩٦٩ من باب الخلق بالقرار الجمهوري رقم ٢٨٦٢ لسنة ١٩٧١ وتنضم دار الكتب والوثائق القومية إلي الهيئة المصرية العامة للكتاب وظلت كذلك حتى ١٩٩١ وصدر القرار الجمهوري رقم ١٧٦ بنفس العام لتعود كل منها هيئة مستقلة وهي تعني حسب قرار إنشائها بتقديم الخدمات المكتبية للمصريين والعرب كما تقوم بتنفيذ كل ما تقوم به وزارة الثقافة من مسئوليات في مجالات المكتبة القومية والمكتبات العامة والتراث والمحفوظات والوثائق القومية والمعلومات، وتعد مطبعة دار الكتب مسئولة عن طبع كتب التراث والكتب التي تقوم المراكز العلمية بتحقيقها كما تعمل علي تحقيق ونشر والحصول علي كل الوثائق المتعلقة بتاريخ مصر وتشارك في معارض الكتب الدولية والإقليمية ، كما توجد بها قاعة تقام بها الندوات وحلقات البحث والأمسيات الشعرية واللقاءات الفكرية ، كما تم تطوير أجهزتها وإدخال وسائل التقنية الحديثة في العمل، وتقيم الهيئة العامة لدار الكتب الأقسام التالية من أجل تنفيذ رسالتها وأهدافها .

١- إدارة التزويد.
٢- إدارة الفهارس والببليوجرافية.
٣- إدارة خدمات القراء.

٤- مكتبة الموسيقي.
٥- المخطوطات.
٦- إدارة الدوريات.
٧- إدارة مطبوعات الأمم المتحدة.

هـ - المجلس الأعلى للآثار:

أنشئ المجلس الأعلى للآثار بالقرار الجمهوري رقم ٨٢ لسنة ١٩٩٤ والذي يقضي بتحويل الهيئة العامة للآثار المنشأة بقرار من رئيس الجمهورية رقم ٢٨٢٨ لسنة ١٩٧١ تأكيدا لاعتناء الحكومة المصرية بحماية آثار مصر التاريخية والفنية والقومية، واكتشاف الجديد من تلك الثروات وإبرازها للعالم من خلال الطرق الحديثة للعرض المتحفي والتعاون مع البعثات الأجنبية في عمليات التنقيب والبحث والحفاظ علي الآثار والتسجيل العلمي والوصول إلي أفضل أساليب استثمار وتمويل المشروعات للنهوض بالثقافة الأثرية ... ويضم المجلس الأعلي للآثار قطاعات للآثار الإسلامية والقبطية وقطاعا للآثار القديمة وقطاعا للمتاحف.

وتنص المادة الثانية من قانون إنشائه علي أن المجلس الأعلي للآثار يهدف إلي المشاركة في التوجيه القومي وتنفيذ مسئوليات وزارة الثقافة في مجالات الآثار المصرية والإسلامية والقبطية وغيرها، وللمجلس في سبيل ذلك القيام بجميع الأعمال التي تؤدي إلي تحقيق أغراضه وعلي الأخص فيما يلي:

١- تخطيط السياسة العامة للآثار في حدود السياسة العامة للدولة والتنسيق بين الأجهزة التابعة للمجلس في أوجه نشاطها المختلفة.

٢- إصدار التوجيهات والقرارات اللازمة لحفظ وحماية الآثار من مختلف العصور والبحث والتنقيب عنها وتشجيع البحوث الأثرية وإقامة المتاحف الأثرية وتنظيمها وإدارتها.

٣- الاهتمام بأعمال التسجيل عن طريق التطوير وغيرها والإفادة من ذلك مع تيسير دراسة الفن والحضارة ونشر وإذاعة ما يتم تسجيله.

٤- استثمار موارد تمويل مشروعات الآثار والمتاحف في النهوض بمشروعات الآثار ونشر الثقافة الأثرية بالتعاون مع الهيئات المحلية والأجنبية.

وقد نصت المادة الثالثة علي أن المجلس يتكون من:

١- الأمانة العامة.
٢- قطاع الآثار المصرية.
٣- قطاع الآثار الإسلامية.
٤- قطاع المتاحف.
٥- صندوق تمويل الآثار والمتاحف.
٦- قطاع المشروعات.

وقد حددت المادة الرابعة تشكيل مجلس إدارة المجلس الذي يتكون من وزير الثقافة رئيسا وعضوية كل من:

١-أمين عام المجلس ويحل محل الرئيس عند غيابه.
٢-رؤساء القطاعات المختلفة.
٣-رئيس إدارة الفتوى المختصة بمجلس الدولة.
٤-وكيل وزارة الأوقاف.
٥-وكيل وزارة المالية.

٦-أحد شاغلي وظائف الإدارة العليا بالمجلس الأعلي للثقافة يختاره وزير الثقافة.

٧-إثنين من أساتذة الآثار من الجامعات المصرية يختارهما رئيس الجامعة المختص.

٨-أربعة أعضاء من المهتمين بشئون الآثار يصدر بتعينهم قرار من رئيس مجلس الوزراء بناء علي اقتراح وزير الثقافة لمدة سنتين قابلة للتجديد.

وتحدد المادة الخامسة وظائف واختصاصات مجلس الإدارة كما تحدد المادة الثانية عشرة مواده المختلفة .

و - المركز الثقافي القومي "دار الأوبرا" :

أنشئ المركز الثقافي القومي بالقرار الجمهوري رقم ٣١٣ لسنة ١٩٨٩ وتضم دار الأوبرا الجديدة التي تم افتتاحها في ١٠ أكتوبر سنة ١٩٨٨ ، وقد بنيت هذه الدار بمنحة يابانية وفي خلال عام واحد تم إنشاؤها وصارت هذه الدار منارة علمية تشع فنا راقيا وتشارك في إثراء الحركة الثقافية وظهرت بها العديد من الفرق الفنية مثل :

١-فرقة كورال الأطفال وتضم أكثر من مائتي طفل .

٢-الفرقة القومية العربية للموسيقي .

٣-مكتبة التراث الموسيقى .

كما تضم هذه الهيئة البيت الفني للموسيقي، كما تقام بدار الأوبرا العديد من الأنشطة الثقافية والفنية سواء مهرجان الموسيقي العربية أو مهرجان المسرح التجريبي أو الندوات الثقافية والفنية في مختلف الفنون واستضافة عديد من الفرق العالمية.

ز - أكاديمية الفنون:

أنشئت أكاديمية الفنون بالقانون رقم ٧٨ الذي وقعه الرئيس جمال عبد الناصر في ٢٨ أغسطس عام ١٩٦٨ والذي أعده الدكتور مصطفي سويف – رائد النقد النفسي للأدب في مصر – ووكيل الوزارة لشئون المعاهد الفنية بعد تكوين مجلس للمعاهد برئاسة وزير الثقافة حينذاك الدكتور ثروت عكاشة وقد نشأت هذه المعاهد كجزء من سياسة الثورة في إعداد الفنانين بشكل علمي منظم وهو أمر لم يكن قائما في مصر قبل الثورة اللهم إلا في مجال المسرح وبالذات في فن التمثيل ، فصدر القرار الجمهوري رقم ١٤٣٩ لسنة ١٩٥٨ بإنشاء ٤ معاهد عليا هي الكونسرفتوار والمسرح والسينما والباليه.

وقد تكون أوركسترا القاهرة السيمفوني من داخل قاعات الكونسرفتوار الذي تولي عمادته الأولي الموسيقار الراحل أبو بكر خيرت، ثم صدر القرار الوزاري بإنشاء معهد عال في العزف والغناء والتأليف للموسيقي العربية – بعد توصية من المجلس الأعلى للآداب والفنون والعلوم الاجتماعية – وقد عيِّن دكتور مصطفي سويف أول رئيس للأكاديمية، ثم صدر في أكتوبر عام ١٩٧٠ قرار جمهوري بإنشاء معهد عال للنقد الفني وذلك بديلا عن قسم التذوق الفني الذي أنشأه الدكتور ثروت عكاشة في يوليو عام ١٩٦٢ ضمن المعهد العالي للمسرح ، وفي العام التالي ١٩٧١ ضمت أكاديمية الفنون إلي هيئة جديدة نشأت باسم هيئة الفنون لكنها انفصلت عنها في عام ١٩٧٧ وفي عام ١٩٨١ صدر القانون رقم ١٥٨ بتنظيم أكاديمية الفنون ولوائحها، لكن هذه اللوائح لم تصدر إلا خلال عامي ١٩٨٩ – ١٩٩٠ بقرارات من الفنان فاروق حسني وزير الثقافة. وقد شهدت الأكاديمية تطورات عديدة منذ عام ١٩٨٤ وحتى الآن منها صدور القرار الجمهوري رقم ٢٧١ لسنة ١٩٩٣ بإنشاء المعهد

العالي للفنون ودراسات الترميم، والقرار الجمهوري رقم ٢٧٠ لسنة ١٩٩٣ بإنشاء المعهد العالي لفنون العمارة البيئية، وكان قد صدر قبلهما عام ١٩٩٠ القرار الجمهوري رقم ١٤٠ بإنشاء المعهد العالي لفنون الطفل، كما أصدر وزير الثقافة فاروق حسني قراره رقم ٣١٦ لسنة ١٩٩٢ باللائحة الداخلية لمركز اللغات والترجمة الذي يختص بكل ما يتعلق باللغات الأجنبية في الأكاديمية، بالإضافة إلي العديد من التطورات الأخرى التي تناولت إعداد وتدريب ورعاية المبدعين منذ مراحل مبكرة بإنشاء مدارس لمراحل التعليم العام الابتدائية والإعدادية والثانوية وإنشاء متحف للفنون الشعبية إلى جانب المعاهد السابقة التي تضمها الأكاديمية والتي تمكن طلابها من الحصول علي أعلي الدرجات العلمية ومواصلة الدراسات العليا بها.

ح - الجهاز القومي للتنسيق الحضاري:

ونشأت هذه الهيئة بالقرار الجمهوري رقم ٣٧ لسنة ٢٠٠١ وهي هيئة قومية لها الشخصية الاعتبارية وتتبع وزير الثقافة مباشرة، وتهدف إلي دراسة ووضع المعايير والشروط الواجب توافرها لتحقيق القيم الجمالية للشكل الخارجي للأبنية والفراغات العمرانية والأثرية بكافة المناطق الحضارية بالدولة بما في ذلك المجتمعات العمرانية الجديدة .

٣ - خصائص السياسة الإدارية للوزارة:

تميزت السياسة الإدارية للوزارة بعدد من الخصائص التى تتيح تفعيل النشاط وتحقيق التنمية الثقافية المطلوبة وتجاوز السلبيات التى تراكمت خلال خبرة الوزارة، وبخاصة توفير مصادر تمويلية جديدة لتجاوز أزمة التمويل وفض الاشتباكات السابقة وسيطرة المثقفين على مؤسساتهم، فنلاحظ ما يلى:

١- تفعيلا لما قرره الوزير من سياسة التصنيع الثقافي، أصدر السيد رئيس الجمهورية القرار الجمهوري رقم ٤٣٠ لسنة ١٩٨٩ بإنشاء صندوق التنمية الثقافية من أجل توفير الإمكانيات المادية للمشاريع الثقافية المختلفة، ويلغي هذا القرار السابق رقم ٩٥ لسنة ١٩٧٨ بشأن صندوق تمويل مشروعات الآثار والمتاحف والصوت والضوء إذ ضم لصندوق التنمية الثقافية، كما صدرت عديد من القرارات الجمهورية لإثراء وتفعيل النشاط الثقافي – بمختلف مجالاته بمصر – مثل القرار رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣ الخاص بحماية الآثار والقرار الجمهوري رقم ٣٤ لسنة ١٩٨٤ الخاص باتفاقية متحف النوبة والمتحف القومي وقرار رئيس الجمهورية رقم ١٧٣ لسنة ١٩٨٦ بإقامة متحف المجوهرات الملكية بالإسكندرية. وقد أكدت مختلف القرارات والقوانين المنظمة لعمل وزارة الثقافة منذ عام ١٩٨١ قدرة الأجهزة الثقافية المختلفة علي تنفيذ أهدافها وإيجاد مصادر جديدة للتمويل وإبداع أنشطة ومشاريع ثقافية جديدة.

٢-فك الاشتباك وفصل الاختصاصات بين المؤسسات الثقافية المختلفة.

٣-إنشاء إدارات وهيئات جديدة يتطلبها الواقع بتحدياته داخليا وخارجيا، مما كان يستلزم اتساع التنظيم الإداري للوزارة.

٤-تأكيد سيطرة المثقفين علي مؤسساتهم المختلفة وتأكيد ديمقراطية القرار الثقافي وأهمية التطوير والإبداع الخلاق فيه .

٥- إيجاد آلية مؤسسية تسعى إلى تحجيم من المركزية البيروقراطية وتعطى لكل هيكل إداري شخصيته الاعتبارية التي تساعد علي تحقيق أهداف إنشائه دون وصاية أو تعقيد.

٦- الجمع بين الاتساع التنظيمي والإدارى والتنوع الكيفي للعمل المؤسسى عن طريق حسن اختيار القيادات والتعاون والتنسيق مع الهيئات والمؤسسات ذات البعد الثقافي محليا وإقليما ودوليا.

الفصل الثانى :

الهيكل التمويلى لوزارة الثقافة



يقوم الهيكل التمويلي لوزارة الثقافة علي المصادر الرئيسية التالية:

١- الميزانية العامة : وتحدد المخصصات المالية لمختلف هيئات وأجهزة الوزارة من الموازنة العامة للدولة.

٢- الصناديق الخاصة : وهي "صندوق التنمية الثقافية " ويتبع وزير الثقافة مباشرة و"صندوق تمويل المتاحف والآثار " قطاع تابع للمجلس الأعلى للآثار.

٣- الاتفاقيات والبرامج الخارجية: وتتم عن طريق قطاع العلاقات الثقافية الخارجية.

٤- الموارد الذاتية الناتجة عن أنشطة الهيئات المختلفة في الوزارة: كانت النظرة للثقافة علي أنها خدمة وليست سلعة في الأساس عائقا في وجه التصنيع والاستثمار الثقافي مما جعل بعض الخدمات الثقافية عبئا علي الموازنة العامة للدولة ، ومخصصات الوزارة، مما فرض ضرورة تطوير السياسة الثقافية وتوفير مصادر تمويل جديدة عن طريق الاستثمار والتصنيع الثقافي وجعل الأنشطة والأماكن مصادر مضافة لتمويل الخدمة الثقافية ، ونستعرض فيما يلى عناصر الهيكل التمويلى المختلفة للوزارة:

أولاً : الميزانية العامة للوزارة:

فنموذج التخطيط المركزي والدولة المتداخلة في الاقتصاد من أجل بناء أساس اقتصادي قوي، وما أصيب به هذا النموذج من استنزاف مستمر في معارك الصراع العربي – الإسرائيلي أثر علي الهياكل التمويلية لعدد من الخدمات الرئيسية.

ولعل قراءة متأنية لبيان السياسة الثقافية الذي ألقاه د. ثروت عكاشة أمام لجنة الخدمات بمجلس الأمة سنة ١٩٦٩ يجعلنا نلاحظ الشكوى الدائمة من نقص التمويل .

وبعد رفع الدولة المصرية يدها عن عديد من القطاعات، وتوجهها نحو اقتصاد السوق وسياسات التكيف الهيكلي ودخول حرب أكتوبر سنة ١٩٧٣ وتأثر الاقتصاد المصري الشديد بنتائج ما سلف وما جد ، مما أثر علي الهياكل التمويلية لوزارة الثقافة ، التي غدت إحدى هيئاتها علي وصف أحمد بهاء الدين بيوتا مهجورة " قصور الثقافة ".

وفي عام ١٩٧٥ أنشئ قطاع الأعمال وبدأت أول محاولة لبيع السينما المصرية، مثلا من خلال شركة مصرية سعودية (الشيخ صالح – بشري عبد المنعم الصاوي) ولكن تم رفض المشروع من مجلس الشعب، ثم تشتت فرق المسرح والفنون الشعبية لضعف الإمكانات المادية وهجرت قصور الثقافة وساد الركود والانحطاط أنشطتها بسبب ضعف الميزانية وفساد الإدارات .

وظل هذا الوضع حتى بدايات الثمانينيات ، فقد أعلن وزير الثقافة سنة ١٩٨٦ أن ميزانية وزارة الثقافة غدت مجمدة في قاعات ومبان مثل قاعة المنيل والأوبرا" أرض المعارض فيما بعد".

ثم غدت موازنة وزارة الثقافة جزءًا من الموازنة العامة للدولة ، التي أعيد تنظيمها ابتداء من السنة المالية ١٩٦٣ ، إذ قسمت إلي موازنتين هما :

١ – **موازنة خدمات** : وتشتمل علي الحكومة المركزية والإدارة المحلية والهيئات الخدمية ومنها "وزارة الثقافة".

٢ – الهيئات الاقتصادية والوحدات الاقتصادية الأخرى كشركات القطاع العام .

ثم أعيد تنظيم الموازنة عام ١٩٦٩/٦٨ والتي أصبحت تشتمل علي خمس موازنات، ثم صدر القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ المُعدل بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٩ الذي فصل موازنة الهيئات الاقتصادية عن بقية الموازنة العامة للدولة وأبقي الصلة بينهما فيما يؤول من فائض أعمال الهيئات الاقتصادية إلي الموازنة العامة للدولة. وقد ترتب علي ذلك تغيرات تنظيمية اقتضت اختلاف تبعية بعض الجهات من قطاع لآخر ومن وزارة لأخرى كما تحولت الصناديق الخاصة ومنها صندوقان تابعان لوزارة الثقافة إلي هيئات اقتصادية وهما :

١- صندوق تمويل مشروع إنقاذ آثار النوبة.

٢- صندوق تمويل مشروعات الآثار والمتاحف.

وقد عانت وزارة الثقافة منذ عام ١٩٦٩ وحتى سبتمبر سنة ١٩٨١ من محدودية الميزانية ، مما كان يترتب عليه تكيفا في السياسة الثقافية يعتمد علي التجويد لما هو قائم أكثر من بناء مشروعات جديدة ... وفي هذا يقول د. ثروت عكاشة:

إن وزارة الثقافة إزاء الميزانية المحددة للظروف الراهنة تطبق اليوم سياسة التجويد أكثر مما تسعي إلي التوسع في تقديم المشروعات الثقافية، حتى لا تزيد العبء علي ميزانية الدولة ، وإيمانا منها بأن

التجويد يؤدي إلي رفع مستوي الخدمة الثقافية التي تقدم للناس ويعود بالأثر المأمول في تطوير أذواقهم ووجدانهم.

ورغم وجود عدد من الحسابات الخاصة في موازنة وزارة الثقافة منذ الستينيات إلا أن أغلب تمويلها – كما أسلفنا – كان عن طريق التمويل الخارجي والهيئات الدولية ، وليس من الموازنة العامة للدولة،ولم تتغير موازنة الوزارة كثيرا منذ منتصف الثمانينيات إلا في جوانب محددة منها:

١) زيادة الاعتمادات المالية المخصصة لهيئات الوزارة المختلفة مما أتاح لها إمكان الإنفاق علي أنشطتها وإبداع عديد من المشاريع الثقافية الجديدة وتطوير المشاريع القائمة .

٢) إنشاء صندوق التنمية الثقافية بالقرار الوزاري رقم ٤٣٠ لسنة ١٩٨٩ والذي يعد من أهم إنجازات وزارة الثقافة، لأنه يساعد علي تنفيذ المشروعات الطموحة التي كثيرا ما تقف العوائق المالية حائلة دون تنفيذها ! ومن أهم هذه المشروعات " مشروع مكتبة القرية " ، وصار هذا المشروع هو المسئول عن توفير مختلف الخدمات الثقافية ، إذ ضم له صندوق دعم السينما الذي صدر قرار إنشائه سنة ١٩٨١ (بالقرار الجمهوري رقم ١٦٥) وكذلك صندوق تمويل مشروعات الآثار والمتاحف والصوت والضوء والذي أنشئ بالقرار الجمهوري رقم ٩٥ لسنة ١٩٧٨ وهو يعتمد في ميزانيته علي إيرادات المعارض الأثرية في الخارج ورسوم زيارة المتاحف والمناطق الأثرية في الداخل ، وقد قام هذا الصندوق منذ إنشائه بالعديد من المشروعات الهامة مثل استكمال منشآت المسرح الروماني بالإسكندرية وصيانة قلعة قايتباى وترميم قلعة صلاح الدين بالقاهرة وترميم بيوت رشيد ومنطقة الجمالية الأثرية بالقاهرة، وقد أدمج في صندوق التنمية الثقافية سنة ١٩٨٩ .

وتتبع ميزانية وزارة الثقافة من عام ١٩٩١ إلي ٢٠٠٢ يوضح أن الحساب الخاص لصندوق التنمية الثقافية هو أعلي أجزاء هذه الميزانية نسبة للمجموع ، ويلاحظ تطورها عاما بعد عام كما يلي:

تطور ميزانية صندوق التنمية الثقافية

السنة	المخصصات المالية بالمليون جنيه
٩١ / ٩٢	٨,٩
٩٢ / ٩٣	١٣,٢
٩٣ / ٩٤	١١,١
٩٤ / ٩٥	٩,٩
٩٥ / ٩٦	١٥,٩
٩٦ / ٩٧	٢٨,٨
٩٧ / ٩٨	٢٥,١
٩٨ / ٩٩	٢٦,٢
٩٩ / ٢٠٠٠	٣٠,٦
٢٠٠٠ / ٢٠٠١	٣٠,٦
٢٠٠١ / ٢٠٠٢	٤٧,٨

ويلاحظ تطور المخصصات المالية لمختلف هيئات وزارة الثقافة باستمرار دخل الموازنة العامة للدولة ، وتنوع أنشطتها وتنمية مستوي خدماتها وقدرة البعض منها علي تطوير إيراداتها وترشيد إنفاقها في أحيان كثيرة (تماشيا مع السياسة الاقتصادية للدولة)، ولكن يظل هذا الوضع قائما حتى عصر الرئيس مبارك وما شهده من اعتدال في الميزانية العامة للدولة نتيجة الاستقرار السياسي والاستقرار النسبي في المسار الاقتصادي للدولة ، وقد أولي الرئيس مبارك للثقافة ووزارتها اهتماما خاصا من حيث الناحية التمويلية كما يلي:

١- الاستجابة للتوصيات التي رفعها المجلس الأعلى للثقافة بإنشاء هيئات جديدة وتطوير بعض الهيئات وإيجاد مصادر جديدة للتمويل.

٢- رفع الاعتمادات المالية المخصصة لوزارة الثقافة في الموازنة العامة للدولة ، كما رفعت الوزارة منذ منتصف الثمانينيات شعار " الاستثمار والتصنيع الثقافي" عن طريق تسويق مختلف الأنشطة الثقافية لتندمج ثنائية " الثقافة خدمة وصناعة "، فهناك من الأنشطة ما يعد خدمة كما أن بعض الأنشطة تدر ربحا ماليا يعود عليها . وقراءة الموازنة العامة للدولة في الفترة من ٩١ / ٩٢ وحتى ٩٦ / ٩٧ يوضح ما يلي:

أ - الارتفاع الدائم في مخصصات أجهزة وهيئات الثقافة عاما بعد عام من الموازنة العامة للدولة ، كما يوضح الجدول التالي سواء في مجال الأنشطة أو غيرها.

مخصصات أجهزة وهيئات الثقافة في مصر خلال الفترة ٩٢/٩١ – ١٩٩٧/٩٦

	٩٢/٩١	٩٣/٩٢	٩٤/٩٣	٩٥/٩٤	٩٦/٩٥	٩٧/٩٦
ديوان وزارة الثقافة	٠,٤	٠,٥	٠,٧	٠,٩	١,٠	١.١
المجلس الأعلى للثقافة	١٦,٢	٤٣,٠	٢٧,٨	٢٥,٨	٣٠,٧	٣٢,٨
البيت الفني للمسرح	٨,٤	١٢,٢	٣١,٩	٣٣,٣	٤١,٨	٤٦,٨
البيت الفني للفنون الشعبية	٧,٩	٨,٠	-	-	-	-
الهيئة العامة للكتاب	٢٠,٦	٢٤,٥	٢٨,١	٢٨,٤	٤١,٠	٣٦,١
هيئة الآثار المصرية	١٦١,٦	١٨٥,١	١٧٦,٨	١٦٩,٤	٢٠٤,٢	٣٩٤,١
أكاديمية الفنون	١٣,٠	٢٣,٧	٢٦,٣	٢٣,٠	٢٥,٢	٣٠,٤
الهيئة العامة لقصور الثقافة	٣٦,٨	٣٦,٠	٥٠,١	٥٣,٨	٧٧,٠	٩٨,٨
المركز الثقافي القومي (الأوبرا)	١٢,٣	١٠,٨	١٨.٥	٣٤,٦	٣٦,٣	٥٢,٦
هـ.ع لدار الكتاب والوثائق	-	-	-	٩.٢	١٢,٢	١١,٧
قطاع الإنتاج الثقافي	-	-	٨,٢	١٣,١	١٥,٢	١٥,٥
المجموع	٢٨٦,١	٣٥٧,٠	٣٧٩,٥	٤٠١,٤	٥٠٠,٥	٧٤٨,٧
%إلى إجمالي استخدامات الموازنة العامة	%٠,٥	%٠,٦	%٠,٥	%٠,٦	%٠,٦	%٠,٨

المصدر: مجلدات الموازنة العامة للدولة – السنوات المشار إليها – جدول رقم (١).

ولكن يلاحظ الباحث عبد الخالق فاروق أن داخل هذه الهيئات الثقافية تفاوتا في توزيع المخصصات بين أبواب الإنفاق الثلاثة (الأجور – النفقات الجارية ـ الاستثمارية) حيث يستحوذ المجلس الأعلى للثقافة – علي سبيل المثال – علي نصيب الأسد في باب الأجور والمكافآت حيث تتراوح بين ٣٥٪ إلي ٥٥٪ من إجمالي مخصصاته طوال السنوات الست محل الدراسة ، يليه في ذلك البيت الفني للمسرح حيث ازدادت حصة الأجور والمكافآت من ٢٤,٢٪ إلي ٦٨٪ خلال نفس الفترة من إجمالي إنفاقه.

ولا يحبذ أن تتضاءل بالمقابل المخصصات الاستثمارية التي هي أساس التوسع في تقديم الخدمة الثقافية التي تؤكد رعايتها دائما السيدة الفاضلة قرينة السيد رئيس الجمهورية .

ويتخوف الباحث من أن انخفاض نسب توزع المكتبات وقصور الثقافة علي مستوي الجمهورية كما يوضح الجدول رقم (٢)خلال عامي ٩٩/٩٥، وهو ما يمكن توضيحه فيما يلي:

إن العبرة في العمل الثقافي ليست بالكم ولكن بنوعية الخدمة المقدمة، وفي ظل سياسات التكيف الهيكلي كان ضروريا إعادة التنظيم الذي يستلزم خفض عدد قصور الثقافة الكبيرة ، فما الفائدة من بئر معطلة وقصر مشيد ، وهو ما نعده جزءا من السياسة الثقافية المرحبة بالتجويد قبل التعديد !

جدول رقم (٢)
توزيع المكتبات وقصور الثقافة علي مستوي محافظات الجمهورية خلال عامي ١٩٩٥ ، ١٩٩٩م

المحافظة	عدد المكتبات ١٩٩٩	قصور الثقافة عام ١٩٩٥	قصور الثقافة عام ١٩٩٩	نسبتها لكل ألف نسمة من السكان عام ١٩٩٥	نسبتها لكل ألف من السكان عام ١٩٩٩
القاهرة	٢١	٧٨	٣٠	٨٩	٢٣١
الإسكندرية	١١	٤٦	١٠	٧٥	٣٤٥
بور سعيد	١١	٨	١٢	٥٨,٠	٤٠,٤
السويس	٢٥	١١	٥	٣٧,٠	٨٧,٠
دمياط	١٦	١٤	٦	٦٤	١٥٩,٠
الدقهلية	٣٠	٣٧	١٩	١١٤	٢٥٣,٠
الشرقية	١٤	٢٠	١٥	٢١١,٠	٢٩٩,٠
القليوبية	٣٩	١٨	١٢	١٦٩,٠	٢٩٠,٠
كفر الشيخ	٢٠	٢٠	١٢	١١٣,٠	١٩٣,٠
الغربية	٢٦	١٢	١٢	٢٨٦,٠	٢٩٤,٠
المنوفية	١٦	١٤	١٦	١٩١,٠	١٨٣,٠
البحيرة	١١	٣٣	١٨	١٢٠,٠	٢٣١,٠
الإسماعيلية	٩	١٣	٨	٥٢,٠	٩٧,٠
الجيزة	١٧	٢٧	١٨	١٦٨,٠	٢٨٠,٠
بني سويف	٢٦	١٥	٦	١٢٢,٠	٣٣٤,٠
الفيوم	١٢	١٢	٥	١٦٦,٠	٤٢٠,٠
المنيا	١٦	٢٣	١٢	١٤٧,٠	٢٩٢,٠
أسيوط	٦٤	٢٠	٦	١٤٢,٠	١٨٤,٠
سوهاج	١٤	١٦	١	١٩٢,٠	٢٤٧,٠
قنا	١٢	٢٠	١٢	١٣٨,٠	٢١٢,٠
أسوان	١٩	١٣	١١	٨٠,٠	٩٢,٠
الأقصر	٤	٤	٤	٤٠,٠	٩٣,٣
البحر الأحمر	٥	٩	٥	١٣,٠	٣٣,٠
الوادي الجديد	١٦	١٦	١٤	٩,٠	١٠,٦
مطروح	٦	٩	٦	٢١,٠	٣٨,٠
شمال سيناء	١٢	٩	١٠	٢٤,٠	٢٧,٠
جنوب سيناء	٨	١٠	٨	٤,٠	٨,٤

في الجدول رقم (٢) نجحت وزارة الثقافة في جـزء كبـير مـن تحقيـق مبدأ ديمقراطية الثقافة ، عن طريق إتاحة الثقافة للجميع ، وفق ما أقره الميثـاق العربـي لحقـوق الإنسـان (الصـادر في سـبتمبر سـنة ١٩٨٤) في مادتـه (٣٥) علـي حـق الإنسـان العربـي في الثقافـة ، فأنشـأت مشروعات مثل مكتبة القرية والقوافـل الثقافيـة واتبعـت سياسـة المكتبـة الشاملة منخفضـة التكـاليف كنمـوذج مكتبـة الأسـرة، وتنشـيط الحركـة الفنية والمسرحية.

ورغـم مـا أقـره مجلـس الشـورى في أحـد تقـاريره مـن أن عقـود السبعينيات والثمانينيات والتسعينيات أظهر مسرحا غير مناسـب هيمـن علي ذوق الناس وهبط بمستوياتهم الجمالية والفكرية والثقافية وقدم لهـم أعمـالا يتصـف بعضـها بـالابتذال، إلا أننـا ينبغـي أن نذكـر أن ثمـة مسرحيات جادة أنتجها المسرح الحكومي في هذه الفترة مثـل " الجـنزير " لمحمد سلماوي و" ذات الهمة " و" دماء علي سـتار الكعبـة " لفـاروق جويدة.

ويلاحظ زيادة مخصصات الهيئة العامـة لقصـور الثقافـة خـلال هـذه الفـترة (٩١/٩٢ – ٩٦/ ٩٧) باسـتمرار باسـتثناء عـام ٩٢/٩٣ الـذي تعرضت فيه الحكومة لأزمة اقتصادية وكـانت نسـبة الانخفـاض ضئيلـة من ٣٦,٨ مليون جنيه مصري سنة ٩١/٩٢ إلي ٣٦ مليون جنيه في السنة المالية التالية.

ولكن لوحـظ بعـد ذلـك الارتفـاع الملحـوظ وبنسـب عاليـة في الأعـوام التالية حتى وصلت إلي ٩٨,٨ مليون جنيه مصري للسنة المالية ٩٦/٩٧.

الفترة من ٩٧/٩٨ – ٢٠٠١/٢٠٠٢:

يلاحظ علي هذه الفترة ارتفاع المخصصـات الماليـة بمختلـف هيئـات وزارة الثقافة كما يوضح الجدول رقم (٣) فزادت ميزانية الهيئة المصريـة

العامة للكتـاب مـن ٣٢,٨ مليـون جنيـه عـام ٩٨/٩٧ إلي ١٠٠,٩ مليـون جنيه للسنة المالية ٢٠٠٢/٢٠٠١، كمـا كـانت مخصصـات هيئـة الآثـار المصرية هي الأكثر ارتفاعـا تماشـيا مـع سياسـة الاسـتثمار السـياحي في الإدارة الاقتصاديـة المصريـة ، فـزادت مخصصاتـها مـن ٣٠٨,٣ مليـون جنيه للسـنة الماليـة ٩٨/٩٧ إلي ٣٦٦,٤ مليـون جنيـه مصـري في السـنة المالية ٢٠٠١ / ٢٠٠٢ .

جدول رقم (٣)
المخصصات المالية لأجهزة وهيئات الثقافة في مصر خلال الفترة ٩٨/٩٧ ـ ٢٠٠٢/٢٠٠١

	٩٨/٩٧	٩٩/٩٨	٢٠٠٠/٩٩	٢٠٠١/٢٠٠٠	٢٠٠٢/٢٠٠١
ديوان عام وزارة الثقافة	١,٢	١,٤	١,٥	١,٦	١,٧
المجلس الأعلى للثقافة	٣١,٦	٣٣,٦	٣٦,٩	٣٩,٧	٤١,٨
البيت الفني للمسرح	١٨,٢	١٩,٦	٢١,١	٢٢,٥	٢٣,٧
البيت الفني للفنون الشعبية	١٣,٩	١٤,٥	١٥,٣	١٦,٥	١٧,٥
المركز القومي للسينما	٤,٠	٤,٣	٤,٦	٥,٠	٥,٤
قطاع الفنون التشكيلية	٨,١	٩,٠	١١,٠	١٢,٨	١٣,٦
المركز القومي للمسرح	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١.١
الهيئة المصرية العامة للكتاب	٣٢,٨	٣٥,٧	٣٧,٧	٣٩,٠	٤٠,٢
هيئة الآثار المصرية	٢٠٨,٣	٢١٨,٣	٢٣٨,٢	٢٢٩,٧	٣٦٦,٤
أكاديمية الفنون	٢٧,٣	٣٢,٨	٣٥,٤	٣٧,٧	٣٩,٩
الهيئة العامة لقصور الثقافة	٧٤,٦	٧٦,٨	٨٢,٣	٩٢,٧	١٠٠.٩

وقـراءة الهيـاكل التمويليـة لا تكتمـل إلا إذا قُرنـت بالأنشـطة وإيراداتها، ونظرا لصعوبة إحصـاء هـذا الأمـر علي مدار سنوات عـدة

(نظرا لعدم توافر البيانات الدقيقة وندرة المصادر في كثير من الأحيان) سنأخذ عامي ١٩٩٨ و ١٩٩٩ نموذجا لاختبار هذه العلاقة بين التمويل (المخصصات) وبين النشاط كفعل يستلزم إنفاقا وقد يدر ربحا .

ونطبق هذا علي الهيئات التالية :

١- الهيئة العامة للكتاب :

أ - لوحظ علي نشاط الهيئة العامة للكتاب أنه قد بلغ عدد الكتب المؤلفة عام ١٩٩٨ جملة ٣٩٤ عنوانا بعدد نسخ (٨٢٢٩٥٠٠) نسخة انخفض في سنة ١٩٩٩ بنسبة ٨,١٢٪ في عدد العناوين (٣٢٦ عنوانا) ونقص في عدد النسخ بنسبة ٨٥,٤٨٪ (١١٩٤٦٠٠) نسخة.

ب - بينما بلغ عدد الكتب المترجمة عام (١٩٩٨) ٧٢ عنوانا بعدد نسخ (٦٢٩٥٠٠ نسخة) زاد هذا العدد عام ١٩٩٩ إلي ٨٦ عنوانا ونقص في الكمية المطبوعة بنسبة ٥٤,٧٥ ٪ (٢٨٣٨٠٠ نسخة) .

ج - بينما كانت ثمة زيادة في المجلات والكتب المجزأة بنسبة ٢٤,١٣٪ وزيادة في كمية النسخ بنسبة ١٩,٧٠ مليون نسخة.

د - بلغ إجمالي مبيعات الهيئة العامة للكتاب عام ١٩٩٩ (١٠٢٥٩٨٨٢) مليون جنيه، بالنسبة لمبيعات المراقبات والمعارض . بينما بلغ في عام ١٩٩٨ (١٢٧٢٨٥١٤) مليون جنيه ، وهي إيرادات ذاتية تساعد على توفير وتغطية بعض الأنشطة الحرفية للهيئة.

٢ـ الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية :

- لوحظ زيادة عدد القراء بدار الكتب سنة ١٩٩٩ بنسبة ٦١٪ عن عام ١٩٩٨ كما زادت نسبة الكتب المعارة بنسبة ٧٩,١٨٪ ، وزاد الرصيد بنسبة ١,٦٤ عن العام الماضي .

- نقص في الكتب المعارة بنسبة ٣,٣٦٪ وزيادة في الرصيد بنسبة ٥,٢٢٪ .
- نقص نشاط دار الوثائق القومية في مجال تصنيف محافظ وسجلات ، تسجيل ، حصر وترتيب ، تحرير كشوف البطاقات بنسبة ٧,٣ ، ٢١٦,٩ ، ١٦٣,٥٪على التوالي .
- زيادة في ترقيم ومعالجة بنسبة ١١,٥٪ ونقص في التجليد بنسبة ٣٠,٤٪ وزيادة في عدد مرات ترددهم بنسبة ١٨,٢٪ ، ونظرا لأن دار الكتب والوثائق هي بالأساس هيئة خدمية ثقافية فقد لوحظ أن نشاط قاعة البحث لم يزد طيلة العام عن ٥٨٨ باحثا وكان أعلي معدل شهري هو ٦٦ باحثا في الشهر أي بمعدل ثلاثة في القاعة يوميا ، وهو ما نرجو تجاوزه من أجل إتاحة الفرص للباحثين للقراءة ومتابعة الوثائق القومية ، وسيكون هذا جزءا من الحفاظ على نشاط الدار.

٣ - المجلس الأعلى للآثار:

جاء دور المجلس الأعلى للآثار للحفاظ علي الثروة الأثرية لمصر وإبرازها في الداخل والخارج من خلال إقامة المعارض الأثرية ، والحفاظ على الآثار ونشر الوعي الثقافي والأثري للحفاظ علي الآثار بالترميم والصيانة واستمرار البحث والتنقيب عن التراث الحضاري والأثري، ويتضح ذلك من نشاط قطاعاته التالية سنة ١٩٩٩ .

وقد أتاح تحول كل دخول المتاحف والمعارض الى صندوق تمويل الآثار والمتاحف توفير اكتفاء ذاتي في أنشطة الآثار (بحثاً وترميماً وإنشاءات ورعاية) بل وتوفير فائض عن ذلك يمثل موردا إضافيا للموزانة العامة.

أ - المتاحف الحضارية:

يلاحظ نقص في جملة الزوار بنسبة ١٠,٦٪ بينما نجد زيادة في جملة الرسوم المحصلة بنسبة ١٦,٦٪ عن العام الماضي سنة ١٩٩٨ ، وهي تضم متحف المنيل ومتحف المجوهرات الملكية بالإسكندرية.

قطاع المتاحف الأثرية والإقليمية: وهي تضم المتاحف الآتية :

متحف الفن الإسلامي ـ متحف ملوي بالمنيا ـ المتحف القبطي ـ المتحف اليوناني الروماني بالإسكندرية ـ متحف جاير أندرسون ـ المتحف المصري الذي يعتبر أعظم المتاحف الأثرية في مصر وأقدمها ـ متحف رشيد القومي ـ متحف كوم اوشيم ... الجيزة ـ متحف الأقصر ـ متحف الإسماعيلية ـ متحف بور سعيد القومي ـ متحف مركب خوفو ـ متحف النوبة بأسوان ـ متحف التحنيط بالأقصر ـ متحف بني سويف ـ متحف صان الحجر بالشرقية.

وقد لوحظ علي نشاط المتاحف التاريخية زيادة جملة الزوار بنسبة ٢٩٪ تبعه زيادة في جملة الرسوم بنسبة ٩,٦٪ عن العام الماضي .

ويوضح الجدول رقم (٤) نشاط المتاحف الأثرية والإقليمية مجتمعة سنة ١٩٩٦.

جدول رقم (٤)

إجمالي نشاط المتاحف التاريخية عام ١٩٩٩

البيان / الشهر	زوار وطنيون	زوار أجانب	زوار بالرسوم	زوار بالمجان	جملة عدد الزوار	جملة الرسوم المحصلة
يناير	٩٢٢٧	١٥٦٨	٩٢١٣	١٥٩٢	١٠٨٠٥	٢٦٦٠١
فبراير	١٦٧٨٠	١٢٤٢	٣١٥١٥	٤٥٠٧	١٨٠٢٢	٢٤٦١٦
مارس	٣٢٢٦٧	١٩٠٢	٢٥٨١٧	٨٣٥٢	٣٤١٦٩	٤٣١٩٩
أبريل	١٦٥٩٩	٢١٩٤	١٧٢٢٦	١٥٦٧	١٨٧٩٣	٣٩٨٦٩
مايو	٥٠٨٠	١٢٢٧	٥٣٤٠	١٠٧٧	٦٤١٧	٢٠٢٣١
يونيو	٥٩٣٦	١٤٤٧	٦٣٩٧	٩٨٦	٧٣٨٣	٢٣٤٩٥
يوليو	١١٩٤١	٢١٣٦	١٢٦٨١	١٣٩٦	١٤٠٧٧	٣٨٠٠٢
أغسطس	١٢٨٠٣	٢٢٦٦	١٣٤٨٦	١٦٨٣	١٥١٦٩	٤٣١٧١
سبتمبر	٥٦٥٧	١٣٠٠	٦٤٨٨	٤٦٩	٦٩٥٧	٢٤٠٠٠
أكتوبر	١٤٩٥٦	٢٣١٨	١٥٥٧٨	١٦٩٦	١٧٢٧٤	٤٨١٢٩
نوفمبر	٣٨٠٧٣	٢٣٢٧	٣٩٢١٨	١١٨٢	٤٠٤٠٠	٥٥٥٥٤
ديسمبر	٩٣٢٣	٩٢٢٠	٩٣٦٣	١١٨٠	١٠٥٤٣	٢٧٨٨٠
جملة عام ١٩٩٩	١٧٨٦٥٢	٢١٣٥٧	١٧٤٣٢٢	٢٥٦٨٧	٢٠٠٠٠٩	٤١٤٨٤٩
جملة عام ١٩٩٨	٢٠٦٧٩٩	١٦٩٧٨	١٦٨٤٧٤	٥٥٣٠٣	٢٢٣٧٧٧	٣٥٥٩٠٤
مقدار التغير	٢٨٦٤٧-	٤٣٧٩+	٥٨٤٨+	٢٩٦١٦-	٢٢٧٦٨-	٥٨٩٤٥+

المصدر: الإحصاءات الثقافية ـ وزارة الثقافة سنة ١٩٩٩.

قطاع الآثار الإسلامية والقبطية : لقد تمت زيارة عدد من المناطق الأثرية خلال عام ١٩٩٩ وهي منطقة القلعة: قلعة صلاح الدين.

منطقة شمال القاهرة:

مسجد الأزهر – مسجد المؤيد – مسجد قلاوون – مسجد فرج بن برقوق – الوكالة – بيت الهراوي – منزل زينب خاتون – قصر بشتاق

– المسافرخانة (قبل حريقه) – مسجد الحاكم – مسجد الناصر محمد.

منطقة جنوب القاهرة:

مسجد السلطان حسن – مسجد الرفاعي – مسجد أحمد بن طولون – مسجد إبراهيم أغا .

منطقة مصر القديمة والفسطاط:

منطقة غرب الدلتا: (رشيد) : قلعة رشيد – آثار رشيد .

الإسكندرية والساحل الشمالي: الوادي الجديد

جنوب سيناء:

وقد لوحظ زيادة في جملة عدد الزوار بنسبة ٤١,٧٪ وزيادة أيضا في جملة الإيرادات بالجنيه المصري بنسبة ١١٠,٥٪ عن العام الماضي بينما نجد نقصا في قيم الإيرادات بالدولار بنسبة ٦٪ عن العام الماضي.

كما نشطت المعارض الأثرية الخارجية ، فقد أقيم خلال عام ١٩٩٩ ثمانية معارض للآثار المصرية ثلاثة منها في فرنسا واثنان بالولايات المتحدة الأمريكية واثنان بالنمسا وآخر بفلورنسا وإيطاليا كما يوضح الجدول التالي رقم (٥).

جدول رقم (٥)
المعارض الأثرية الخارجية
المعارض الأثرية التي أقيمت في الخارج عام ١٩٩٩

	اسم المعرض	مدة المعرض	مكان المعرض	عدد الزوار	الإيراد	
					بالدولار	بالليرة الإيطالية
١	مجد الإسكندرية	من ١٩٩٨/٨/٣٠إلى ١٩٩٩/١/١٠م	أجد بفرنسا	-	-	-
٢	بورتريهات الفيوم	من ١٩٩٨/١٠/١٨ إلى ١٩٩٩/١/٣١م	فيينا بالنمسا	-	١٠٠٠٠٠	-
٣	الفاطمية إبهار الشرق	من ١٩٩٨/١١/١٥ إلى ١٩٩٩/٢/٢١م	فيينا بالنمسا	-	١٠٠٠٠٠	-
٤	الفن الرفيع في مصر القديمة	من ١٩٩٩/٣/٥إلى ١٩٩٩/٧/٤م	فلورنسا بإيطاليا	١٦٧٤٩٤	٥٠٠٠٠٠	نفس القيمة بالليرة
٥	الفن المصري في عصر الأهرامات	من ١٩٩٩/٤/٦إلى ١٩٩٩/٧/١٢م	باريس بفرنسا	-	-	-
٦	الفن المصري في عصر الأهرامات	من ١٩٩٩/٩/١٣ إلى ٢٠٠٠/١/٩م	نيويورك - أمريكا	-	-	-
٧	مصر: نظرة على الأبدية	من ١٩٩٩/٩/٣إلى ٢٠٠٠/١/١٠م	أجد بفرنسا	-	٣٧٥٠٠٠	-
٨	فراعنة الشمس: (إخناتون - نفرتيتي - توت عنخ أمون	من ١٩٩٩/١١/٧إلى ٢٠٠٠/٢/٦م	بوسطن - أمريكا	-	-	-

المصدر: الإحصاءات الثقافية - وزارة الثقافة ١٩٩٩.

ويلاحظ من قراءتنا لخطة الحكومة خلال عام ٢٠٠٠ / ٢٠٠١ أن إجمالي الموارد يأتي من قطاع الخدمات الاجتماعية والذي يبلغ ٤٣,٨٠٠ مليون جنيه عن طريق موارد ذاتية وقروض استثمار محلي وأجنبي لبعض القطاعات (مثل المجلس الأعلي للثقافة وأكاديمية الفنون بروما) بنسب ضئيلة فتأتي الموارد الذاتية المصدر الثاني بعد مخصصات الموازنة لتغطية تكاليف الهيئات الثقافية غالبا .

ثانيا : الصناديق الخاصة :

١- صندوق التنمية الثقافية :

أنشئ صندوق التنمية الثقافية بالقرار الجمهوري رقم ٤٣٠ لسنة ١٩٨٩ بهدف تنمية الثقافة ورفع مستوي الخدمة الثقافية وتحقيق كفاءتها ووضع الخطة اللازمة للمشاركة في توفير التمويل اللازم للمشروعات الثقافية (حسب المادة الثانية) وتحدد المادة الثالثة من قانون إنشائه موارده فيما يلي :

أ - حصيلة تسويق الأفلام التسجيلية القصيرة والروائية وأنشطة الفيديو والكاسيت التي تنتجها الوزارة في مجالاتها الفنية وأشرطتها المتنوعة .

ب- حصيلة بيع المطبوعات بمختلف أشكالها التي يصدرها المجلس الأعلي للثقافة .

ج- حصيلة بيع الإعلانات التي يسوقها المجلس الأعلي للثقافة لصالحه بجميع أشكالها سواء كانت مسموعة أو مرئية أو مطبوعة .

د- نسبة لا تزيد عن ٥٠٪ من حصيلة بيع تذاكر البيوت الفنية والمتاحف الفنية التابعة للمركز القومي للفنون يصدر بها قرار من وزير الثقافة بالاتفاق مع وزير المالية .

هـ - نسبة لا تزيد عن ١٠٪ من حصيلة موارد صندوق تمويل مشروعات الآثار والمتاحف والصوت والضوء .

و- الاعتمادات المالية التي تخصصها الدولة للصندوق .

ز-الإعانات والهبات المتصلة بأغراض الصندوق والتي تقبلها لجنة إدارة الصندوق .

ح-عائد استثمار أموال الصندوق .

ويتحمل الصندوق بكافة نفقات إنتاج المصنفات الفنية المنصوص عليها في هذه المادة .

وتنص المادة الخامسة من القرار علي أنه : تكون لهذا الصندوق موازنة ملحقة بموازنة وزارة الثقافة، ويفتح بموافقة وزير المالية حساب خاص للصندوق بالبنك المركزي المصري ويتم ترحيل الفائض من هذا الحساب من سنة مالية إلي أخري .

وللصندوق إنجازاته الدائمة في هذا الصدد ففي عامي ٢٠٠٢، ٢٠٠٣ قام الصندوق برعاية عدد من الأنشطة في مختلف المجالات منها:

١) سينما الأطفال ـ المهرجان الدولي الثاني عشر لسينما الأطفال قد أقيم في الفترة من ١٤ ـ ٢١مارس سنة ٢٠٠٢ برئاسة الدكتور فوزي فهمي رئيس أكاديمية الفنون السابق.

٢) المشاركة في مهرجان القاهرة الدولي في المسرح التجريبي في سبتمبر ٢٠٠٢ وسبتمبر ٢٠٠٣ بدورته الخامسة والعشرين، وقد تولى الصندوق مسئولية حفل الافتتاح والختام وكذلك في مهرجان السينما الدولى في دورته السادسة والعشرين (أكتوبر ٢٠٠٣) وغيرها.

٣) الإنتاج المسرحي: أنتج الصندوق عددا من المسرحيات مثل "حلم ليلة" وهي مقاطع من رائعة شكسبير "حلم ليلة في أغسطس" كما تم إنتاج مسرحيات أخرى سنة ٢٠٠٣.

٤) في مجال الفنون التشكيلية أقيم سمبوزيوم النحت الدولي السابع بأسوان في الفترة من ١ يناير- ١٠ مارس سنة ٢٠٠٢م، قد شارك فيه عدد من الدول المخلتفة بالإضافة إلى ورش عمل، كما أقيم معرض ـ حضرة مولاي ـ التصوير الفوتوغرافي بمنزل زينب خاتون.

٥) أقام الصندوق عددا من الحفلات الدولية بقصر المانسترلي في ينـاير ويوليو في سنة ٢٠٠٢.

٦) يشارك الصندوق في عدد من المعارض الداخلية والخارجية في أبـو ظبي والبحرين .

٧) أقام المشروع عددًا من المشاريع الثقافية خلال عام ٢٠٠٣ ولاسيما في ما يلي:

في مجال المكتبات، كما يوضح الجدول التالى:

مكتبة سيدي عبد الرحمن	مرسى مطروح
مكتبة المحمدية	دمياط
مكتبة دكرنس	الدقهلية
مكتبة نجيله	شمال سيناء
مكتبة أبنود	قنا
مكتبة دهتوره	الغربية

٨) دعم ورعاية عـدد مـن الجمعيـات الثقافيـة مثـل جمعيـة الأدبـاء بـالقصر العيـني الـذى سـاهم الصنـدوق في ترميمـها بمبلـغ (١٠٠) ألـف جنيه.

في مجال السينما:

- سينما المهرجان القومي التاسع للسينما المصرية.
- مهرجان القاهرة الدولي الثاني عشر لسينما الأطفال مـن ١٣ إلى ٢٠مارس سنة ٢٠٠٣.
- المشاركة بجناح للسينما المصرية في مهرجان كان.

٢- صندوق تمويل الآثار والمتاحف والصوت والضوء:

وهو يمثل الآن أحد قطاعات المجلس الأعلـي للآثـار ويقـوم بدراسـة وتوفير التمويل اللازم للمشروعات مع قطاع المشروعات وقطاع الآثار.

٣- صندوق تمويل وإنقاذ آثار النوبة:

وهو يتبع المجلس الأعلي للآثار ويهتم بإقامة وترميم ورعاية مشاريع آثار النوبة ويتبع أمانة المجلس .

٤- صندوق رعاية الفنانين والأدباء :

وقد أقيم هذا الصندوق من أجل توفير الرعاية للفنـانين والأدبـاء عـن طريق التأمين الصحي علـي الفنـان في حالـة البطالـة ولأسـرته في حالـة الوفاة وترتيب معاشـات التعـاقد ومنـح لكثـير مـن رواد الفـن والأدب ، وقـراءة نشـاط الصنـدوق عـام ١٩٩٩ توضـح البعـد الاجتمـاعي في رعايـة المبدعين.

أولا : معاشات التقاعد:

ممثل	موسيقي	أديب	تشكيلي	ترميم	لاعب سيرك	سينمائي	المجموع
٣٥	٢٦	٤	١	١	٢	٣	٧٢

ثانيا : الإيرادات والمصروفات:

الإيرادات بالجنيه		الإيرادات بالجنيه	
٢٧٠٠٠	إعانات حكومية	١٨٠١٠	المعاشات
٥٠٥٠	عائد شهادات استثمار	٢٤٦٠	إعانات صحية
-	-	١٩٢٠	إعانات أخري
٣٢٠٥٠	الإجمالي	٢٢٣٩٠	الإجمالي

ثالثاً : الاتفاقيات والبرامج :

ويختص بها قطاع العلاقات الثقافية الخارجية عن طريق الإدارة المركزية للاتفاقيات والبرامج والإدارة المركزية للمنظمات الدولية .

دأبت وزارة الثقافة ـ بحكم اتساع مجالاتها وتنوعها ـ على التواصل والاتصال مع المؤسسات والمنظمات الإقليمية والعالمية، بدءاً من الأنشطة والمهرجانات الثقافية المشتركة أو جهود التنقيب والترميم والحفاظ على الآثار، وقد كان لهيئات دولية كاليونسكو دور ينبغي أن يذكر (مشروع إنقاذ أثار النوبة) في الستينيات ومن الأنشطة التي يمكن أن نذكرها في هذا الشأن ما يلي:

١- إقامة مشروع ثقافي كبير للتعريف بكنوز مصر الأثرية بالتعاون مع منظمة (متحف بلا حدود) سنة ٢٠٠١ وإصدار كتاب أولي في هذا المشروع عن " الفن المملوكي" طبع بأربع لغات وقد شاركت في هذه الإتفاقية كل من الهيئة العامة للإستعلامات والدار المصرية اللبنانية للنشر.

٢- في التاسع من سبتمبر ٢٠٠٣ افتتح وزير الثقافة مشروع ترميم باب زويلة (المعروف ببوابة المتولي) القاهرة الإسلامية، وقد استغرق هذا المشروع أربع سنوات بتمويل من هيئة المعونة الأمريكية وقد قام به مركز البحوث الأمريكية.

٣- استنفار الجهود الذاتية ومؤسسات التمويل الدولية وفي مشروع تجويد المتحف المصري أو إقامة متحف الإسكندرية القومي الذي افتتحه

رئيس الجمهورية في ٢٦ أغسطس سنة ٢٠٠٣ وتكلف ما يقرب من عشرين مليون جنيه، ويمثل طفرة خاصة في عالم المتاحف، ولعل قراءة دور قطاع العلاقات الثقافية ونشاطه خلال سنة ١٩٩٦ يوضح ذلك، كجسر للتواصل مع العالم أفراد أو مؤسسات سواء من خلال الإدارة المركزية للاتفاقيات والبرامج كما يوضح الجدول رقم (٦) أو الإدارة المركزية للمنظمات الدولية كما يوضح الجدول رقم (٧) أو إدارة النشر الخارجي، ويعتبر متحف محمد محمود خليل (الذي كان رئيسا لمجلس الشيوخ في الفترة من (١٩٣٨ ـ ١٩٤٣) والذي تبرعت به أسرته لوزارة الثقافة (القصر ومحتوياته) أحد القلاع الثقافية الهامة التي تعكس دور مصر الحضاري بما يحتويه من روائع اللوحات العالمية (١٣٠ لوحة نادرة بالتصوير الزيتي لـ ٦٠ فنانا من مشاهير فناني العالم مثل ـ أنجرو جوجان ـ فان جوخ ـ والرائد المصري محمود سعيد) ويضم المتحف أربعين تمثالا لثلاثة عشر فنانا ومجموعات فنية نادرة أهمها المجموعة الزجاجية.

وكانت رعاية السيدة الفاضلة سوزان مبارك لعديد من هذه المشاريع الثقافية الكبرى دورها وتأثيرها المتميز سواء لدى المنظمات الدولية أو رأس المال الوطني كما شاهدنا مثلا في مشروع القراءة للجميع أو أثناء الاحتفال بمئوية المتحف المصري سنة ٢٠٠٢ من تكاتف كل الجهود واستعدادها من أجل استكماله.

جدول رقم (٦) نشاط الإدارة المركزية للاتفاقيات والبرامج عام ١٩٩٩

البيان / السنة	مسابقات	مهرجانات	أسابيع ثقافية	اتفاقيات ثقافية	المعارض التشكيلية			استضافة شخصيات ووفود	فرق أجنبية ومحلية		أسابيع أفلام أجنبية		سفر وفود وشخصيات فنية	إهداء بقصد تنمية العلاقات الثقافية	منح دراسية و ثقافية في مجالات مختلفة	أبحاث أدبية وثقافية	مطبوعات	ترشيح جوائز	مؤتمرات	ندوات
					داخلية	خارجية	بينالي		سفر	استضافة	داخلية	خارجية								
جملة عام ١٩٩٩	٦	٨٨	٨	٢٥	٢٧	-	-	٣	١٣	١	-	٨	٣٨	٢٠	٢٨			٣	٨	٥
جملة عام ١٩٩٨	١٠	٦٤	٣٧	١٤	٢٨	٥	٥	١٦	-	١١	٣	-	٣	-	٣٤	١٥	٣٤	-	-	-
مقدار التغير	٤-	٢٤+	٢٩-	١١+	١-	٥-	٥-	١٣-	١٣+	١٠-	٣-	٨+	٣٥+	٢٠+	٦-	١٥-	٣٤-	٣+	٨+	٥+

المصدر: الإحصاءات الثقافية وزارة الثقافة سنة ١٩٩٩.

جدول رقم (٦) أهم إنجازات الإدارة المركزية للمنظمات الدولية عام ١٩٩٩

السنة	المؤتمرات والاجتماعات الداخلية	المؤتمرات والاجتماعات الخارجية	مهرجانات	معارض ومسابقات دولية	الاشتراك في المسابقات الدولية	جوائز	عروض موسيقية مسرحية في الخارج	استضافة وسفر فنانين وشخصيات ثقافية	أبحاث أدبية وثقافية	ندوات وملتقيات دولية	عروض سينمائية	اتفاقية دولية	مناسبات ثقافية
جملة عام ١٩٩٩	-	-	-	٨	٤	-	-	٢	٣٢	١٨	-	٥٠	٤٢
جملة عام ١٩٩٨	-	-	-	٨	٥	-	-	٢٨	٨	٢٨	-	٤٩	-
مقدار التغير	-	-	-	-	١-	-	-	٢٦-	٢٤+	١٠-	-	١+	٤٢+

المصدر: الإحصاءات الثقافية وزارة الثقافة سنة ١٩٩٩.

الفصل الثالث :

الوزارة والنخبة السياسية العامة

أولا : السياسة الثقافية وإفراز النخب :

إن العلاقة بين وزارة الثقافة والنخبة السياسية العامة تتوقف على مدى تقدير واعتبار المسألة الثقافية داخل خطاب السلطة وشروعها الإصلاحي فإذا همشت هذه المسألة داخل المشروع أو غدت في سطحه لا في عمقه أي جاءت مسألة شكلية، صعد الموظفون والتكنوقراط وغاب أو غيب المثقفون الحقيقيون . كما تتوقف هذه العلاقة على المناخ العام السائد ، ومدى رسوخ الديمقراطية والتسامح السياسي والثقافي داخله.

لذا كانت قراءة إسهام وزارة الثقافة في النخبة السياسية العامة تختلف عن قراءة غيرها من الوزارات لسببين رئيسيين:

١- **الحداثة النسبية للوزارة :** فلم تعرف مصر وزارة للثقافة إلا بعد قيام الثورة ، كما نشأت هذه الوزارة مرتبطة بمفهوم الإرشاد القومي، الأيديولوجى، ولم تشهد استقلالها إلا فى فترات متقطعة منذ عام ١٩٥٨ وحتى بداية الثمانينيات، مما جعل الثبات المؤسسى والكادرى فيها مرنا إلى حد كبير .

٢- **نزوع المثقفين نحو الاستقلالية :** فالمثقف كما كان يقول يوسف إدريس ، أوسع من أى قالب أو حزب فهذا النزوع الاستقلالي والإبداعي للمثقف (وهو مصدر صداميته مع السلطة في الآن نفسه) جعل موقف السلطة منه خاصة فى الستينيات والسبعينيات - موقفا" مرتبكا ، قائما على التصنيف الأيديولوجى، وتصفية الحسابات فى أحيان كثيرة ، أو تطبيق المقولة الشهيرة أهل الفقه لأهل الخبرة.

وقد بدأ تحول نوعي في علاقة المثقفين بالسلطة مع بداية عهد الرئيس محمد حسني مبارك عام ١٩٨١ الذي أخرجهم من السجون والتقاهم في القصر الجمهوري في نفس اليوم ، وكان أول لقاء بهم في معرض القاهرة الدولي للكتاب مائدة مستديرة ، تؤكد أهمية المسألة الثقافية في المشروع النهوضي المصري الوليد حينئذ.

و أكدت فيه السياسة الثقافية على ما يلي :-

١- احترام استقلالية المثقفين وسيطرتهم على مؤسساتهم.

٢- احترام الرموز الثقافية والاستعانة بخبراتهم في توجيه العمل الثقافي وصنع سياساته.

ولتطبيق هذه السياسة تتخذ الوزارة عدة إجراءات منها :

١- جذب الرموز من خارجها لإدارة المؤسسات الثقافية، حدث هذا مثلا في اجتذاب الناقد الدكتور / جابر عصفور وتوليه أمانة المجلس الأعلى للثقافة ، الدكتور / سمير سرحان في رئاسة الهيئة العامة للكتاب والدكتورة هدى وصفي في إدارة مسرح الهناجر للفنون أو الإشراف على ندوات وإصدارات الوزارة أو سلاسل الهيئات المختلفة أو أعضاء لجان المجلس الأعلى للثقافة.

٢- نجحت بعض مؤسسات الوزارة التي استقرت مؤسسيا وإداريا في تفرنج عدد من الكوادر الذين يمكن اعتبارهم أفراد من النخبة العامة مثل أكاديمية الفنون والهيئة العامة لقصور الثقافة .

٣- تشجيع المبدعين الشباب من خلال المسابقات في مختلف فروع الإبداع والثقافة والمهرجانات الجديدة التي تشرف عليها الوزارة .

٤- انطلاق العديد من المبدعين (الذين كان عملهم الرئيسي بوزارة الثقافة أو بعض الهيئات) إلى الفضاء العام رموزا للفكر والإبداع في مصر والعالم العربي، نذكر منهم صاحب نوبل نجيب محفوظ ومحمود أمين

والعالم العربي، نذكر منهم صاحب نوبل نجيب محفوظ ومحمود أمين العالم الذي كان مشرفا على الثقافة الجماهيرية والراحل سعد الدين وهبه والمرحوم يوسف السباعي.

ثانيا: المثقفون في أوساط النخبة العامة:

١ - منصب الوزارة:

تولى العديد من المثقفين منصب الوزارة على مدى القرن العشرين نذكر منهم أستاذ الجيل أحمد لطفى السيد ، وعبد العزيز شافعى باشا فهمى توفى عام ١٩٥١ والذى تولى وزارة الحقانية ١٩٢٥ أثناء أزمة الإسلام وأصول الحكم واستقال بسببها، ومحمد نجيب الغرابلى الذى كان شاعرا ومترجما ١٩٥٧ وتولى الوزارة لفترات متتالية منذ ثورة ١٩١٩، ومحمد توفيق رفعت توفى عام ١٩٥١ والذى تولى منصب الوزارة عدة مرات ، وكان من أوائل فقهاء القانون فى مصر وكان شاعرا مقلا كما كان أول رئيس لمجمع اللغة العربية عام ١٩٣٤ الراحل الدكتور إبراهيم مدكور الذى كان وزيرا فى أول حكومة بعد الثورة والمرحوم فتحي رضوان أول وزير للإرشاد. وممن تولى وزارة الثقافة من المثقفين مما يلي:

الوزير	الاهتمامات الثقافية
١- د.ثروت عكاشة	فنان ومؤرخ موسوعى لحركة الفنون وضابط من الضباط الأحرار، ويعد رائد العمل الثقافى فى مصر منذ توليه وزارة الثقافة عام ١٩٥٨.
٢- أ. يوسف السباعى	تولى وزارة الثقافة فى السبعينيات ، ولم تكن الوزارة مستقلة ولكن تابعة لوزارة الإرشاد، أسس اتحاد الكتاب وجمعية الأدباء وهو روائي معروف وكان من رؤساء تحرير الأهرام.
٣- د . أحمد هيكل	أديب ومؤرخ للأدب الأندلسي والأدب القصصي فى مصر تولى الوزارة عام ١٩٨٥ .
٤- أ. فاروق حسنى	الوزير الحالى ، فنان تشكيلي، رأس الأكاديمية المصرية للفنون في (روما) وكان يعمل بالهيئة العامة لقصور الثقافة.

كما ضمت لجان المجلس الأعلى للثقافة عديدا من المثقفين الذين تولوا ويتولون الوزارة

الآن نذكر منهم على سبيل المثال :

١- أ.د / إسماعيل صبرى عبد الله : مفكر اقتصادي معروف ، تولى وزارة التخطيط عدة مرات وهو عضو المكتب الفنى للمجلس الأعلى للثقافة .

٢- أ.د / محمود حمدى زقزوق وزير الأوقاف الحالى ، وعضو لجنة الفلسفة بالمجلس الأعلى للثقافة، ورئيس الجمعية الفلسفية المصرية.

٣- أ.د / على الدين هلال : وزير الشباب الحالى ، وعضو لجنة العلوم السياسية بالمجلس الأعلى للثقافة.

٢ - المجالس النيابية :

تظهر من قراءة إسهام وزارة الثقافة فى المجالس النيابية (مجلس الشعب والشورى) أن أغلب أفراد الوزارة معينون باستثناء قلة نذكر منها :

العضو المنتخب	موقعه فى الوزارة
١- أ.د أحمد هيكل	وزير الثقافة السابق، خاض الانتخابات عن دائرة الجيزة دورتين فى مجلس الشعب عن الحزب الوطنى دورة ١٩٧٧ دورة ١٩٨١.
٢- أ. طلعت مهران	و هو رئيس إقليم جنوب الصعيد بالهيئة العامة لقصور الثقافة ، وقد دخل مجلس الشعب فى الدورة الحالية دورة ٢٠٠٠ منتخبا عن دائرة أبو طشت قنا.
٣-أ.د سهير القلماوى	خاضت انتخابات مجلس الشعب عدة مرات ونجحت على قوائم الحزب الوطنى.
٤- سعد الدين وهبة	

ومن المقيمين فى المجالس النيابية من موظفى الوزارة نجد ما يلى:

العضو	موقعه في الوزارة
أ.د فوزى فهمى	عضو معين فـى مجلس الشورى لعدة دورات، وكـان رئيسا لأكاديمية الفنون كما أشرف على الهيئة العامة لقصـور الثقافـة وهو كاتب بجريدة الأهرام.

و من المثقفين، الذين يرتبطون بالوزارة كأعضاء فى المجلـس الأعلـى للثقافة، من أعضاء المجالس النيابية نجد العديد من النماذج مثل:

م	العضو	موقعه في المجالس النيابية
١-	أ.د زينب رضوان	عضو مجلس الشعب معين وعضو بالمجلس القومى للمرأة.
٢-	أ.د / ميلاد حنا	كـان عضـوا فـى مجلـس الشـعب ورئيسـا للجنـة الإسكان فـى فترات سابقة كما كـان مقـررا للجنـة الثقافية العلمية بالمجلس الأعلـى للثقافـة وهـو كـاتب بجريدة الأهرام.
٣-	أ.د /نازلى معوض	أستاذ بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية وعضو لجنـة العلوم السياسـية بـالمجلس الأعلـى للثقافـة وسـبق تعيينها بمجلس الشورى.
٤-	أ.د / أسامة الغزالى حرب	رئيس تحرير مجلـس السياسـية الدوليـة بـالأهرام وعضـو المجلس الأعلـى للثقافـة وعضـو بمجلـس الشورى .
٥-	أ.د / عبد العظيم رمضان	عضـو مجلس الشورى لعدة دورات، وهـو رئيـس تحرير سلسلة تاريخ المصريين.
٦-	د. يونان لبيب رزق	مقرر لجنـة الدراسـات التاريخية بـالمجلس وعضـو مجلس الشورى.

ولعل ضعف مشاركة المثقفـين مـن أبنـاء الـوزارة ومـن خارجـها فـى المجالس النيابية، وله أسبابه المعروفة في فترات سابقة، كمـا كـان لـه أثره السلبي في إعطاء المسـألة الثقافيـة أهميتـها في المجـالس التشـريعية وبخاصة مجلـس الشـعب ، ولا إعطـاء تجـد المطالبـة الثقافيـة (نشـاطا وتمويلا) ما تحتاجه من مساندة وتأييد من أعضاء مجلس الشعب غالبا،

بل قد تجد تقييدا" ومحاكمة من بعض القوى الأبوية المحدثة الممثلة بالمجلس، كما في دورته الحالية، والتي فجرت قضايا تتعلق بحرية الفكر والإبداع في منشورات صدرت عن الهيئة العامة لقصور الثقافية، وقد لا تجد مطالبة الوزارة بزيادة الميزانية أو إنشاء مشاريع ثقافية دورة سنة ٢٠٠٠ جديدة الأصوات النيابية للأعضاء القيام والإنفاذ إلا في حالات قليلة.

٣ - في الهيئات القومية:

أبرزت وزراه الثقافة العديد من أبنائها في إدارة الهيئات القومية التابعة لها، كما اجتذبت العديد من الرموز الثقافية من أماكنهم لإدارة عدد من إداراتها وهيئاتها، وهذه الجدلية (جدلية الجذب والترقي) هي السمة الثابتة في سياسة الوزارة، نجدها في مختلف هيئات الوزارة وكذلك أنشطتها المختلفة(رئاسة المهرجانات والمؤتمرات وعضوية المكاتب الفنية) ويمكننا أن نمثل لذلك بما يلي:

أ - إفراز الكوادر داخل الوزارة:

ومن أوضح النماذج على هذه السمة وزير الثقافة الحالي فاروق حسني الذي تخرج من مدرسة الثقافة الجماهيرية والهيئة العامة لقصور الثقافة ثم أدار الأكاديمية المصرية للفنون في روما ليعود بعد عشرين عاما" متوليا" وزارة الثقافة. ومما نجده من أمثلة كذلك ما يلى:

١- أ.د أنسي الفقي، سبق له العمل بوزارة الثقافة حتى وصل إلى رئاسة الهيئة العامة لقصور الثقافة الآن.

٢- أ.د/ فوزي فهمي، الذي عمل بأكاديمية الفنون حتى تول رئاستها حتى سنة ٢٠٠٣ م ، كما أشرف فترة على الهيئة العامة لقصور الثقافة.

٣- أ. سمير غريب ، تولى إدارة صندوق التنمية الثقافية ثم رأس دار كتب والوثائق ويعمل الآن مديرا للأكاديمية المصرية بروما ، وهو كادر ثقافي رأس وأسس جمعية نقاد الفن التشكيلي وكان يعمل صحفيا بدار أخبار اليوم.

٤- أ.د/ جاب الله علي جاب الله كان أمين عام المجلس الأعلى للثقافة ، ويشغل الآن منصب مستشار الوزير لشئون الآثار.

٥- أ. محمد غنيم ، الرئيس السابق لقطاع العلاقات الثقافية الخارجية ويشرف الآن على الجهاز التنفيذي للمتحف المصري.

٦- أ. محمد السيد عيد.

٧- أ. وليد عوني المشرف الحالي على المنتدى القومي للثقافة والفنون بالقلعة ، وهو مخرج يعمل بدار الأوبرا .

- من رموز وزارة الثقافة التي برزت في العديد من الهيئات القومية نذكر ما يلي:

١-الراحل سعد الدين وهبه: تولى وكالة اتحاد الكتاب ورئاسة مهرجان القاهرة السينمائي وأمانة التثقيف بالحزب الوطني الديمقراطي بالقاهرة.

٢-أ.د/ جابر عصفور، أمين عام المجلس الأعلى للثقافة ، وقد سبق له الإشراف على تحرير مجلة فصول ، وهو مقرر اللجنة الثقافية بالمجلس القومي للمرأة وكاتب بالأهرام والحياة ومجلة العربي الكويتية.

٣-أ.د/ فوزى فهمى، عمل فترة أمينا للتثقيف بالأمانة العامة بالحزب الوطنى والمشرف على مهرجان المسرح التجريبي (الذى تنظمه الأكاديمية) وهو كاتب متفرغ بالأهرام.

٤- أ.د/ صلاح فضل، مقرا للجنة الدراسات الأدبية بالمجلس الأعلى للثقافة، وعمل فترة مستشارا ثقافيا لمصر بإسبانيا، كما رأس مجلس إدارة دار الكتب والوثائق، وهو كاتب بالأهرام.

٥- د. أحمد نوار فنان تشكيلي، عرضت أعماله في مختلف بلاد العالم ويرأس قطاع الفنون التشكيلية.

٦- أ.د/ ناصر الأنصاري ، رأس دار الأوبرا المصرية كما رأس دار الكتب والوثائق في الفترة من مارس سنة ١٩٩٨ حتى فبراير سنة ١٩٩٩ويدير الآن معهد العالم العربي بباريس.

٧- أ.د/ هدى وصفى ، مدير مركز الهناجر للفنون وهى ناقدة أدبية معروفة، ورئيس تحرير مجلة فصول للنقد الأدبي.

وممن اجتذبتهم الوزارة من خارجها نذكر الكوادر الثقافية التالية:

١- أ.د/ زاهي حواس أستاذ الآثار المصرية بجامعة القاهرة ويشغل الآن منصب أمين عام المجلس الأعلي للآثار.

٢- أ / شريف الشوباشي مدير مكتب الأهرام السابق بباريس ورئيس قطاع العلاقات الثقافية بالخارج.

٣- سامى خشبة رأس البيت الفنى المسرح فترة، ويرأس الآن تحرير مجلة الثقافة الجديدة ، الصادرة عن الهيئة العامة لقصور الثقافة، كما تولي الإشراف علي مختارات مجلة فصول وهو كاتب صحفي ومترجم معروف.

٤- أ.د/ عبد العظيم رمضان مؤرخ معروف، ورئيس تحرير سلسلة تاريخ المصريين بالهيئة العامة للكتاب وكاتب بجريدة الجمهورية.

٥- أ. صلاح عيسى، كاتب صحفى معروف، يرأس الآن تحرير جريدة القاهرة الصادرة عن مكتب الوزير وعضو سابق بمجلس نقابة الصحفيين.

٦- د./ فتحى عبد الفتاح، كاتب وصحفى معروف، نائب رئيس تحرير جريدة الجمهورية، ويرأس الآن تحرير مجلة المحيط الثقافى الصادرة عن مكتب الوزير.

٧- الراحل د. عبد القادر القط ، ناقد أدبي معروف، رأس لفترة تحرير مجلة إبداع.

٨- أحمد عبد المعطى حجازى : شاعر كبير وكاتب بارز بالأهرام، يرأس تحرير مجلة إبداع الصادرة عن الهيئة العامة للكتاب.

٤ - الجوائز والرموز الثقافية:

من المهم فى هذا السياق أن نذكر بعض رموز العمل الثقافى(من العاملين أو المستقلين) بوزارة الثقافة الذين سبق لها الحصول على جوائز عالمية أو إقليمية أو محلية مثل :

١- الأديب العالمى نجيب محفوظ، عمل بوزارة الثقافة تحت رئاسة الروائى المعروف المرحوم يحيى حقى لمؤسسة السينما قبل انتقاله كاتبا بالأهرام، وقد حصل على جائزة نوبل للآداب سنة ١٩٨٥.

٢- يحيى حقى، عمل بوزارة الثقافة حتى وصل إلى درجة مستشار لدار الكتب والوثائق القديمة سنة ١٩٥٢.

كما تولى إدارة مصلحة الفنون بوزارة الإرشاد وقد حصل على وسام الفنون والآداب من درجة فارس ، كما حصل على جائزة فيصل العالمية للآداب سنة ١٩٩٠.

٣- أ.د/ سمحة الخولى حصلت على جائزة مبارك للفنون سنة ٢٠٠٣ وهى أستاذة متفرغة بأكاديمية الفنون بوزارة الثقافة.

٤- أ.د/ نهاد صليحة، أستاذ النقد الأدبي بأكاديمية الفنون، وحصلت على جائزة التفوق فى الآداب سنة ٢٠٠٣.

٥- أ.د/ شاكر عبد الحميد: عميد معهد التذوق الفنى السابق بأكاديمية الفنون ونائب رئيس الأكاديمية الحالي، وقد حصل على جائزة التفوق فى العلوم الاجتماعية سنة ٢٠٠٣.

٦- أ.د/ راجح داود: أستاذ بأكاديمية الفنون وحصل على جائزة التفوق في المسرح.

كما برز العديد من المثقفين فى الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني، أو كتاب فى عديد من الجرائد القومية والإقليمية حيث يلاحظ ما يلي:

ـ تحول بغض المثقفين الذين عملوا فى وزارة الثقافة إلى مناصب قيادية فى عدد من المنظمات غير الحكومية مثل لجنة التضامن الأفروآسيوى التي يرأسها الأستاذ أحمد حمروش والذي عمل بوزارة الثقافة فترة ويعاونه عدد من المثقفين البارزين نذكر منهم أ. محمود توفيق (الشاعر الذي تولى مسئولية مؤسسة السينما سابقا) وأ.إدوارد الخراط الناقد والمبدع المعروف ود. فتحى عبد الفتاح (رئيس تحرير مجلة المحيط الثقافية التابعة لوزارة الثقافة) ولجان الدفاع عن الثقافة الوطنية ولجان مقاومة التطبيع.

ـ تحول العديد من الرموز المنتمين لوزارة الثقافة وظيفيا أو لجان المجلس الأعلى للثقافة إلى رموز عامة كصناع للرأي العام من خلال منابر ثابتة في عدد من الصحف القومية وغير القومية، نذكر من هؤلاء

الأستاذ رجاء النقاش والأستاذ الشاعر الكبير أحمد عبد المعطى حجازي ود. نعمات أحمد فؤاد والأستاذ ألفريد فرج في جريدة الأهرام وكذلك المرحومين د. عبد القادر القط ود. على الراعي والأستاذ يوسف جوهر والدكتور جابر عصفور (الأمين الحالي للمجلس الأعلى للثقافة) بمقالاته في مجلة العربي الكويتية وجريدة الأهرام وجريدة الحياة اللندنية ود. صلاح فضل رئيس مجلس إدارة دار الكتب والوثائق القومية (بجريدة الأهرام) ود. فتحي عبد الفتاح (بجريدة الجمهورية والعالم اليوم) ود. إسماعيل صبري عبد الله (عضو الأمانة الفنية للمجلس الأعلى للثقافة ووزير التخطيط السابق) بجريدة الأهالي ود. عبد العظيم رمضان (بجريدة الجمهورية) هذا على سبيل المثال لا الحصر. كما يضم مجمع اللغة العربية العديد من المثقفين الذين ينتمون إلي وزارة الثقافة وظيفيا أو ينتمون إلي لجان المجلس الأعلي للفنون والآداب والمجلس الأعلي للثقافة حاليا نذكر منهم الناقد والمؤرخ الأدبي الكبير دكتور شوقي ضيف رئيس مجمع اللغة العربية الحالي ، والأستاذ الدكتور محمود فهمي حجازي رئيس مجلس ادارة دار الكتب والوثائق القومية.

ثالثا :النخبة الثقافية والنخبة السياسية العامة - ارتباط فاعل:

بعد هذا العرض الموجز لإسهام وزارة الثقافة في النخبة السياسية العامة نود أن نؤكد أن حالتنا الخاصة هنا (وزارة الثقافة) لا يمكن أن تخضع لأساليب الحصر الإستاتيكى لأنه بدءا من مفهوم الثقافة نفسه كمفهوم اجتماعي والمثقف كفاعل اجتماعي في ابرز تعاريفهما، فالمثقف كصانع للرأي العام والسياسة الثقافية لعملية تشكيل الوعي الجمعي في اتجاه أهداف الأمة والمجتمع والدولة، نؤكد أن حضور النخبة المثقفة في النخبة العامة حضور حقيقي وفاعل لا يشترط ولا يحصر في أي مناصب

قيادية عليا في مؤسسات رسمية أو غير رسمية.. لأن المبدع وعمليته الإبداعية في حاجة دائمة للحرية والتحرر والاستقلال، (وهذا لا يقلل من شأنهم كجزء من النخبة العامة) وقد يكون استقلالا جزئيا، ولكن كثيرا ما يصر المثقف الحقيقي على أن لا ينصهر أو ينمحي في بوتقة أو قالب حتى يظل ملتحما برؤاه ومشروعة الفكري أو الإبداعي فقط.

لذا نؤكد أن هذه التصنيفات السابقة لنخب السياسة العامة التي شاركت بها وزارة الثقافة (بمختلف مؤسساتها) بموظفيها وقياداتها وأعضاء لجان المجلس الأعلى للثقافة ، لا يصح الحسم بها حصرا .. ولكن يصح مع انفتاح الحصر ، لأن من لا ينتمي إلي هذه الفئة (وزراء – أعضاء المجالس النيابية – الهيئات القومية العليا) لا ينفي كونه من النخبة خاصة وأن هناك العشرات من المثقفين المستقلين ذوي النشاط الثقافي الهائل والإبداعي المتميز ويعترف بنشاطهم وتأثيرهم عربيا وعالميا، ولهم أدوارهم المتميزة في المؤسسات الثقافية العربية والدولية في مختلف المجالات وهو ما يؤكد قيمة العمل الثقافي في مصر، ويزحزح ويخلخل من مقولات تتردد حول نقل المركزية الثقافية العربية المصرية إلي بلدان أخرى.

لكن على الرغم من أن جزءا من السياسة الثقافية لعصر الرئيس محمد حسني مبارك منذ بداية الثمانينيات كان البحث عن الرموز ، بمعني أن كل جيل له رموزه الثقافية من مفكرين ومبدعين، وعلامة الحيوية الثقافية لأي شعب من الشعوب التي تواصل الإبداع الثقافي والفني علي مر العصور بحيث يستمر إفراز الرموز من جيل إلي جيل إلا أننا نظن أن جهد الإبراز قائم وفعال ولكن جهد الإفراز وهو رعاية المواهب في مختلف المجالات ، وأركز هنا علي الجانب الفكري بالخصوص، لازال في حاجة إلي كثير، وهو ما دعا البعض إلي أن ينعي

مقولة الرعاية في المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب وغيابها في المؤسسات الثقافية التالية ، فقد اتجهت أغلب الجهود إلي رعاية شباب المبدعين في الأدب والفنون ، بأجيالهم المختلفة التي لم يعد بعضها شباباً ، في الوقت الذي تحتاج إليه الرؤى الفكرية لجيل الثمانينات والتسعينات وما بعدها إلي منابر فكرية علي نسق ما كان من منابر كالطليعة والفكر المعاصر في وقت مضي ، فرغم أن شباب الباحثين في مجال الفكر يجدون سنداً - نوعاً ما - من المؤسسات الثقافية غير الرسمية إلا أن رعاية وزارة الثقافة تأتى من الأهمية بمكان لهذه النخب المحتملة خاصة في مجال الإبداع الفكري ، في عصر نظن أن تحدياته الفكرية (السياسية والاقتصادية والفلسفية) أعظم بكثير من غيرها ، وأن افتقاد النظرية أو عدم وضوحها لدي الأجيال الجديدة في مختلف المجالات لن ينتج إلا هشاشة نظرية أو فوضي إبداعية لا مكان لتأطيرها وانتشارها في مختلف المجالات .

الفصل الرابع :

الــوزارة و التحــول الاجتمــاعى والاقتصــادى فــى مصــر

لما كان التوافق والتكيف هو شرط الحياة في كل الكائنات، كذلك هو شرط الحيوية لعمل المؤسسات، وكان الظرف التاريخي الذي مرت به مصر عقب نكسة ١٩٦٧ وأزمتها الاقتصادية، وبدء الدعوة لفتح الأسواق أمام رأس المال الأجنبي والعربي، والذي تأكد مع بداية عهد الرئيس السادات بصدور القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ الخاص باستثمار رأس المال العربي والمناطق الحرة، واشتراط موافقة مجلس الوزراء ورئيس الجمهورية لتقديم نفس التسهيلات لرأس المال الأجنبي، ثم كانت ورقة أكتوبر عام ١٩٧٤ مؤكدة هذا التحول في السياسة الاقتصادية نحو الانفتاح الاقتصادي والارتباط بالغرب الرأسمالي وتشجيع دور القطاع الخاص في التنمية والذي تأكد بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ والمعروف بقانون رأس المال العربي والأجنبي الذي منح قدرا هائلا من التسهيلات والضمانات للرأسمال العربي والأجنبي بهدف تشجيع الاستثمار والتي امتدت بعد فترة وجيزة إلي الرأسمال المحلي بالقانون ٨٦ لسنة ١٩٧٤، لما كان كل ذلك، اتخذت الحكومة إجراءات انسحابية نتيجة سياسة التكيف الهيكلي مما أحدث تحولات اجتماعية مهمة سواء في مستوى الدخل أو البطالة تزايد فيما بعد وكذلك في ثقافة سوق العمل وصعود دور القطاع الخاص والمجتمع المدني وحدوث تجربه التحول الديمقراطي ووجود الأحزاب الذي تزايد كثيراً عن ذى قبل في عصر الرئيس مبارك. فقد كانت وزارة الثقافة في نهاية السبعينيات شبه مشلولة نتيجة ضعف المخصصات وعدم القدرة على التكيف مع السياسة الجديدة، لذا كان استقبال الثمانينيات وقفة لترتيب البيت الثقافي مهد لها المرحوم محمد عبد الحميد رضوان والدكتور أحمد هيكل أثناء توليهما للوزارة حتى

تحقق ذلك في عهد الوزير فاروق حسني وخاصة عـام ١٩٨٨ الـذى كـان عام الجدل الثقـافي العـام حـول السياسـة الثقافيـة المأزومـة منـذ أواخـر السبعينيات (وقد تمنى لويس عوض سـنة ١٩٧٩ أن يقـود الـوزارة وزيـر مثقف وتمنى أن يكون فناناً تشكيلياً للحاجة للخيال في معالجة الأزمــة) خاصة مع الأزمةِ الاقتصادية نتيجة سياسات التكيف الهيكلـى والأزمـة الاجتماعية فضلاً عن بـروز تيـارات العنـف الدينـى . وقـد جـاء الوزيـر الحالي في مناخ ملتهب تكتنفه اعتراضات عـدد مـن كبـار المثقفين علـى سنه وغربته خـارج الوطـن عشـرين عامـا، لكنـه بـدأ يطـرح رؤاه حـول سياسة الإصـلاح الثقـافي إداريـاً وعمليـاً بإعلانـه أن تغـير منـهج العمـل الثقافي يستدعى تغيير الأشخاص القائمين عليه فقام بتغيـيرات ملموسـة في المواقـع القياديـة ثـم أعلـن في مـارس سـنة ١٩٨٨ خطتــه للسياســة الثقافية. ورداً على الاعتراض حول شخصه أو سنه أعلن أن المسئول عن السياسة الثقافية هو (مثقف) بكسر القاف ولا يشترط أن يكون مـن كبـار المثقفين فقط.

أولا: السياسة الثقافية والتحول الاجتماعي:

إن أي مجتمع يحظى بدرجة ما من الحراك الاجتماعي يتحرك فيــه الأفراد والجماعات من موقع اجتماعي إلي موقع آخر تحـت تأثـير قـوى ذاتيـة أو موضوعيـة، وقـد عـرف المجتمــع المصــرى في الخمســينيات والستينيات معدلات عالية من هذا الحراك، ثم توالت روافده في الحقب التاليـة وإن اختلفـت نوعيتـه عـن ذى قبــل، فمــع سياســة الانفتــاح الاقتصـادى والاتجـاه إلى اقتصـاد السـوق وسياسـات التكيـف الهيكلــى انسحبت الدولة من عديد من قطاعات الخدمـات نوعـا مـا، فتحديـات التنمية والإصلاح الاقتصادى وما يعارضها من عوائـق اجتماعيـة وثقافيـة

قد جعلت وزارة الثقافة منذ عقد السبعينيات تعاني جدلاً شديداً حول ضرورة عمل وزارة الثقافة وثارت ضجة هائلة حول آليات عملها أو كما تساءل د.سمير سرحان حينئذ: "أحقا نريد ثقافة، هل نحن عاجزون عن أن نعثر على صيغة لثقافتنا قبل أن نعثر على صيغة لحياتنا، وهذا أمر خطير جدا".

وتم طرح مشروع لإعادة تنظيم وزارة الثقافة فى ٣ يناير سنة ١٩٧٩ يستهدف تحقيق الانطلاق الفنى والفكرى وتنمية المواهب وإنشاء مجلس أعلي للثقافة وسبعة هيئات أخرى ثم استقبلنا عقد الثمانينيات (كانت وزارة الثقافة مدمجة فى وزارة الإعلام حينئذ) والوزارة تسيطر عليها الصراعات الشخصية وتفتقد السياسة الثقافية، فتم إجراء عدد من التغييرات فى المواقع الرئيسية بقطاعات الوزارة.

وبدأ عهد الرئيس مبارك فتحولت الوزارة الى وزارة دولة مستقلة "تولاها المرحوم عبد الحميد رضوان الذى أعاد تنظيم المجلس الأعلى للثقافة ، ثم تولاها الدكتور أحمد هيكل الذى سعى في فترة توليه القصيرة (لم يمكث إلا عامين) لتنظيم وتطوير الوزارة للتوافق مع المرحلة الجديدة فطلب إعداد دراسات علمية شاملة حول أسلوب الوزارة والأجهزة التابعة لها بهدف إعادة تنظيمها لتحقيق فاعلية العمل الثقافي في مختلف القطاعات وتم درس التشريعات الثقافية والهيكل التنظيمي للوزارة حتى عين الفنان التشكيلي فاروق حسني لتبدأ مرحلة نوعية من تاريخ وزارة الثقافة. حيث أتخذ عديداً من الإجراءات التي استطاع بها الإسهام بكل فاعلية في تطوير المناخ الثقافي في مصر والدفع بعجلة التنمية الثقافية في خضم أمواج التحول الاجتماعي والاقتصادي التي يمكن أن نرصد تحدياتها فيما يلى:-

١- ضعف المخصصات المالية للوزارة قياساً إلي أهدافها وأنشطتها نتيجة الأزمة الاقتصادية وضرورة إبداع مصادر تمويلية جديدة عن طريق المعونات الخارجية أو الاستثمار الثقافي أو مشاركة رأس المال الخاص وخفض التكاليف.

٢- إيجاد دور تنويرى في مختلف مجالات الثقافة والإبداع في ظل صعود المد الأصولي الذي بدأ يمارس قيودا حقيقية على حرية الفكر والتعبير حتى على مستوى الفنون التشكيلية التي شجعها الإمام محمد عبده في بداية القرن العشرين واعتبرها ديوان الهيئات كما أن الشعر ديوان الأدب ليتصاعد التساؤل حول مشروعيتها ونحن نستقبل القرن الحادى والعشرين.

٣- مواكبة الحركة الثقافية والإبداعية العالمية خاصة إطار العلاقة الجديدة مع الغرب الرأسمالي مما كان يستلزم تطوير المؤسسات والأنشطة القائمة.

٤- إتاحة ديمقراطية الثقافة كطريق نحو الديمقراطية السياسية والاجتماعية وتعبيراً عن مختلف مدارس الفكر والإبداع المتنوعة، بعد التحول عن مرحلة تأميم الثقافة في الخمسينيات أو الوصاية عليها في السبعينيات ومحاربة الاتجاهات السابقة في الستينيات في مختلف منابرها. بدأت وزارة فاروق حسنى بعمدها بإعداد ثانى مشروع لسياسة ثقافية مستقرة فى مصر حتى الآن نجح بها الوزير فى أن ينال كثيراً من إعجاب وتقدير المثقفين فى لقاءاته الدائمة معهم وأنشطة الوزارة المختلفة التى كانت نقلة نوعية تناسب مرحلة نوعية من تاريخ مصر فى النصف الثانى من مارس سنة ١٩٨٨ لتناسب التحول الحادث فى هذه الفترة .

إجراءات الوزارة للتكيف مع التحول الاجتماعي:

اتخذت وزارة الثقافة عديدا من الإجراءات للتكيف والإسهام في التحول الاجتماعي الحادث في مصر منذ النصف الثاني من السبعينيات نرصد أهمها فيما يلي:

١- تنشيط حركة النشر منخفض التكاليف في مختلف هيئات الوزارة، حتى تداخلت وظائفها نوعا ما، مما أحدث زخماً في حركة النشر سواء للمبدعين الشباب أو الرموز الثقافية ، حيث صدر عديد من السلاسل عن الهيئة العامة لقصور الثقافة (الذخائر- أصوات أدبية- كتابات جديدة- إبداعات- قراءات نقدية..الخ) ومجلة ثقافية شهرية (الثقافة الجديدة) كما يصدر عن المجلس الأعلى للثقافة (المشروع القومي للترجمة- الكتاب الأول- كتب المؤتمرات الثقافية) إلى جانب دور الهيئة العامة للكتاب الرئيسي في النشر، كما يصدر عن مكتب وزير الثقافة جريدة القاهرة والتي يصدر معها كتاب مجاني (هدية شهرية) ومجلة المحيط الثقافي وغيرها.

٢-الاهتمام بالتدريب وإعداد الكوادر الثقافية عن طريق تنشيط البعثات والدورات التدريبية والاعتناء بورش العمل الذي تضطلع به إدارات التدريب في هيئات الوزارة أو بالتعاون مع هيئات أخرى.

٣-المشاركة في مشاريع محو الأمية داخل قصور الثقافة وتنمية الثقافة الاتصالية وإنشاء مواقع لمختلف هيئات الوزارة على الانترنت.

٤-تنشيط الحركة الفنية والثقافية، وإنشاء العديد من المراكز مثل متحف الفن المصري الحديث بدار الأوبرا الذي افتتحه الرئيس في أكتوبر ١٩٩١ وتطوير عديد من المتاحف القديمة وإقامة بينالي القاهرة

الدولي للفنون منذ عام ١٩٨٤ والذي أصبحت له مكانة مرموقة عالميا وإن كان النموذج الإيطالي مازال مسيطرا عليه ، وإقامة مهرجان لسينما الأطفال بدأ في سبتمبر ١٩٩٠ وكذلك معرض دولي لكتب الأطفال وإنشاء قاعات للفنون في الأقاليم..الخ.

٥- الدمج بين مختلف الأنشطة في مكان واحد، كما نشاهد في (محكى) القلعة الذي افتتحته السيدة سوزان مبارك في يوليو ٢٠٠٣ بقلعة صلاح الدين ويضم معرضا وسوقا للكتاب وواحة للشعر وركنا للموسيقي وخيمات للثقافة الجماهيرية وعروضا فنية وحوارات مع كبار المفكرين ويفتح مجانا للجماهير.

ثانياً : السياسة الثقافية في عصر مبارك :

تقوم السياسة الثقافية الجديدة على مبادئ وسياسات تمت مناقشتها على نطاق واسع بين المثقفين في ندواتهم وتنظيماتهم خارج وزارة الثقافة، وأبدى عدد من كبار الكتاب والأدباء آراءهم فيها في رسائل خاصة إلى الوزير.

والمبادئ التي أرستها هذه السياسة الجديدة تتمشى وتوافق ما جد على مصر فى هذه الفترة من تحولات اجتماعية كما يلى :

١- فازدياد مساحة الديمقراطية الثقافية بعد تولى الرئيس مبارك جعلت وزارة الثقافة ترسى مبدأ ديمقراطية الثقافة وهذا المبدأ لا تقف به هذه السياسة عند حدود حرية الفكرة والتعبير وقبول الآخر، ولكن تمتد به ليناسب التحول الاجتماعي في مصر من خلال إيصالها إلى الذين حرموا من الزاد الثقافي ردحا طويلا من الزمن فمن حق الجماهير في

القرى والمصانع ومن حق الأطفال في القرية والأحياء الشعبية بالمدينة أن تستمتع بقسط معقول من الزاد الثقافي.

وذكرت هذه السياسة أن المجال الثقافي لا يمكن أن يتحقق إلا بالديمقراطية وذلك على مستويين :

أ- مستوى صناعي للثقافة : فالثقافة لا يصنعها فرد أو أفراد وإنما هى نتاج حياة شعب بأكمله يصوغها مبدعوه على مختلف اتجاهاتهم وتعدد اهتماماتهم وعلى وزارة الثقافة أن ترعى هذه الاتجاهات جميعا وتوفر لها المناخ الملائم لازدهارها والأدوات اللازمة لإنتاجها.

ب- مستوى التلقي : حيث أقر هذا البيان أن الثقافة خدمة ينبغي توفيرها للمجتمع وليست سلعة تجارية تقاس بمعايير السوق المصرفية وأكد البيان "أنه مثلما كانت صيحة عميد الأدب العربى د٠ طه حسين في بداية الأربعينيات مطالبة بأن يكون التعليم كالماء والهواء فأيضاً لكل مواطن الحق في الثقافة والتثقف كذلك.

ج- كما أكد هذا البيان على مبدأين هما :

(١) الثراء الثقافي المصري.

(٢) الدور المصري ومركزيته التي نتجت عن العوامل التاريخية والجغرافية لمصر فضلا عن طاقتها البشرية.

د- ويأتي المبدأ الرابع بعنوان الثقافة والمجتمع الذي نود أن نقف عنده بعض الشيء إذ نلاحظ ما يلي:

(١) اعتبار الثقافة عملاً شعبياً يتخذ الديمقراطية وسيلة لتحقيق أهدافها مما يعنى أن هناك ارتباطاً وثيقاً بين الثقافة ومختلف قضايا المجتمع القومية والاجتماعية والاقتصادية.

(٢) تأكيد البيان على أن الثقافة هي التي تستطيع دون غيرها إصلاح الاعوجاج الذي يصيب بعض فئات المجتمع نتيجة لأسباب اجتماعية أو اقتصادية. فالثقافة هي التي تستطيع دون غيرها تأصيل القيم السامية التي تحفظ المجتمع من التعصب الأعمى من ناحية والانحلال من ناحية أخرى ، وفى هذا المبدأ تأكيد لضرورة وأهمية الثقافة فى المجتمع وتأكيد على أن الفراغ الثقافى رافد رئيس من روافد أى أزمة اجتماعية أو فكرية أو أخلاقية، وهو تأكيد للمعنى العربي القديم لكلمة الثقافة الذى يعنى التقويم والاستقامة أو المعنى بالإنجليزية (Culture) الذي يرتبط بمعاني التربية والزراعة والتعهد Agriculture.

فالحل الثقافي والفكري في ظل الأزمة الاجتماعية بانتشار موجات التعصب فى الثمانينيات والتسعينيات وتحدى العولمة وعصر الاتصالات وظهور ما يسمى "المواطن العولمي"، والعولمة كواقع سياسي واقتصادي لا يمكن تأخير أولوية التعامل الثقافي معها.

٣- التأكيد على أن السياسة الثقافية لن تؤتى ثمارها ما لم نشارك جميعنا – كمثقفين وأجهزة ثقافية – فى تأكيد الانتماء للوطن وفى دفع عجلة التنمية الاقتصادية وفى محو الأمية وفى تنظيم الأسرة وفى تربية النشء وغرس القيم الأصيلة بمفاهيمها الحقيقية والبناءة وفى تدعيم الممارسة الديمقراطية . وهذه هي الرابطة او الجسر بين السياسة الثقافية والسياسة العامة للدولة في إحداث التنمية الشاملة (الإنسانية والاقتصادية) دون فصل أو تجاهل للتنمية بمعناها الاقتصادي وبمعناها الإنساني المرتبط بالممارسة الديمقراطية وغرس القيم التقدمية والجوهرية.

٤- كما أكدت هذه السياسة الثقافية على كونها بعيدة المدى في اهتمامها بالشباب والطفل. فإذا كان مثقفونا الكبار هم قادة العمل الثقافي ورموزه ، فإن الشباب هم جنده فى الميدان ، وإذا كانت السياسة

الثقافية الجديدة شرارة تهدف إلى تغيير بعض الأوضاع البالية من أجل إيجاد صيغة جديدة للعمل الثقافي فإن هناك قيمة إضافية للشباب باعتبارهم أداة التغيير الحقيقية في أي مجتمع.

وحول الطفل أكدت هذه السياسة أنها لا تقتصر فقط على الاستجابة للمتطلبات الحاضرة العاجلة وإنما تتعداها إلى ضروريات المستقبل القريب والبعيد، فالمستقبل بكل أبعاده كان توجها رئيسياً للسياسة الثقافية.

السياسة الثقافية للوزارة ومواكبة المتغيرات :

أكدت هذه السياسة فى مبادئها تجاوبها مع الحراك والتحول الاجتماعي والاقتصادي الحادث فى مصر ونذكر من هذه المبادئ مايلي:

١- **التجديد والابتكار** : فوقوفا ضد القولبة والتعصب دعت السياسة واعتمدت فى آلياتها تشجيع التجريب في مجالات الإبداع المختلفة والحث على المغامرة والابتكار بحيث يكون الفيصل هو المعيار الفني وليس التقيد بالقوالب.

٢- **تطوير المعاقل الثقافية** : فإلى جانب سياسة البحث عن المواهب الجديده فى جيل الشباب ينبغي السعي إلى تطوير المعاقل الثقافية ذاتها باعتبارها احدى الوسائل الفعالة فى اكتشاف المواهب الكامنة فى المجتمع ، فتم إعداد خطة متكاملة لتطوير دور العرض السينمائي وإمدادهابالمعدات الحديثة وكذلك المعامل السينمائية واستوديوهات التمثيل كما تم إعادة تجهيز مسارح الدولة بما يليق برسالتها الجادة وتتضمن هذه السياسة أيضا تطوير قصور الثقافة وقاعات الفن التشكيلي والمكتبات كما تمتد إلى إيجاد نوعيات جديدة من الخدمة كانت تفتقر إليهما الحياة الثقافية مثل مراكز المعلومات والتوثيق المجهزة بأحدث

الوسائل العلمية من ميكروفيلم وكمبيوتر. وفى إطار هذه السياسة أنشأت وزارة الثقافة عدداً من المكتبات العامة المتطورة لتوفير خدمة التثقيف "مجاناً" بدءا من المكتبة الشاملة إلى الأنشطة الثقافية المختلفة مثل مكتبة القاهرة الكبرى بالزمالك وهى أكبر مكتبة عامة فى مصر بعد دار الكتب، وقد افتتحتها السيدة الفاضلة سوزان مبارك فى يناير سنة ١٩٩٥ كما افتتح السيد رئيس الجمهورية مكتبة مبارك العامة بالجيزة فى مارس سنة ١٩٩٥ . كما كان شعار مهرجان القراءة للجميع سنة ١٩٩٣ "مكتبة كل مكان" ولأول مرة تحدث مشاركة كبيرة من جميع محافظات مصر فى المهرجان حيث بلغ عدد المكتبات المشاركة فى هذا العام ١٩٩٣ (١٠٢٩٧) مكتبة وفى عام ١٩٩٤ بدأت مطبوعات مكتبة الأسرة فى الظهور ويعقد هذا المهرجان سنوياً برعاية قرينة الرئيس . كما كانت الرعاية الدائمة للفنانين والأدباء عن طريق الإدارة المركزية للشئون الأدبية والمسابقات والتي تضم إدارة عامة للمنح والتفرغ وصندوق رعاية الفنانين والأدباء والذى وصل عدد المستفيدين منها سنة ١٩٩٩ (٦٤) فنانا ومبدعا من غير العاملين بوزارة الثقافة و(٢٠) عاملا بها.

وقد تم إنشاء صندوق رعاية الفنانين والأدباء وهو يهدف إلى توفير التأمين الصحي على الفنان فى حالة البطالة أو الوفاة وترتيب معاشات التقاعد ومنح كثيراً من رواد الفن والأدباء معاشات استثنائية وقد بلغ عدد المستفيدين منه سنة(١٩٩٩) ٧٢ حالة معاش تقاعد و ٣٨ حالة إعانة صحية (على نفقة الدولة) ، ٨ حالات إعانات أخرى ، ١١٨ حالة بمصروفات قدرها ٢٢٢٣٩٠ جنيهاً مصرياً، بالإضافة إلى الخدمة الدائمة التي تقدمها هيئات الوزارة المختلفة بدءا من المجلس الأعلى للثقافة بأنشطته ومطبوعاته المهمة وخاصة فى المشروع القومي للترجمة الذي صدر منه حتى سنة ٢٠٠٣ مايزيد عن ٥٣٨ عنوانا وإنشائه جوائز

الدولة لنشر الثقافة العلمية بعد إنشاء لجنة للثقافة العلمية تتبع أمانته الفنية وجوائز أخرى للشباب فضلاً عن تكريمه للرموز عن طريق جوائز الدولة (التشجيعية والتقديرية ومبارك والتفوق) أو الهيئة العامة للكتاب بمشروعها الرائد (القراءة للجميع) ومختلف إصداراتها وسلاسلها التى تراعى فيها جودة النوعية وانخفاض التكاليف قياسا إلى دور النشر الأخرى ، والنجاح المتتالي لها في إدارة مختلف فعاليات معرض القاهرة الدولي للكتاب ، كما عادت لقصور الثقافة فى الأقاليم فعاليتها بعد أن نعى البعض في بداية الثمانينات دور الثقافة الجماهيرية فصارت تعقد بها المؤتمرات والأعمال الفنية وتنشر لمبدعيها المطبوعات، ويصر السيد وزير الثقافة على ذلك ويؤكده في مؤتمرات أدباء الأقاليم دائما. وكان الازدهار فى النشر لدى كل الهيئات الثقافية وظهور سلاسل إبداعية (كأصوات أدبية وكتابات جديدة) وفكرية (المشروع القومي للترجمة) ودورية (كالمجلات الثقافية إبداع – فصول – المحيط الثقافى – عالم الكتب – الثقافة الجديدة – جريدة القاهرة) عن وزارة الثقافة تعطى المثقف – اختلافا أو اتفاقا مع توجهات الوزارة – إحساسا دائما بفاعلية العمل الثقافي في مصر وعيه الواقعي.

كما بدا من أنشطة وزارة الثقافة اعتناؤها الشديد بالثقافة الشعبية فتم الإنتهاء من أطلس الفلكلور الشعبي – كما خصصت الدراسات والمؤتمرات لمناقشته – قربا من الإنسان المصري فى أعماق الواقع وكشفا عن رؤاه للعالم من حوله بدءا من الزقاق فى الحارة حتى الشارع فى القرية أو المدينة.

وقد أصبح لدى وزارة الثقافة ما يزيد عن ٤٥٠ قصراً وبيتاً للثقافة، ويعهد لكل منها مجمع لإبداعات الهواة من أبناء المنطقة والمحترفين. كما يتم نشر مكتبات القرى فى المناطق المحرومة وفى أماكن لم نسمع عنها من قبل.

ثالثا : السياسة الثقافية والتحول الاقتصادي منذ عام ١٩٨١ حتى الآن :

دخلت وزارة الثقافة العقد الثمانيني وهى لم تغادر بعد الضجة حول آلية عملها، وعدم تحديد لمهامها حتى تساءل البعض حول " المهام الكبرى لوزارة الثقافة قائلا (إن وزارة الثقافة منذ وجدت ليس لها وظيفة محددة – هل هى وزارة خدمات أم وزارة إنتاج – وقد انعكس هذا الغموض بوضوح عندما اعتبرت منذ سنوات قليلة وزارة دولة ثم فجأة وفى تعديل وزاري عادت دون شرح أو تبرير حتى ظن البعض إن الأمر مجرد خطأ مطبعي) . وزارة خدمات أم وزارة إنتاج ، الثقافة خدمة أم سلعة تلك ثنائيات تعلقت بعمل وزارة الثقافة – ولازالت تتكرر – ولعل هذا التأذى الدائم من قصور العمل الثقافى الرسمي يرجع جزء كبير منه إلى ضعف العمل بالمؤسسات الثقافية التابعة للوزارة حينئذ وهو ما يمكن إرجاعه إلى نقص إمكانياتها المادية فضلا عن المناخ السياسي والاقتصادي السائد ، مما جعل ميزانية وزارة الثقافة سنة ١٩٨٠ مجمدة فى مبان وقاعات مع ميزانية ضعيفة للوزارة ، فتوالت الدعوات إلى إعادة النظر فيها وفى الميزانية المخصصة لبعض هيئاتها حتى لا تتوقف عن أداء دورها ، كما ترددت الشكوى من رسالة الهيئات الثقافية وضعفها قياسا إلى فترة الازدهار الستيني فى عهد ثروت عكاشة فيقول أحمد بهاء الدين مثلاً : "الأرقام التى تنشرها الصحافة على ألسنة بعض المسئولين عن أعداد المترددين على هذه القصور (يقصد قصور الثقافة) والمكتبات نعرف أنها غير صحيحة، وأنها تدخل تحت باب تسديد الخانات" ثم يضيف "لم تبن هذه القصور لتعرض فيها مثلا الأفلام التجارية التى تعرض فى كل دور السينما ، والحديث يطول عن انهيار هذا الصرخ الشامخ وخروجه عما أقيم من

أجله ، مع أنه يجب أن يكـون مـن أخطـر الأسـلحة المثقفـة للجماهـير فليس له ميزانية بل أن ميزانيته جزء من ميزانية الديوان العام للوزارة". ويذكر أحمد حمروش أنه " قد انفرطت مسبحة المسرح القومـى وتشـتت الفنانون والمبدعون بين الفرق الخاصة التى تقدم إغراء المال والرواج وبين الإنتـاج الفـني فـى اسـتوديوهات الخليـج "ومـن أجـل إعـادة التفـاعل والتنمية الثقافية بـدأت مشـاريع لإعـادة صياغـة السياسـة الثقافيـة فـى اتجاهين :

١- تطوير الرسالة الثقافيـة بمـا يوافـق السياسـة العامـة للدولـة فـى سعيها نحو التنمية والإصلاح الاقتصادى والاستقرار السياسى .

٢- إبداع مصادر تمويلية جديـدة بعيـدا عـن الموازنـة العامـة للدولـة فبـدأت الدعـوة مـن وزيـر الثقافـة حينئـذ د. أحمـد هيكـل إلى تشـجيع التمويل الذاتى لقطاعات وزارة الثقافة وإنشـاء صنـدوق لذلـك ، وبـدأت فكـرة الاسـتثمار الثقـافى تـأخذ موضعـها تكيفـا مـع سياسـة الإصـلاح الاقتصـادي فتـم طبـع وتسـويق شـرائط كاسيت لحيـاة بعـض المشـاهير كالموسيقار محمد عبد الوهاب . ثم أتى الوزير الحالى فاروق حسنى سـنة ١٩٨٧ ليمثل النقلة النوعية نحو التكيف مع سياسة الإصلاح الاقتصادى وتشـجيع التصنيـع والاسـتثمار الثقـافي فـأعلن فـى أول حديـث لـه فـى الأهرام " أن السـينما صناعـة إلى جـانب كونـها رسـالة" وأكـد ضـرورة استثمار الأنشطة الثقافية لتحقيق موارد مالية وذلك عن طريق مايلي:

١- تصوير مسرحيات وأفلام وعمل أفـلام سـياحية وتوزيعـها عربيـا ودولياً .

٢- تحويل الثقافة الجماهيريـة إلى هيئـة عامـة لقصـور الثقافـة لهـا ميزانية مستقلة تستطيع منها الإنفاق على أنشطتها .

٣- وفى ٥ نوفمبر سنة ١٩٨٩صدر القرار الجمهورى رقم ٤٣٠ لسنة ١٩٨٩ بإنشاء صندوق التنمية الثقافية ورفع مستوى الخدمة الثقافية وتحقيق كفاءتها ووضع الخطة اللازمة للمشاركة فى توفير التمويل اللازم للمشروعات الثقافية .

وتتكون موارد هذا الصندوق – حسب المادة الثالثة من القرار – إنشائه مما يأتى :

١- حصيلة تسويق الأفلام التسجيلية والقصيرة والروائية وأشرطة الفيديو والكاسيت التى تنتجها الوزارة فى مجالاتها الفنية وأشرطتها المتنوعة.

٢- حصيلة بيع المطبوعات بمختلف أشكالها التى يصدرها المجلس الأعلى للثقافة.

٣- حصيلة بيع الإعلانات التى يسوقها المجلس الأعلى للثقافة لصالحه بجميع أشكالها سواء كانت مسموعة أو مرئية أو مطبوعة .

٤- نسبة لا تزيد على ٥٠٪ من حصيلة بيع تذاكر البيوت الفنية والمتاحف الفنية التابعة للمركز القومي للفنون يصدر بها قرار من وزير الثقافة باتفاق مع وزير المالية .

٥- نسبة لا تزيد على ١٠٪ من حصيلة موارد صندوق تمويل مشروعات الآثار والمتاحف والصوت والضوء .

٦- الاعتمادات المالية التى تخصصها الدولة للصندوق .

٧- الإعانات والهبات المتصلة بأغراض الصندوق والتى تقبلها لجنة إدارته .

٨- عائد استثمار أموال الصندوق .

ويتحمل الصندوق بكافة نفقات إنتاج المصنفات الفنية المنصوص عليها فى هذه المادة .

وقد نصت المادة الرابعة من القرار على أنه تخصص أموال الصندوق للصرف منها فى الأغراض الآتية :

١- تنمية واستكمال ورفع مستوى الخدمة الثقافية وتحقيق كفاءتها.

٢- صرف مكافآت وحوافز للعاملين فى مجال هذه الأنشطة وفقاً للقواعد التى يصدر بها قرار من وزير الثقافة وبما لا يجاوز ١٠٪ من موارد الصندوق .

وبدأ يتحقق الاستثمار الثقافي ، وتدوير العملية الثقافية لتغطية نفقاتها وتنفيذ خططها .. لذا طرح السيد فاروق حسنى فى سياسة الثقافة آلية "إيجاد مصادر جديدة للتمويل " إذ يرى ضرورة البحث عن وسائل جديدة ومبتكرة للتمويل وذكر أن الوزارة قد بدأت بالفعل فى استطلاع مثل هذه الإمكانيات وقد قوبلت بردود فعل إيجابية سواء رأس المال الوطني أو من بعض المؤسسات الأجنبية لتمويل مشاريع ثقافية متعددة.

وقد قامت سياسة الوزارة على محاور رئيسية في التعامل مع التحول الاقتصادي هى:

١- التمويل الذاتي : عن طريق تسويق المنتجات الثقافية وإقامة المعارض التى تقام بالخارج أو الداخل ويعود دخلها إلى المنبع .

٢- المبادرات الخاصة : وتشجيع القطاع الخاص على المساهمة فى المشاريع الثقافية والمنشآت الفنية .

٣- نشر فكرة الفن المنخفض التكاليف كالمسرح البسيط الــذي يعتمـد على القيمة الفنية العالية وليس على عنصر الإبــهار ، والتكلفـة الماديـة الباهظة .

٤- التعاون مع المحليات والاستفادة من إمكاناتها .

٥- التوسـع فـى سياسـة التعـاون مـع دول العـالم في مجــال المنــح الخارجية وأيضا في الحصول على الأجهزة والمعدات الفنية والخبراء .

وقد تم العديد من المشاريع الثقافية وفق هذه الآليات منها مـا تم فـى شكل منح ومنها ما تم برأس مال وطني خاص ومنها ما كـان عـائدا مـن مختلف الأنشطة الثقافية ، لذا لم يكن غريبـاً أن يكـون أحـد اللقـاءات الباكرة لوزير الثقافة الجديد لقاؤه مع أعضاء جمعية رجال الأعمال في ٥ أبريل سنة ١٩٨٨ ، ولعل هذه السياسة الثقافية المتزنة فى إقامـة هيكـل تمويلي لمختلف أنشطة الوزارة ووضوح الرؤية المبكرة لضرورته هــو الـذي ساعد على استمرار استقلالية وزارة الثقافة بعد أن ناقش مجلس الشـعب ضمها إلى وزارة التعليم في ٤ أغسطس سنة ١٩٨٨.

وقـد نجحـت وزارة الثقافـة فـى التكيـف مـع اسـتراتيجية التحــول الاقتصادى فى عهد الرئيس محمد حسنى مبارك بنجاح يستحق التقدير نرصد منه الملامح التالية :

أ- النجـاح المتتـالي فـى أنشـطتها ومؤتمراتـها ومعارضــها المختلفـة وبخاصة المعـرض الـدولى للكتـاب ، ومعـرض كتـب الأطفـال ومـهرجان المسرح التجريبى ومهرجان الموسيقى العربية .

ب- التعاون مع عدد من المؤسسات في إنتاج عدد من الإصدارات المهمة مثل موسوعة مصر الحديثة بالتعاون بين الهيئة المصرية العامة للكتاب ومؤسسة وورلد بوك انك سنة ١٩٩٦.

ج- زيادة الموارد والاعتمادات المالية المخصصة لوزارة الثقافة بشكل لم يسبق له مثيل من قبل عصر الرئيس مبارك والذي أكده تجاوبه مع المقترحات والتشريعات الثقافية ومن ذلك مثل تخصيص العديد من المباني لإقامة المكتبات .

د- التزايد المستمر فى عقد الاتفاقيات الدولية والمشاركة فى المسابقات الدولية والذى تتولاه الإدارة المركزية للمنظمات الدولية والنشاط فى وحدات التصدير فى القطاعات المختلفة.

هـ- تطبيق فكرة التصنيع والاستثمار الثقافى فى مختلف هيئات وقطاعات الوزارة.

ولكن هذا التكيف مع سياسة الإصلاح والاستثمار الاقتصادى كان له أثر على بعض قطاعات الثقافة ، بخاصة السينما. ففى عام ١٩٩٤ وصل عدد دور العرض إلى ١٤٤ دارا الصالح منها لا يتجاوز ٢٠ دار عرض فى كافة أنحاء الجمهورية، ولكن مع تكريس سياسة الانفتاح الاقتصادي، ودمج صندوق دعم السينما فى صندوق التنمية تحول عدد من دور العرض إلى أماكن لا علاقة لها بالفن أو الثقافة مما يستلزم رفع العديد من المعوقات كالأنواع المتعددة من الضرائب المفروضة على هذا المجال. ولكن فى التحليل الأخير يمكننا القول إن وزارة الثقافة نجحت فى التكيف مع استراتيجية التحول الاقتصادي وتدوير العملية الثقافية بهدف إنتاج وتوليد مصادر جديدة للتمويل ، مما أتاح لها الثبات والتطوير والتطور التنظيمي والبيروقراطي والاحتفاظ باستقلاليتها مدى

أبعد ، ونفى إمكان دمجها في وزارة أخرى ، وتطويرهـا المتجـدد سـواء من حيث المنشآت الثقافيـة (نمـوذج افتتـاح المبنـى الجديـد للمتحـف المصري في ديسمبر سنة (٢٠٠٢) أو من خيث ثراء روافد الموارد المادية للثقافة وإنشاء المتاحف النوعية وخفض الهيكل الوظيفي ، ونشر الوعـي الأثري والسياحي عن طريق وسائل الإعـلام المختلفـة، وتحويـل المعـاقل الثقافية الى أماكن للخدمة والإنتاج في آن واحد.

الفصل الخامس :

تكامل الوزارة في إطار السياسة العامة

تكاملت وزارة الثقافة منذ عام ١٩٨١ مـع غيرهـا مـن الـوزارات فـى تحقيـق أهـداف السياسـة العامـة للدولـة وكـان هـذا واضحـاً فـى بيـان السياسة الثقافية الذى أعلنه الوزير الفنـان فـاروق حسـنى عقب توليـه الـوزارة مـن تـأكيد علـى كينونـة الثقافـة عمـلا شـعبيا بالأسـاس وعلـى وظيفتها وضرورتها فى دفع عجلة التنمية وكونها أساسا لها .

وقد سعت الوزارة إلى تحقيق الأهداف المنوطة بها فى السياسة العامة للدولـة فـى تشـجيع الإبـداع ورعايـة المواهـب وإبـراز الرمـوز الثقافيـة، وإيجاد قبول ثقافى مجتمعي عام للنهج الجديد للحكومة أو التكيف مـع الواقع الثقـافى والمعـرفي والسياسـي السـائد دوليـاً وإقليميـا. ومـن أجـل تحقيق ذلك خاضت وزارة الثقافة معركتها فى التنمية البشرية ومواجهة الإرهاب وتأكيد الدور الثقـافى المصـرى الرائـد عربيـا ودوليـا إلى جـانب سائر الوزارات وبالتعاون معها، ولعـل شـعار مـهرجان القـراءة للجميـع الذى ترعاه السيدة سوزان مبارك" مكتبة فى كل مكان للطفـل والشـباب والأسرة" وتنويع نشاطاته - بالتعـاون مـع مختلـف الهيئـات الحكوميـة وغير الحكومية - حسب الرسالة والفئات المستهدفة، يؤكد ما طرحه في الجزء الثالث من بيانه أى مشروعات العمل المختلفة لتحقيق هذا الدور. هذا وقد دخلت الوزارة منذ وقـت مبكـر معركـة المواجهـة مـع التطـرف والإرهاب، وتحقيق التنمية البشرية والدعـوة إلى خطـاب ثقـافي جديـد، يتجاوز بالمجتمع المصري العربي حالـة السـيولة والتخطيط في مواجهـة تحديات العولمة أو المستقبل أو ما جد بعـد سـقوط العـراق وسـرقة آثـاره والمشاركة في مشاريع محو الأمية والتنمية الثقافية ورعاية المبدعين. وقـد

شجعت الوزارة رأس المال الخاص على خوض هذ المجال وإدارة هذه المشاريع على أسس اقتصادية بحتة، كما أكد الدكتور الوزير فاروق حسني على بقاء الثقافة خدمة وليس سلعة تقاس بمقاييس السوق المصرفية، وفتح المجال لمختلف الآراء ورعاية الفكرة الديمقراطية (وقد ضمت جريدة القاهرة التابعة لمكتب الوزير كتاباً عن مختلف ألوان الطيف الفكري المصري). ولكن قبل أن نرصد أوجه التعاون نود أن نرصد التكامل بين الوزارة والوزارات الأخرى:

أولا: في مواجهة التطرف والإرهاب الفكري:

دخلت وزارة الثقافة في مواجهة صريحة مع الإرهاب الأصولي، منذ وقت مبكر، بعد تصاعد عنفه وخطابه في الثمانينيات ووصل هذا الصعود إلى غياب الثقافة لسنوات طويلة عن أداء دورها الهام في التنوير وعقلنة التفكير، مما شجع الفكر المتطرف على طرح مشروعه المضاد من الحملات على الفنون والموسيقى وحرية الفكر، حتى اضطر بعض رؤساء الجامعات إلى منع الحفلات الفنية بها. وقد أعلن وزير الثقافة أن المواجهة مع التطرف تتمثل في إحلال الخيال المادى مكان الخيال الغيبي (مما أثار المتطرفين في مصر وخارجها) وقد برز دور وزارة الثقافة في مواجهة التطرف في مختلف أنشطتها الفكرية والفنية. وتحولت المواجهة مع التطرف إلى منطقة أكثر فعالية من خلال تقييد مقولاته، بدلا من الالتقاء بالمواجهة الأمنية أو خطاب بعض الشيخ الرسميين إذ أن جيل التسعينيات قد تكوّن رفضه للتطرف والإرهاب على أسس فكرية مع عديد من أنشطة وسلاسل الهيئة العامة للكتاب وخاصة سلسلة "المواجهة " والتى صدرت فى بدية التسعينيات مع صعود المد الأصولى الراديكالى وتوالى حوادث الإرهاب بطول مصر ، فكانت المواجهة الفكرية إلى جانب المواجهة الأمنية.

فتمت إعادة نشر العديد من كتب التنوير والإصلاح الإسلامي مثل كتاب "الإسلام دين العلم والمدنية" للإمام محمد عبده والذى أكد فيه رفض التعصب وضرورة الاجتهاد كما أعيد نشر كتاب الشيخ علي عبد الرازق "الإسلام أصول الحكم" وكتاب المفكر الدكتور حسين أحمد أمين "الاجتهاد فى الإسلام" والذى أكد فيه مقولته التاريخية فى الفقه الإسلامى ، وهى مقولة مهمة تفصل بين الأيديولوجية والمعرفة وتجعل من أداة المعرفة ضرورة فى مواجهة إرادة العقيدة ومنظومة الأنساق المغلقة، كما نشرت السلسلة عدداً من الكتابات المهمة لعدد من المفكرين الإسلاميين المستنيرين مثل كتاب "دعوة للحوار" للمفكر المصرى البارز الدكتور حسن حنفي، والذى أكد فيه على المشترك بين مختلف التيارات الفكرية وضرورة الحوار من أجل الإصلاح بينها، كما سعت هذه السلسة لمواجهة بعض الرؤى الجزئية للأصولية الراديكالية ، مثل موقفها من المرأة بكتاب الدكتورة زينب رضوان "المرأة فى الإسلام" والذى يعد دراسة رائدة فى التأسيس لحقوق المرأة فى الإسلام والتواصل مع المواثيق الدولية فى هذا الشأن.

كما احتوت هذه السلسة على كتابات مهمة للدكتور غالى شكرى والأستاذ نبيل سليمان وتكونت رؤى نقدية فى حوار عقلاني وإنسانى مع منظومة الفكر الأصولى.

كما عقدت وكرست وزارت الثقافة مختلف أنشطتها لهذا التحدى الخطير ، الذى لا يمثل فقط ومواجهة للاستقرار الأمنى والوحدة الوطنية ولكن يمثل كذلك عائقا ضد التنمية البشرية، وقد شاركت وزارة الثقافة فى إعادة التأهيل الثقافى للمنتمين لهذه الجماعات الأصولية بالتعاون والتكامل وأخرجت مسارح الدولة العديد من الأعمال في مواجهة التطرف.

ثانيا : التنمية الإنسانية والثقافية :

إن تقرير التنمية الإنسانية العربية الأول الصادر عام ٢٠٠٢ عن برنامج الأمم المتحدة وهيئات أخرى عربية، قد ركز على مجتمع المعرفة وإيجاد مواطن عربى قادر على التجاوب مع عصر الاتصالات أو عصر المعلوماتية إضافة إلى جهود وزارة الثقافة عن طريق برامجها الثقافية والإبداعية ورسالتها فى نشر الفن الراقى وتشجيع الإبداع والتجريب ونشر الفكر الحر العلمي في مختلف أنحاء مصر عن طريق رعاية أدب وإبداع الأقاليم وعن طريق المؤتمرات ونشر المطبوعات (بالتعاون مع المحليات) ويرأس مؤتمر أدباء الأقاليم كل عام رمز من رموز العمل الثقافى ويلتقى الوزير معهم فى حوار مفتوح.

وتم عقد ورشة عمل سنة ٢٠٠١ لدراسة ومناقشة إبداع جيل الشباب بالمجلس الأعلى للثقافة حضرها رموز والنقد والإبداع الأدبى كإبراهيم فتحى وإدوارد الخراط والدكتور جابر عصفور.

كما تم إدخال مختلف وسائل التقنية الحديثة في مختلف هيئات وزارة الثقافة وبخاصة ذات الطابع الجماهيري منها، كالهيئة العامة للكتاب والهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية والمكتبات العامة وقصور الثقافة كما اهتمت دار الأوبرا بعرض كثير من الأعمال الفنية الرائعة سواء العربية أو الدولية واستقدام الفرق الأجنبية والإبداع الراقى.

كما كانت للعديد من المؤتمرات المهمة التى أقامها المجلس الأعلى للثقافة دورها فى التنمية الثقافية العربية.

ونذكر بهذا الخصوص مؤتمر مستقبل الثقافة العربية سنة ١٩٩٧ واحتفالية ابن رشد، واحتفاليات مماثلة برموز النهضة الفكرية والأدبية

الحديثة طه حسين. والعقاد ومحمد حسين هيكل والمازني بمجمع الفنون بالزمالك. كل هذه الجهود في مجال التنمية الثقافية تقف يدا بيد مع أهداف السياسة العامة للدولة فى إحداث التنمية البشرية ودفع العقلانية والمنهج العلمي في المجتمع.

ولعل مراجعة بيانات إصدارات وزارة الثقافة بمختلف هيئاتها يوضح إلى أى مدى نجحت وزارة الثقافة منذ النصف الثاني من الثمانينيات فى دمج الثنائية الصورية حول كونها وزارة إنتاج أم وزارة خدمات ، ودورها فى التنمية البشرية والإنسانية (وإن كان البعد الذى الحر يأتى منها بالخصوص لا زال فى حاجة إلى مزيد من الرسوخ). ولكن نجحت الوزارة في الآونة الأخيرة في الإعتناء بالدعوة الديمقراطية والحقوقية في مختلف إصداراتها، وبخاصة جريدة القاهرة والمحيط الثقافي الصادرتين عن مكتب الوزير، كما يضاف إلى جهودها في التنمية الثقافية مايلى:

١- الاعتناء بالتدريب والتأهيل ورعاية المبدعين.

٢- تنمية الثقافة التاريخية ونشر الوعي الأثرى كما في مدرسة المتحف المصري بالتحرير.

٣- رعاية الجمعيات الثقافية عن طريق الإدارة العامة للجمعيات الثقافية بالهيئة العامة لقصور الثقافة، وكذلك رعاية اتحاد الكتاب الذى يتمتع بالاستقلالية، ويتبع وزارة الثقافة في لائحته.

ثالثا : التواصل مع العالم ومتغيراته :

لم تعد مقولات الخصوصية والهوية المغلقة صالحة فى هذا العالم الاتصالى أو العولمى لذا كان جزءاً من سياسة وزارة الثقافة – كما أعلنها الوزير فاروق حسنى سنة ١٩٨٧، التواصل مع ثقافة العالم ومنتجاته الفكرية والإبداعية، فإنشاء المجلس الأعلى للثقافة.

وقد ترجم في المشروع القومى للترجمة عدد من الكتابات المهمة مثل كتاب مارتن برنال أثينا السوداء" الذى دحض فيها المركزية الأوروبية وأثبت عبر بحث لغوى وتاريخى متميز مدى تعدد الروافد الثقافية للشرق فى تكوين ثقافة اليونان والرومان .

كما ترجم كتاب المستشرق الأمريكى بيترجران "ما بعد المركزية الأوروبية" وترجمت أعمال حول فكرة ما بعد الحداثة والتراث والفلسفة وأعلامها وغيرها من العناوين والأعمال التى تدمج المواطن والمثقف المصرى والعربى فى ثقافة العالم وتنمى قدرته على الحوار النقدي معها.

وقد كان من ضروريات التجاوب مع ثقافة العصر وتحدى التنمية البشرية إنشاء لجنة للثقافة العلمية وجوائز لها بالمجلس الأعلى للثقافة تضع الخطط وتتابع السياسات من أجل نشر ثقافة العلم فى زمن صارت فيه المعلومات سلعة ومعيار للقوة.

كما تعددت اللقاءات مع المفكرين والفلاسفة العالميين مثل دريدا وجارودى وهابرماس ممن يؤسسون أو يحملون رؤى لها فرادتها فى الفكر العالمى الآن .

كما تمت ترجمة أعمال مهمة لفوكو وجيل دولوز ورولان بارت وغيرهم من المفكرين العالميين بإصدارات هيئات الوزارة.

يسود التعاون مع المؤسسات الثقافية والأكاديمية الدولية عن طريق قطاع العلاقات الثقافية الخارجية والذى يقوم بمجهود مشكور للتعرف على ثقافات العالم الخارجي وإنتاجه الفكرى والأدبى والفنى والثقافى من خلال التبادل الثقافى بإرسال مبعوثين فى جميع المجالات وكذلك استضافة الخبراء العالميين فى تلك المجالات. فقد نجح المركز المصرى للتعاون الدولى فى عام ١٩٩٩ مثلا فى إقامة ٤ عروض سينمائية و ٧٥حفلة ، كما أقام ١٣٩ فصلا لتعليم العربية لغير الناطقين بها ، وعن طريق عقد الاتفاقيات والبرامج مع هذه الهيئات والذى تقوم به الإدارة المركزية للبرامج والاتفاقيات، وتصدر إدارة الإعلام الخارجي كتبا بمختلف اللغات للتعريف بمصر وثقافتها والدفاع عنها.

وهكذا تسعى وزارة الثقافة – بكل جهد وصبر – مع مختلف المؤسسات الحكومية وغير الحكومية عربيا ودوليا من أجل تحقيق أهدافها فى مختلف المجالات.

ولعل استقراء تطور معرض الكتاب الدولي للكتاب منذ إنشائه سنة ١٩٦٩ وحتى سنة ٢٠٠٢ يوضح مدى التميز النوعي لهذا النشاط للوزارة، من خلال تتبع الزيادة في عدد الدول المشاركة وعدد الكتب والسرايات (كما يوضح الجدول رقم (١) أو اعتماده في أجندة التواصل مع قضايا مصر والعالم).

جدول رقم (١)

السنة	عدد الدول المشاركة	عدد الناشرين	عدد الكتب	عدد السرايات
١٩٦٩	٤٧ دولة	٤٦٢	١٠٠,٠٠٠	٢
١٩٧٠	٤٠ دولة	٧٠٠	٥٠٠,٠٠٠	٣
١٩٧١	٣٤ دولة	٧٥٠	٣٨٠٠٠٠	٤
١٩٧٢	٤٥ دولة	٤٣١	٣٠٠.٠٠٠	٥
١٩٧٣	٣٥ دولة	٣٠٠	٢٢٠,٠٠٠	٤
١٩٧٤	٣٠ دولة	١٤١	٢٥٠,٠٠٠٠	٦
١٩٧٥	٣٠ دولة	١٤٠	٢٥٠,٠٠٠	٦
١٩٧٦	٢٧ دولة	١٣٩	٢٥٠,٠٠٠	٦
١٩٧٧	٣٠ دولة	١٨٤	٤٠٠,٠٠٠	٨
١٩٧٨	٣٠ دولة	٥٠	٤٥٠,٠٠	٨
١٩٧٩	٣٢ دولة	١٥٠	٤٥,٠٠	٩
١٩٨٠	٣٢ دولة	٤٠٠	٥٠٠,٠٠٠	٩
١٩٨١	١٨ دولة	١٠٠	٧٠٠,٠٠٠	٩
١٩٨٢	٣٢ دولة	١٣٣	٩٣٠,٠٠٠	٩
١٩٨٣	٤٦ دولة	٥٨٣	١,٤٥٠,٠٠٠	٩
١٩٨٤	٤٣ دولة	١١٧٧	٢,٥٠٠,٠٠٠	٩
١٩٨٥	٥١ دولة	١٢٠٠	٣,٠٠٠.٠٠٠	٩
١٩٨٦	٤٩ دولة	١٢٠٠	٣,٥٥٠,٠٠	٩
١٩٨٧	٧٥ دولة	١٧٠٠	٣,٧٠٠,٠٠٠	١٠
١٩٨٨	٥٢ دولة	١٧٠٠	١,٢٥٠,٠٠٠	١٧
١٩٨٩	٥٢ دولة	١٧٠٠	١,٣٠٠,٠٠٠	١٧
١٩٩٠	٥٤دولة	١٧٥٠	٣,٨٠٠,٠٠٠	١٧
١٩٩١	٦٢دولة	١٧٥٠	٤,٢٠٠,٠٠	١٧
١٩٩٢	٦٥دولة	١٨٥٠	٤,٣٠٠,٠٠	١٧
١٩٩٣	٦٨دولة	١٨٥٠	٤,٥٠٠,٠٠٠	٢٢
١٩٩٤	٧٢دولة	٢١٧٥	٥,٢٠٠,٠٠٠	٢٥
١٩٩٥	٧٦ دولة	٢٣٠٠	١,٦٠٠,٠٠٠	٢٥
١٩٩٦	٧٦دولة	٢٤٠٠	٢,٢٥٠,٠٠٠	٢٧
١٩٩٧	٧٩ دولة	٢٤٠٠	٣,٤٠٠,٠٠٠	٢٧
١٩٩٨	٧٩ دولة	٢٤٥٠	٣,٦٠٠,٠٠٠	٢٧
١٩٩٩	٨٣ دولة	٢٦٩٣	٣,٧٠٠,٠٠٠	٢٨
٢٠٠٠	٨٥ دولة	٢٧١٥	٣,٩٢٠,٠٠٠	٣٠
٢٠٠١	٨٥ دولة	٢٧٦٥	٣,٩٥٠,٠٠٠	٣٥
٢٠٠٢	٩٣ دولة	٢٨٥	٣,٩٥٠,٠٠٠	٣٥

السنة	المحاور الرئيسية للندوات
سنة ١٩٩٩	المحور الرئيسي : نهاية تاريخ وبداية تاريخ جديد للبشرية
سنة ٢٠٠٠	المحور الرئيسى : تحديات القرن القادم التي أكدت على أهمية وجود حوار للحضارات ونقارب بها.
سنة ٢٠٠١	المحور الرئيسي للندوات، تحديث مصر. ١) حوار أم صراع الحضارات ٢) عشرون عاما في حكم مبارك ٣) **ثورة يوليو بمناسبة اليوبيل الذهبي** ٤) فلسطين بحث الحصار ٥) مصر هبة النيل

٥- تفعيل دور المؤسسات الثقافية بعقد الملتقيات والمنتديات الثقافية بشكل شبه دورى بدار الأوبرا أو فى القاعات أو الكتب فضلا عن المؤتمرات والندوات للجان المجلس الأعلى للثقافة (الإنسانية أو الأدبية أو العلمية) والتى شهدت في سنة ٢٠٠٣ المؤتمر القومي الكبير الذي دعا فيه الوزير إلى المعارض المتنقلة. كل هذا يحمل روافد للحداثة والتحديث للمجتمع المصري تقوم خلالها وزارة الثقافة بدور فعال فى تحقيق الأهداف والسياسة العامة للدولة.

رابعاً: التعاون مع الوزارات والهيئات الأخرى:

يتضح هذا في العديد من الأنشطة والمشاريع الثقافية العديدة ، والتى يأتي فى مقدمتها مهرجان القراء للجميع ومطبوعات مكتبة الأسرة والذى كان هدفه ربط القارئ بالمكتبة بالاشتراك مع وزارة الشباب وأمانة الشباب بالحزب الوطنى والمكتبات العامة وشارك فيها آلاف من قراء مكتبة الأسرة.

إذن فقد صدر الكتاب وأقيمت النـدوات والمسـابقات وشـارك القـارئ ليس فقط فى القراءة ولكن فى ندوة ومسابقة واستبيان فاكتملت له سـبل المعرفة، وتعرفت اللجنة العليا للمهرجان على رغباته وتوجهاته.

وتتنوع سلاسل إصدارات مكتبة الأسرة كما يلى :

١- سلسلة الأعمال الخاصة :

قد خصصت مكتبة الأسرة سلسـلة الاعمـال الخاصـة لكبـار الكتـاب والصحفيين المعاصرين حيث قدمت فيها اهم القضايا المصرية الآتية:

السينمائية والفنية والدينية ومشكلات الأسرة المصرية والواقع المصرى وقراءات المستقبل وأهم الأفكار والمقترحات لتغيير كل السـلبيات الراهنـة وتطوير إيجابيتها لتطوير المجتمـع بمـا يتناسـب مـع الألفيـة الجديـدة وذلك بأقلام أحب الكتاب للقارئ المصري أهمهم كامل زهيرى، إبراهيـم سعده، أنيس منصور، مرسى عطاالله، إبراهيـم نـافع، جـلال دويـدار، رجـب البنـا، رؤوف توفيـق ود.رتيبـة الحفنـى، سمـير رجـب، صـلاح منتصر وفتحى سلامة وغيرهم.

٢- سلسلة البيئة :

لقد كان اهتمام العالم مع انتهاء الألفية الثانية بقضايا البيئة اهتمامـاً كبيراً حيث شهدت الألفية الثانيـة الثـورات الصناعيـة المتعاقبـة، التـى كان من جانبها السلبى تلوث البيئة، فبعد أن حقـق الإنسـان قـدراً مـن أحلامه العلمية التكنولوجية انتبه إلى أهمية محاربة التلوث، والحد مـن آثاره المدمرة، وكان على مكتبة الأسـرة أن تشـارك قراءهـا فـى الوقـوف على أبعـاد هـذه المشـكلة الاقتصاديـة والسياسـية والصحيـة والإنسـانية فأصدرت بالتعاون مع وزارة البيئـة عـدداً مـن العنـاوين حـول التلـوث

المائى ، والتلوث الهوائى ، والتلوث الكميائى، والتلوث البيئى وخطره على الصحة العامة والتنمية الاقتصادية وكيفية مواجهة التلوث وذلك بأقلام كبار الكتاب والأطباء.

٣- سلسلة كتاب الشباب:

اهتمت مكتبة الأسرة بالشباب اهتماماً كبيراً، وخصصت لهم سلسلة تعتبر مكتبة موسوعية ميدانية يزاحم عليها الشباب فيما بعد.

وكتاب الشباب سلسلة متنوعة إلى حد كبير، تحقق الهدف الذى استحدثت من أجله وهو تكوين مكتبة الشباب المصرى الذى يستطيع الإجابة عن الأسئلة الثقافية والعلمية والقضائية والأدبية والهندسية والدينية والفلسفية.

وقدمت قراءة نقدية لأهم المبدعين والسينمائيين والفنانين التشكيليين والموسيقيين، كما قدمت أيضاً تعريفاً موسعاً لماهية كل فن من الفنون الرئيسية كالسينما والمسرح والفن التشكيلى والموسيقى والأدب شعرا كان أو مسرح أو نقداً وذلك بأقلام كبار المفكرين والنقاد والمبدعين، ابتداء من المفكرين الكبار أمثال ، طه حسين ، العقاد ، عبد القادر المازنى ، ورفاعة الطهطاوى ، وعبد الرحمن زكى ، وعبد الحميد توفيق زكى وتوفيق الحكيم ومروراً بصلاح عبد الصبور وأمل دنقل ، ويحى حقى وفاروق خورشد ومدكور ثابت.

٤- سلسة أمهات الكتب:

ما كانت مكتبة الأسرة تبلغ عامها السابع واحتفالا ببلوغ مهرجان القراءة للجميع عامه العاشر حتى قررت اللجنة العليا للمهرجان إصدار أهم الكتب التى مثلت منذ فجر التاريخ ثورات الإنسان الفكرية والفلسفية والأدبية والعلمية، وذلك لفلاسفة وعلماء عرب وعالميين

استطاعوا بأفكارهم وابتكاراتهم نقل التاريخ الإنساني من مرحلة لمرحلة أكثر تطورا مثل (نظرية النسبية) لأنشتين و"الأمير" عن الحرية لجون استيوارت مل ، و"الأدب " لجان بول سارتر ومشروع للسلام الدائم "لكانط و" الذهبي الهبي " لجيمس فريزر ، و " مقال عن المنهج " لرينيه ديكارت، و "رسالة الغفران " لأبى العلاء المعرى و" المقابسات " لأبى حيان التوحيدى .

٥- سلسلة الأعمال الدينية :

اهتمت مكتبة الأسرة بنشر الفكر الديني فأصدرت العديد من الكتب لمفكرين مستنيرين مثل العقاد وحسين مؤنس وأحمد أمين ومحمد حسين هيكل ومحمد فريد وجدى .

٦- سلسلة روائع الأدب :

قدمت مكتبة الأسرة سلسلة كاملة لأدب الطفل لأهم الكتاب العالميين وكبار الكتاب المصريين الذين كتبوا للطفل وكذلك أهم الأعمال للكتاب الحاصلين على جائزة هانز اندرسون وهذا المشروع كما أسلفنا يتم بالتعاون بين وزارة الثقافة ممثلة فى الهيئة العامة للكتاب والهيئات التى سبق ذكرها.

وقد تعاونت وزارة الثقافة مع عديد من المؤسسات الثقافية والعربية والمصرية فى انجاز عديد من المشاريع الثقافية المهمة نذكر منها :

١- طبع ديوان البارودى ومختاراته بالتعاون مع مؤسسة الباطين للابداع الشعرى سنة ١٩٩٣ والتى بلغت ستة مجلدات نشرتها الهيئة العامة للكتاب .

٢- التعاون مع عديد من الهيئات الدولية فى تشجيع ودعم إعادة بناء مكتبة الإسكندرية والتى افتتحت فى عام ٢٠٠٢.

٣- التعاون مع وزارة السياحة فيما يخص التنمية السياحية ورعاية الآثار وترميمها وإقامة المعرض خارجيا ودوليا .

٤- التعاون مع المحافظات المختلفة عن طريق قصور الثقافة في إقامة الإحصائيات في الأعياد القومية وفي عقد الندوات والمؤتمرات.

٥- التعاون مع الوزارات المختلفة في أعيادها المختلفة.

٦- التعاون مع اليونسكو في الدعوة لاسترداد آثار مصر بالخارج، خاصة بعد ما تعرضت بعض هذه الآثار من سوء المعاملة في بعض العواصم الأوروبية (برلين نموذجاً).

٧- إقامة معرض ايجاد الفراعنة لسنة ٢٠٠٤ فى التعاون مع معهد العالم العربي بباريس وقد سبق للتعاون في عديد من الأنشطة مع الثقافة والفن المصرى.

٨- التعاون مع السفارات المصرية بالخارج في محاولات استعادة الآثار المصرية بالخارج.

٩- إنشاء مركز بحوث وتوثيق أدب الأطفال بالهيئة العامة للكتاب بالتعاون مع جمعية الرعاية المتكاملة.

١٠- عقدت دار الكتب والوثائق القومية إتفاقاً مع مركز المعلومات واتخاذ القرار بمجلس الوزراء ومركز الأهرام للتنظيم والميكروفيلم لسنة ٢٠٠٢ اتفاقاً للتعاون لتحويل المخطوطات إلى وسيط اليكتروني.

١١- تم توقيع اتفاق بين وزارتي الثقافة والاتصالات لتوثيق التراث وإنشاء مركز متخصص بدار الوثائق لتنظيم المعلومات وتكنولوجيا التراث وتم البدء فيه في سبتمبر لسنة ٢٠٠٢.

أهم المراجع :

(١) د.جهاد عودة . تطور الهيكل الإداري والتنظيمي لوزارة الخارجية، السياسة الدولية، العدد ٥٠، أكتوبر ٢٠٠٢.

(٢) راجع في ذلك : موسوعة مصر الحديثة ، المجلد ، والثقافة – الهيئة العامة للكتاب سنة ١٩٩٦م تحرير سمير غريب.

(٣) د/ ثروت عكاشة ، مذكراتي في السياسة والثقافة، دار الشروق، ط سنة ١٩٩٢م.

(٤) د/ ثروت عكاشة، السياسة الثقافية، القاهرة سنة ١٩٦٩م.

(٥) السيد يسين، المثقفون وثورة يوليو في هاني رسلان محرر، سياسات يوليو: خمسون عاما على الثورة ، مركز الدراسات السياسية واستراتيجية ، الأهرام ط ٢٠٠٠.

(٦) سيد محمود حسن ، أجهزة الدولة واهتزاز صورة الثقافة المصرية ، مجلة أحوال مصرية، س ٢ عدد٦ خريف سنة ١٩٩٩ ص ٦٣.

(٧) فؤاد السعيد، الجدل الثقافى في مصر بين السياسة الثقافية والمشروعات الثقافية المضادة ، ضمن السيد يسين، محرر والمناخ الثقافى مصر ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية سنة ٢٠٠٠ ، ص ٢٣٣.

(٨) هيئة الكتاب : صرح كبير للثقافة والتنوير. مركز المعلومات والتوثيق، الهيئة العامة للكتاب د.ت، ص٢٣.

(٩) دليل دار الكتب والوثائق القويمة (١٨٧٠ - ٢٠٠٣)، دار الكتب والوثائق القومية ، ط سنة ٢٠٠٣م.

(١٠) حوار وزير الثقافة مع خبراء مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، الأهرام ، جريدة القاهرة ٢٦ ديسمبر سنة ٢٠٠٠.

(١١) جريدة القاهرة، حوار مع وزير الثقافة لصلاح عيسى، ٢٤ يوليو ٢٠٠١م.

(١٢) هانى نسيره، هل تدهورت مركزية مصر الثقافية فى العالم العربي . مجلة أحوال مصرية مركز الدراسات السياسة والاستراتيجية بالأهرام صيف ٢٠٠٣م.

(١٣) هاني رسلان، في السياسة الاقتصادية لثورة يوليو- سياسات يوليو- خمسون عاما علي الثورة مركز الدراسات السياسة والاستراتيجية ٢٠٠٠.

(١٤) يوميات أحمد بهاء الدين : م.س.ذ

(١٥) جريدة الجمهورية ١٩ مارس سنة ١٩٨٦

(١٦) عبد الخالق فاروق – الموازنة العامة للدولة وحقوق الإنسان – جمعية المساعدة القانونية لحقوق الإنسان .

(١٧) كتاب " الإحصاءات الثقافية " – وزارة الثقافة سنة ١٩٩٩ ، ١٩٩٦.

(١٨) دليل دار الكتب والوثائق القومية ، ط دار الكتب سنة ٢٠٠٣م.

(١٩) حوار مع وزير الثقافة ، مجلة نصف الدنيا ٨ يوليو سنة ٢٠٠٣م.

(٢٠) حوار د/ سمير سرحان، جريدة الأهرام في ٢٦ يناير سنة ٢٠٠٢ .

(٢١) د. سمير سرحان " أحقا نريد ثقافة "، الأهرام في ١٩ فبراير سنة ١٩٧٩ .

(٢٢) الأهرام في ٢٦ اكتوبر سنة ١٩٨١.

(٢٣) الأخبار ١٨ يونيو سنة ١٩٨٦.

(٢٤) سجل الثقافة الصادر عن وزارة الثقافة سنة ١٩٩٩ وأيضا الإحصاءات الثقافية سنة ١٩٩٩.

(٢٥) أحمد حمروش " وزارة الثقافة "، روز اليوسف في ١٩٨٨/١/١١.

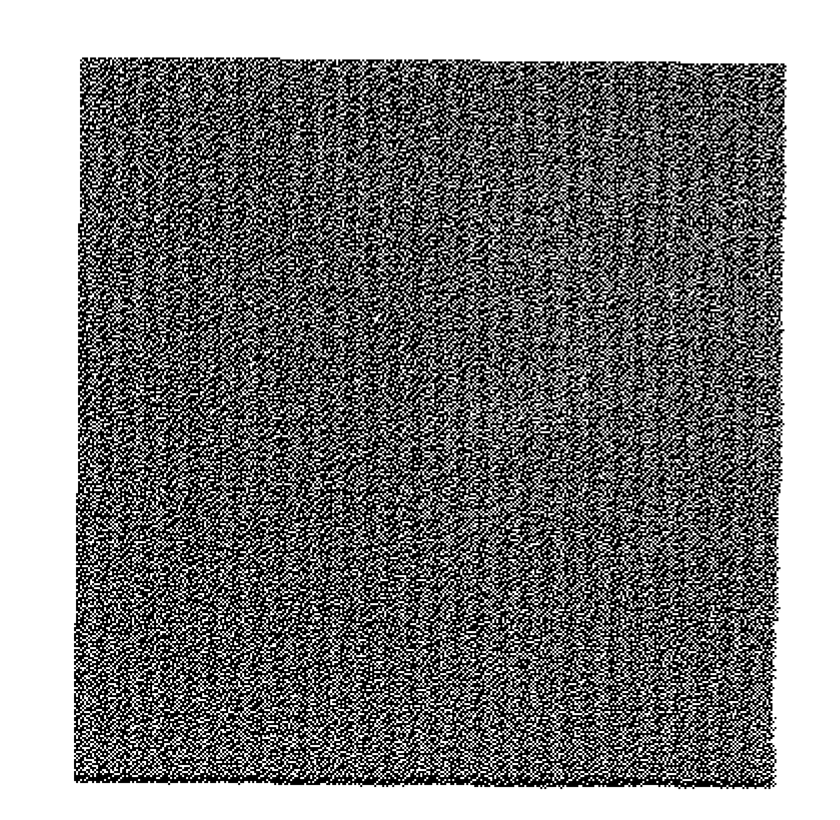
(٢٦) حوار وزير الثقافة بجريدة الأهرام في ١٩٩٩/١٢/١٧.

(٢٧) أحمد حمروش " وزارة الثقافة " ١٩٨٨/١/١١، مجلة روز اليوسف.

(٢٨) سجل الثقافة من ١٩٨٧ إلي ٢٠٠٢.

رقم الايداع ٢٠٤٧٢ / ٢٠٠٣

الترقيم الدولى I.S.B.N 977 - 227 - 253 - 9



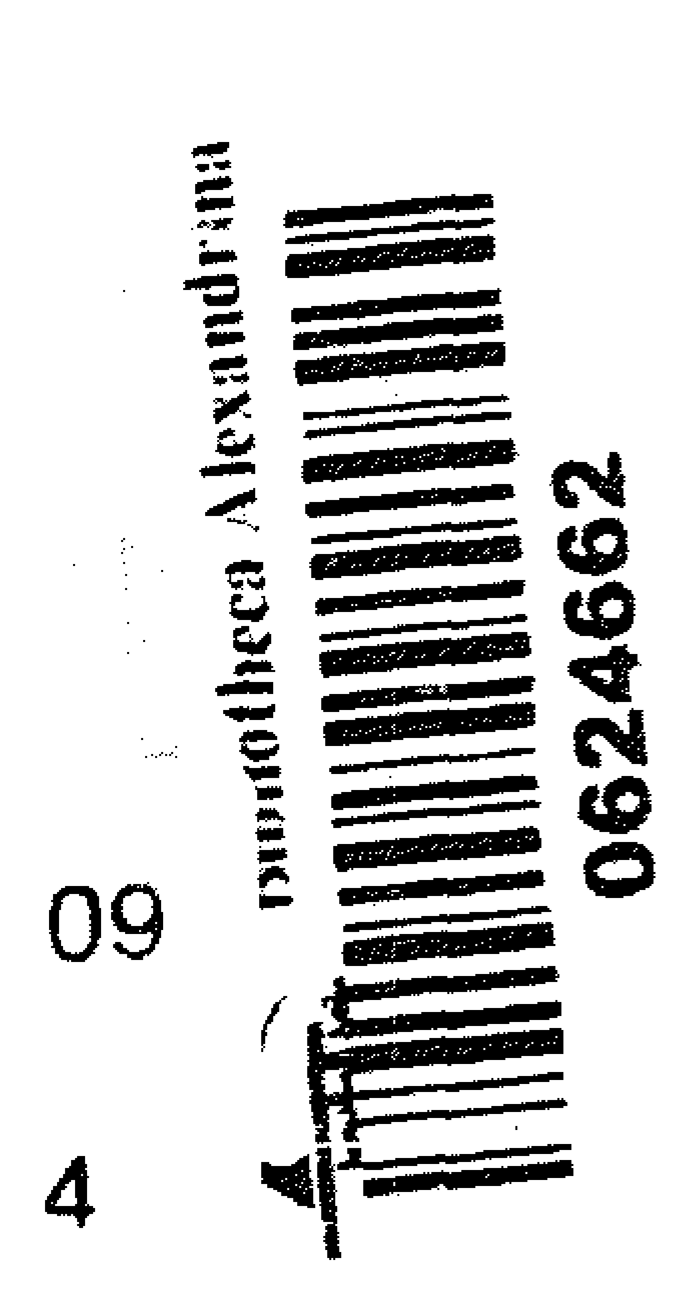
هـذا الكتـاب

تهدف هذه السلسلة إلى فحص التطور المؤسسى والوظيفى للوزارات المصرية

وتقوم هذه السلسلة على توضيح مركزية الوزارات فى صياغة السياسة العامة فى مصر سواء من خلال قدرتها البيروقراطية على تقديم الخدمة العامة أو الإنتاج أو اسهامها فى إفراز قيادات ونخب تتولى مناصب سياسية مختلفة يكون من شأنها التأثير على توجهات السياسة العامة أو من خلال قدرة جهازها البيروقراطى على التكيف مع استراتيجيات التحول الاقتصادى الاجتماعى فى مصر.

هذا الإطار يعبر عن اهتمام عميق من جانب مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام بالبحث فى معضلة كيف يمكن خلق مركزية مرنة تسمح بالاستجابة لمتغيرات المجتمع المدنى والتفاعل بإيجابية مع المتغيرات الخارجية وفى نفس الوقت تسمح بالقيام بوظائفها الأساسية باعتبارها بنت مجتمع يتسم بندرة الموارد وضعف الاستهلاك والفقر.

وتهدف هذه السلسلة إلى فتح حوار واسع بين قوى المجتمع من أجل إقامة آلية صحيحة لصياغة السياسات العامة فى مصر.



مطابع الأهرام التجارية - قليوب - مصر